سلطنة عُمان
وزارة التراث القومي والثقافة



المُصنَّف

تأليف
الشيخ العلامة ابي بكر
أحمد بن عبد الله بن موسى الكندي
السمدي النزوي
(٥٥٧ هجرية): (١١٦٢م)

الجزء الحادي والأربعون

حقوق الطبع والنشر محفوظة لوزارة التراث القومي والثقافة

طبع بالمطبعة الشرقية ومكتبتها - مطرح - سلطنة عمان

كلمـــــــة المحقـــق

قد انتهى بعون الله وحسن توفيقه استعراض الجزء الحادى والاربعين من كتاب المصنف وهو آخر الكتاب ويبحث هذا الجزء في أحكام القتل وتحريمه وصفة الجائز منه والممنوع وفي أنواع القتل وأقسامه وفي قتل الغيلة وأحكام قتل العمد والخطأ وفي الديات وانواعها وفيما تولد منه القتل وفي الجراحات وأحكامها وادياتها واروشها وفي الاولياء لاخذ الدم وفي القود والقصاص والعفو وصفته ومن لا عفو له وفي الجنايات وجباية الصبى والمجنون وفي العاقلة والقسامـــــة وفي الجروح وأحكامها وقياساتها والديات وصفتها وأنواعها ومعانى ذلك والحمد لله رب العالمين والله الموفق وهو حسبى ونعم الوكيل نعم المولى ونعم النصير .

سالم بن حمد بن سليمان الحارثى

حرر في ٢٥ رجب سنة ١٤٠٣ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

باب

في القتل وتحريمه وما جاء فيه

قال الله تعالى﴿**والذين لا يدعون مع الله الها آخر ولا يقتلون النفس التى حرم الله الا بالحق**﴾.

مسألة :

ابن عباس الحق ثلاثة .

ان قتل احداً قتل به وان زنا بعد احصانه رجم .

وان ارتد عن الاسلام بعد ان يستتاب ثلاثة أيام قتل .

وقول عنه الحق القصاص .

وقول غيره الحق القود والقصاص .

مسألة :

عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال « لا يحل دم امرىء مسلم الا باحدى ثلاث كفر بعد ايمان . أو زنا بعد احصان . أو قتل نفس بغير نفس » .

مسألة :

وقوله﴿**ولا يقتلون النفس التى حرم الله الا بالحق**﴾ قيل نزلت في كفار مكة .

فلما هاجر النبي صلى الله عليه وسلم الى المدينة كتب وحشي غلام المطعم بن عدي انى قد اشركت وزنيت وقتلت وكان قد قتل حمزه بن عبد المطلب يوم احد .

قال فهل لي من توبة؟.

فنزلت **الا من تاب** يعنى من الشرك وصدق بتوحيد الله ﴿ **وعمل صالحا فأولئك يبدل الله سيئاتهم حسنات** ﴾ .

يبدلهم بعد الشرك الايمان ومكان القتل الكفارات ومكان الزنا العفاف والتوبة وكان الله غفورا رحيما .

فاسلم على ما قيل وحشي وهاجر الى المدينة .

فقال على ما بلغنا كفار مكة كلنا قد عملنا عمل وحشي ولم ينزل فينا شيء فنزلت فيهم ﴿ **قل ياعبادى الذين اسرفوا على أنفسهم لا تقنطوا من رحمة الله ان الله يغفر الذنوب جميعا انه هو الغفور الرحيم** ﴾ .

يعنى بالاسراف الذنوب العظام الشرك والزنا والقتل ان الله يغفر الذنوب جميعا يعنى هذه الخصال الثلاث لمن تاب منها .

مسـألة :

وقد حرم الله تعالى دماء المسلمين ولم يرخص في شيء من الدماء والاموال الا ما وقع العبد فيه بخطأ .

قال الله تعالى ﴿ **وما كان لمؤمن ان يقتل مؤمنا الا خطأ ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مومنه** ﴾ (الآية) .

ثم قال ﴿ **ومن يقتل مؤمنا متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً فيها وغضب الله عليه ولعنه واعد له عذابا عظيما** ﴾ .

نزلت في مقبس الكنانى وقتله لرسول الله صلى الله عليه وسلم حين بعثه الى الانصار في أمر قتل أخيه هاشم بعد ان أخذ الدية مائة من الابل .

مسـألة :

وعن النبي صلى الله عليه وسلم انه خطب الناس عند المشعر الحرام وقال في خطبته : « ان دماءكم واموالكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا من شهركم هذا من بلدكم هذا » .

مسـألة :

وقيل فيما أوحى الله الى موسى عليه السلام ياموسى « قتلت نفسا بغير نفس فوعزتي وجلالي لو ان النفس آمنت بى طرفة عين باني لها خالق ورازق لاذقتك بها حر العذاب » • وانه أوحي اليه « من اخاف لي وليا فقد بارزنى بالمحاربة فكيف اذا سفك دمه واستخف بما عظمه الله وحرمه » •

مسـألة :

وبلغنا انه قتل على عهد النبي صلى الله عليه وسلم رجل بالمدينة فغضب من ذلك صلى الله عليه وسلم وقال « قتل رجل من المسلمين بين اظهركم ولا تدرون من قتله والذى نفس محمد بيده لو ان أهل السماء والارض اجتمعوا على قتل رجل مؤمن ورضوا به لأدخلهم الله النار كلهم اجمعين » •

ابن عمر قال سمعته صلى الله عليه وسلم يقول : « والذى نفسى بيده لقتل المؤمن أعظم عند الله من زوال الدنيا بأسرها » •

وفي خبر عنه عليه السلام « لو ان أهل الارض والسموات اشتركوا في دم مؤمن لاكبهم الله في النـار » •

فصـل :

ومن قتل معاهداًحرم الله عليه ريح الجنـة وان ريحهـا ليوجد من مسيرة خمسمائة عام •

ولو ان رجلاً قتل في المشرق فرضي آخر في المغرب كان قد اشرك في دمه •

فصـل :

وعنه عليه السلام « من اعان في دم مؤمن بشطر كلمة لقي الله وبين عينيه مكتوب آيس من رحمتى » •

مسـألة :

وقضية مقبس الكتانى انه أسلم هو وأخوه هاشم وكانا بالمدينة فوجد مقبس

أخاه قتيلا في الانصار في بني عدي فأخبر النبي صلى الله عليه وسلم فقال له :« هل تعلم له قاتلا » قال لا •

فبعث معه رجلا من قريش الى بنى عدي بقبا ان ادفعوا الى مقبس قاتل أخيه ان علمتم والا فادفعوا اليه ديته فلما جاءهم قالوا السمع والطاعة لله ولرسوله والله ما نعلم له قاتلا ولكن نؤدى اليه ديته فدفعوا اليه مائة من الابل فلما انصرف هو والرسول عمد اليه فقتله وارتد عن الاسلام وركب جملا منها وساق البقية ولحق بمكة فأمر النبي صلى الله عليه وسلم بقتله يوم فتح مكة وهو القائل ابيات لله •

فادركت ثأرى واضطجعت موسدا • وكنت الى الأوثان اسرع راجع

مسألة :

قيل ان محلم بن جثامة الليثي قتل رجلا من اشجع في أول الاسلام قال لا اله الا الله فلم ينته عنه حتى قتله فدعا عليه النبي صلى الله عليه وسلم فلما مات دفنوه فلفظته الارض ثم دفنوه فلفظته الارض فألقوه بين ضرحين فأكلته السباع والضرح وجه الجبل القائم تراه كأنه حائط ويريد انهم القوه بين جبلين •

مسألة :

عن النبي صلى الله عليه وسلم « انه أول ما ينظر الله يوم القيامة من العباد الدما » •

وعن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال « أخوف ما أخاف على أمتي الدما ومظالم العباد » •

مسألة :

وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه مر بقتيل فقال من فعل به فلم يذكر له احد فغضب فقال : « والذى نفس محمد بيده لو اشترك فيه أهل السماء والارض لاكبهم الله عز وجل في النار » •

مســـــألة :

وعنه عليه السلام « من قتل نفسه بشيء عذب به يوم القيامة » .

مســـــألة :

ثبت انه عليه السلام قال : « لا تقتل نفس ظلما الا كان على ابن ادم كفل من دمها وذلك انه سن القتل » .

مســـــألة :

أول دم سفك على الارض دم هابيل وهو أول قتيل استشهد في الدنيا قتله أخـــوه .

هابيل وهو الذى يقول أهل النار ﴿ **ربنا أرنـــا اللذين اضـــلانا من الجن والانس** ﴾ .

الذى من الجن ابليس كان مفتاح الخطيئة وابن آدم الذى قتل أخاه .

وقيل لما قتله غمض الله عليه الخلق ونقص الاشياء عليه معناه نقص الخلق من الطول والعظم والبطش يقال غمضته واغمضته اذا استصغرته واحتقرته ويقال غمضت عليه قوله اذا عبته ويقال فلان مغموض عليه في حسنه ومغموز عليه أصل الصاد فيه الزاي ومخرجهما متقاربان .

وقوله صلى الله عليه وسلم«ان أول دم سفك على وجه الارض حيضة حواء» .

وروي انأول دم سفك في الاسلام ان سعد بن أبى وقاص لاحاه رجل من المشركين فضرب سعد رأسه بلحي جمل فشجه واضحة أو مأمومة .

مســـــألة :

قوله تعالى ﴿ **فمن قتل نفسا بغير نفس أو فساد في الارض فكأنما قتل الناس جميعا** ﴾ قال بعض العلماء المراد بذلك من قتل الناس جميعا فغير ناج من عذاب الله وهكذا من قتل نفسا فغير ناج من عذاب الله لا ان من قتل اثنين كمن قتـــل واحداً وهو قول ابي الهذيل وبه نأخـــذ .

وكذلك قوله تعالى﴿ **ومن احياها فكانما احيا الناس جميعا** ﴾ المراد فيه ان من احيا الناس جميعا فله ثواب على قدره وكذا من احيا نفسا فله ثواب على قدره والاحياء في هذا الموضع ليس هو احياء من الموت ولا محيي الا الله ولكن الاحياء في هذا الموضع ان يستنقذ الرجل أخاه من الكفر أو الضلال .

فصـــــــل :

قيل مر عيسى عليه السلام بقتيل قال قتلت فقتلت وسيقتل قاتلك .

وعن النبي صلى الله عليه وسلم « من هدم بنيان الله فهو ملعون » يعنى من قتـــل نفســـــا .

مســـــالة :

وقوله تعالى ﴿ **فان كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن** ﴾ يعنى المقتول نزلت فيما بلغنا في المرداس بن عمرو كان أسلم وقومه كفار من أهل الحرب ثم قال يعنى المقتول ﴿ **فان كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق** ﴾ .

وذلك لن النبي صلى الله عليه وسلم كان يعاهد حياً من احياء العرب فمـا قتل المسلمون في ذلك الاجل يؤدون ديته الى أهل العهد والموادعة الى أهل المقتول من مشركي العرب وتحرير رقبه مؤمنه ثم صارت منسوخة نسختها الآية التى في براءة ﴿ **اقتلوا المشركين حيث وجدتموهم** ﴾ .

مســـــالة :

يقال رجل قتيل وامرأة قتيل .

فان قلت رأيت قتيلة ولم يذكر امرأة ادخلت فيها الهاء فقلت هذه قتيلة بنى فلان ويقال قتلته اذا عرضته للقتل وقد قتلته اذا توليت ذلك منه أو امرت به .

فصـــــــل :

عن ابن عباس انه قال ما كان الله لينفر عن قاتل المؤمن أي ليقلع عنه .

قـــال الشـــاعر:

وما انا عن اعداء قومى بمنفر •

أى بمقلع ويقال من انفر عنه أى ما أقلع عنه •

فصـــــــــل :

قوله تعالى ﴿ **يا موسى لا تخف انى لا يخاف لدى المرسلون** ﴾ •

ابن عباس يقول عندى الا من ظلم يعنى من قتله النفس ثم بدل حسنا توبته من ذنبه يقول قد فعلت انت ذلك يا موسى قتلت بنفسك نفسا ثم تبت الى فاني غفور رحيم •

مســـــــألة :

وقوله ﴿ **فوكزه موسى** ﴾ الحسن فوكزه بعصى كانت معه ولم يرد قتله •

وفي قراءة عبد الله فلكزه موسى • قال محمد بن على بن محمد بن عبد الباقى قراءة عبد الله هذه خارجة من القراءات السبع المجتمع عليها فلا يقرأ بها (رجع الى الكتـــــــاب) •

قال الكلبى لكزه بيده فقضى عليه يقول قتله ثم غيبه في رملة ولم يكن اتاه وحى وكان ذلك ذنبا منه شديدا •

﴿ **قال رب انى ظلمت نفسي فاغفر لي** ﴾ ولم يطلع على قتله اياه احد غير الذى استغاث بموسى وندم موسى على قتله ولم يكن أمر بقتال وكان موسى شديد الورع قال إلله فغفر له •

ثم قال صاحبه اتريد ياموسى ان تقتلنى كما قتلت نفسا بالأمس فسمعهـــا القبطى الذى كان صاحب موسى يستغيث أيضا منه بموسى فاخبر آل فرعـــون فأرسل فرعون الى أولياء المقتول ان اقتلوا موسى فسمع مؤمن من آل فرعون فأتى يسعى الى موسى وهو ابن عم فرعون يوسف اسمه حزقيل وهو المؤمن الذى ذكره اللـــــــه •

مســـــألة :

قال الله تعالى ﴿ **فتوبوا الى بارئكم فاقتلوا انفسكم ذلك خير لكم** ﴾ .

وقال تعالى في موضع ﴿**ولاتقتلوا انفسكم**﴾ فاما الامى الاول فانه كان في بنى اسرائيل الذين عبدوا العجل اذ قالوا لموسى عليه السلام كيف التوبة قال اقتلوا انفسكم ذلكم خير لكم قالوا قد فعلنا يا موسى فأخذ عليهم الميثاق لنصبرن للقتل فمشى السبعون رجلا الذين كانوا مع موسى بأمره في العسكر يقتلون من لقوا ممن عبد العجل وان الرجل منهم كان يأتى قومه وهم جلوس بافنية بيوتهم فيقول ان هؤلاء اخوانكم قد اتوكم شاهرى السيوف فاتقوا الله واصبروا فلعنة الله على رجل حل حبوته أو قام من مجلسه أو حد اليهم طرفا واتقاهم بيد أو رجل فيقولون آمين . فجعلوا يقتلون .

ثم نزلت أيه الرحمة ورفع القتل عنهم وتاب الله عليهم وأمر موسى فنادى ان ارفعوا السلاح عن اخوانكم فقد تاب الله عليهم .

الكلبي قال كان للقتلى شهادة وللحي توبـــة .

الحسن قال قتل بعضهم بعضا بالشفار فعنت ضبابة فلم يبصر بعضهم بعضا .

مســـــألة :

والامر الثاني بالنهي عن القتل أمر لهذه الامة على لسان نبيه محمد صلى الله عليه وسلم لا تقتلوا انفسكم لا تقتلوا اخوانكم من المؤمنين فجعلهم كأنفسهم كما قال ﴿ **ولا تلمزوا انفسكم** ﴾ أى اخوانكم فكانت الآية الاولى مبيحة لقتل بنى اسرائيل .

وهذه محرمة لدماء هذه الامة الا من حيث احلها الله .

ويقال من أغاظ مؤمنا أغاظه الله .

ومن الزبور داود قل لقاتل النفس التى حرمت لو ينظرون أى قتلة اقتلهم في النار لعظم عند ذلك بكاؤهم وقل خطرهم ارسل سحابا يقال لها المشرقية فيهـــا سيوف النقمة تقع على رؤوسهم فتخرج من ادبارهم فصاروا جذاذا تلحقهم حيات ترميهم بانيابها كذلك دابهم .

فصـــــل :

كان سبب قتل زكريا عليه السلام ان اليهود أشاعت انـــه ركب من مريم الفاحشة وقتلوه في جوف شجرة فقطعوها وقطعوه معها •

فصـــــل :

واما قتل يحيى بن زكريأ فان ملكا كان على عهده أراد تزويج ابنته فحرمها يحيى عليه فغضبت فأرسلت ابنة لها تلعب عند الملك فحكمها فاحتكمت رأس يحيى ابن زكريا وكـانوا يعزلون من حكم ولم يعط فخـاف فبعث الى يحيى رجلا وهو يصلي فذبحه في طشت فجاء برأسه الى الملك والرأس يتكلم ويقول انها لا تحل فأستوهب رجل دمه فجعله في قلة ثم في بيت وأغلق عليه الباب فسال الدم حتى خرج فمازال يغلي حتى سـار اليهم رومي يقال لـه ططوس فذبح على دم يحيى ثمانين ومائة الف وسبى ثمانين ومائة الف من رجالهم سوى الذراري واحرق التوراة وخرب بيت المقدس وقذف فيه الجيف فلم يزل خرابا حتى عمره أهل الاسلام فذلك قوله تعالى ﴿ **اولئك ما كان لهم ان يوخلوا الخائفين** ﴾ فلم يدخله رومي بعد الا وهو خايف •

مســـــألة :

القتل محضور عقلا وشرعا •

اما من طريق العقل فلانه ظلم والظلم محضور في العقول •

واما من طريق الشرع فما روي ان محلم بن جثامة قتل رجلا برجل في الجاهلية فقتله عليه السلام به فقال : « اللهم لا ترحم محلما » فلفظته الارض فقال عليه السلام : « ان الارض لتطابق على من هو اعظم جرما منه ولكن أراد الله ان يبين لكم حرمة الدم » •

بـــــاب
في أقســـام القتـــل وأحكامـــه

القتـــل على ثلاثـــة أوصـــاف •

قتل عمد وفيه القصاص أو الدية ان اختار الولي ذلك •

وقتل خطأ لا قود فيه وفيه الدية وهى على العاقلة •

وقتل شبه العمد لا قصاص فيه وفيه الدية مغلظة على القاتل نفسه •

مســـــألة :

فقتل العمد من قصد انسانا بضرب يريد بذلك قتله •

كان جابر بن زيد يقول من تعمد لقتل احد بشيء من الاشياء قتل به وهو شـــبه العمد •

قال بعض أهل العلم من رمى رجلا ببعرة أو بحصاة أو بنواة فمات منها كان فيـــه القـــود •

وقال بعض لو ضربه بعود لين لا يكسر ولا يؤثر فمات فلا قود فيه •

وفي المختصر واما العمد فلو تعمد ببعرة يريد بها قتله كان عليـــه القود اذا أراد ذلك •

مســـــألة :

وفيه ان الخطأ اذا أراد انسان شيئا اصاب غيره •

وفي الضياء ان الخطأ من قصد مباحاً له فتعدى الفعل الى انسان فقتله وهو كالر امي للصيد فتحمل الريح السهم فيقتل مسلما أو يرمي حيث مباح له ذلـــك فيتولد من فعله المباح قتل انسان •

وعن النبي صلى الله عليه وسلم كل شيء خطأ الا السيف •

وفي الجامع في الخطأ وهو الذى يرمي الطير فيقع ذلك بانسان أو يصرع عليه بلا ان يقصده أو حداد طار شرار النار من حديده وهو في عمله أو نساج

وقع بانسان كريبة فما كان من هذا أو مثله فهو الخطأ دية ذلك على عاقلة الجانى ولا يصدق الجانى انه خطأ •

مسـألة :

واما شبه العمد فهو الذى يضرب انسانا بيده أو يرميه ولا يريد قتله فيقتله فذلك شبه العمد ديته كدية العمد •

وعن الحسن قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « قتيل السـوط والعصى شبه العمد » •

وفي المختصر ان يضربه أو يرميه ولا يتعمد لقتله فيأتى على نفسه فالخيار لاولياء المقتول ان شاءوا أخذوا قصاصا وان شاءوا أخذوا الدية واسنانها كاسنان العمـد •

وفي الضياء ان شبه العمد ان يقصد انسانا بالضرب ولا يريد قتله أو يدفعه ولا يريد قتله فيموت فهذا هو شبه العمد •

وفي موضع ان يتعمد انسانا بشيء لا يقتل مثله فيموت كالسـوط والعصى والحجر الصغير فان تعمده بذلك ولم يتعمد لقتله فمات المصاب فعليه القود ويصلى عليه ولا يقال له كافر •

فان تعمد قتله بذلك قتل به ويسمى بذلك كافرا •

وعن علي شبه العمد الضربة بالخشبة والقذفة بالحجر العظيم وفيه الديـة اثلاثـا •

وروي عن مالك انه قال : لا أعرف شبه العمد وانه ليس القتل الا خطأ أو عمـداً •

مسـألة :

وانما سموه شبه العمد لانه لم يتعمده بما يقتل مثله وقالوا عمد لانه تعمد مثله وان لم يرد قتله فاجتمع فيه المعنيان فسمي شبه العمد •

واختلفوا في قتل شبه العمد فقال به قوم وانكره آخرون وفيهم مالك وقال ليس في كتاب الله الاالعمد والخطأ .

وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : « الا وان قتيل الخطأ شبه العمد ما كان بالسوط والعصى مائة من الابل منها اربعون خلفة » .

مسـألة :

والقتل على وجوه فمنها الغيلة والفتك والغدر والصبر .

مسـألة :

فأما الغيلة فهو ان يغتال الرجل فيخدع في الشيء حتى يصير الى موضع فيقتل فيه .

ومنه الحديث عن عمر ان صبيا قتل بصنعاء غيلة فقتل به عمر سبعة وقال لو اشترك فيه أهل صنعاء لقتلتهم به وهو الذى يقول فيه أهل الحجاز انه ليس للولي ان يعفو على القاتل ويرون عليه القتل على كل حال .

واما أهل العراق فالغيلة وغيرها عندهم سواء ان شاء عفا الولي وان شاء قتل .

مسـألة :

واما الفتك فهو ان يأتى الرجل الرجل وهو غار مطمئن لا يعلم بمكان الذى يريد فتكه حتى يفتك به فيقتله .

وكذلك لو كمن له في موضع ليلا أو نهارا فاذا وجد غرة قتله .

ومنه حديث الزبير حين أتاه رجل فقال الا اقتل لك عليا قال وكيف تقتله قال افتك به فقال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « قيد الايمان الفتك لا يقتك مؤمن » .

مسـألة :

واما الصبر فهو ان يؤخذ الرجل اسيرا فيقدم فيقتل والصبر نصب الانسان للقتل يقال صبر يصبر صبرا وهو مصبور .

وقال : « لا يشهدن احدكم فتحل الصبر فتناله السخطة » فهذا لم يقتل عيلة ولا فتكا ولا غدرا الا انه أخذ من غير أمان فهذه اربعة أصول .

مسـألة :

أصل الجنايات على ضربين :

مباشرة وسبب .

فالمباشرة ضربان توجيه وسراية فالتوجيه ضرب العنق أو قطعه بتبين والسراية ان يقطع يد رجل أو أصبعه فيسري ذلك الى نفسه .

والسبب هو ان يحفر بئراً في غير ملكه فيقع فيها انسان أو حيوان فيموت فهو ضامن لديته ان كان آدميا أو قيمته ان كان حيوانا وكذلك لو رش ماء في طريق لايملكه أو القى فيها ما يزلق به الناس فالضمان في ذلك واجب وهذه جناية السبب .

فاذا كان مضمونا للتعدي فيه كان ما تولد عنه كذلك .

مسـألة :

والسبب والمباشرة اذا اجتمعا فالحكم للمباشرة كان رجلا حفر بئراً في أرض لا يملكها فدفع رجل انسانا فيها أو حيوانا فالضمان على الدافع دون الحافر لانه مباشرة وكذلك لو اختار رجل القاء نفسه في تلك البئراً كانت نفسه هدراً .

واما اذا حفر بئراً في أرض يملكها أو في أرض غيره بأمر المالك فلا ضمان على أحد لمن وقع فيها .

مسـألة :

عمروس المغربى فاما شبه العمد من الخطأ فهو بان يضرب بما لا يقتل مثله ثم يموت مكانه ففيه وقع الاختلاف .

فقول دية ولا قود وقول يقاد منه لانه تعمد ضربه وان لم يتعمد قتله ولا تعفله العاقلة .

واما خطأ المخطىء الذى تعقله العاقلة فهو ان يهوي الرجل برمية أو يضربه الى صيد أو دابة أو انسان فيصيب غيره أو يسقط منه شيء فيصيب به انسانا أو يسقط هو بنفسه أو يصيح صائح فيقع انسان من عالية من أجل صيحته وما أشبه هذه الوجوه وهوالخطأ المحض الذى تعقله العاقلة بالبينة .

مسـألة :

وعنه واما خطأ العمد فالذى يتمعد الضربة بغير حديد بما لا يقتل مثله يقال له خطأ العمد .

يقال له عمد لانه تعمد الضربة .

ويقال له خطأ لانه لم يتمعد القتل فالدية فيه في مال الجانى لا تعقله العاقلة .

وقول يقاد منه .

واما المرتث الذى توهنه الجراحات فيموت بعد ذلك .

بـــــــاب
في قتـــل الفتـــك والغيلـــة والقود والديـــة في ذلـــك

يقال الفَتك والقِتك والفُتك ثلاث لغات •

عن النبي صلى الله عليه وسلم «قيد الايمان الفتك» وأعلم ان المقتول من رجل وامرأة فتكا يقتل به كل من قتله ولو كثروا ولا يرد عليهم شيء من دياتهم •

مســـــألة :

والفتك هو الذى يتسور عليه في منزله أو يلقى في طريق فيقتل بلا حنـــة ولا ثائرة متقدمة بينهم وقد قيل ان كان تقدم بينهم منازعة فهي من الحنة وان كان شهد عليهم بحق أو أمرهم به فقتلوه فليس تلك بمنازعة ويقتلون به رغمـــا لهـــم •

وقيل أيضا من قتل على ماله فهو فتك •

وقال أبو مروان وأبو زياد وأبو عبد الله في لصوص يقطعون الطريق أخذوا رجلا وأرادوا سلبه فقاتلهم دون ماله فقتلوه انه فتك ويقتلون به جميعا وكذلك لو قتلوه في البطحاء أو في المسجد •

وأما اذا قتلوه عمدا بحنة (نسخة) أو مطالبة بينهم أو ثائرة فان لوليه ان يختار منهم رجلا يقتلهويرد ما بقى منهم على ورثة المقتول الآخر الدية بحصصهم على قدر عددهم الا حصة المقتول من ذلك •

وان شاء ولي المقتول قتلهم جميعا ورد على ورثتهم دياتهم الا دية واحدة •

مســـــألة :

وأما الفتك فهو ان يقتلوه على ماله أو قصدوا لقتله على غير سبب يكون بينهم فكلهم قود به الا ان يعفو الورثة ويأخذوا من كل واحد من الجماعة دية تامة •

مســـــألة :

في ثلاثة نفر قتلوا رجلا فتكا فان له ان يقتلهم جميعا وله أن يعفو عنهم وله ان يأخذ الدية منهم من كل واحد • وله ان يقتل من أراد منهم ويأخذ ممن بقي ما يخصه من الدية •

وان قتل اثنين فطلب الثالث منه الا يقتله ويأخذ منه دية كاملة أو ديتين أو أكثر لم يكن له ذلك .

وان قال له وقد أراد قتله خذ مني خمسة عشر الفا أو عشرين الفا جاز ذلك .
وان قال خذ منى ديتين لم يكن له ذلك .
فافهم الفرق .

وفي موضع وله ان يقتل منهم من أراد ويأخذ الدية ممن أراد منهم اذا قادوا انفسهم بالديات وأراد هو ذلك ولو ديات كثيرة .

مسـألة :

تفسير الغيلة في حديث عمر الغيلة ان يقتل الانسان اختداعا وهو انذى يقول فيه أهل الحجاز انه ليس للولي ان يعفو عنه يرون القتل عليه في كل حال في الغيلة خاصة .

وأما أهل العراق فالغيلة عندهم سواء ان شاء الولي عفا . وان شاء قتل .
ـ عمروس المغربى اختلف العلماء في قتل الغيلة فقول هو الى السلطان وليس الى الاولياء ولا يعفى ولا عفو له .

وقول هو الى الولي .

وتفسير الغيلةهو ان يدعى الى طعام أو الى جماعة أو الى خبر حتى يأتوا به الى مكان مطمئن ليستمكنوه وهو مغتر لا يعلم ما يراد به فهذا وجه من الغيلة .

واما الفتك فهو ان يأتيه في مكانه غافلا لا يرى ان يراد به بأس فيقتله مفاجأة فذلك الفتك وهو الذى يقال له قيد الاسلام الفتك لا يفتك مؤمن ولا فتك في الاسلام .

واما الغدر فهو ان يعطيه الامان ثم يقتله وهو اشرها .

مسـألة :

وان قتل رجلان رجلا وقامت عليهما البينة فانهما يقتلان جميعا ان كانا ضربا جميعا يريدان قتله .

وان كانا لم يريدا قتله فقتلاه قتل احدهما ورد الآخر الذى لم يقتل على ورثة المقتول الآخر نصف الدية •

مسـألة :

روي عن عمر بن الخطاب انه قتل بامرأة صنعانية ثلاثة نفر •

وقال لو اجتمع أهل صنعاء على قتل امرأة لاقدتهم بها جميعـا وذلك في الفتـك •

مسـألة :

وقد جاء الحديث ليس في الهيشات قود معناه في الفتنة والاختلاط وروي عن عبد الله بن عمر انه قال : اياكم وهوشات الليل •

مسـألة :

في قول اصحاب داود انه لا يقتل الجماعة بواحد حتى يستكمل الواحد منهم قتل نفس واحتج بقول الرسول صلى الله عليه وسلم « لا يحل دم امرىء مسلم الا باحدى ثلاث » الخبر والواحد من هؤلاء لم يقتل نفسا كاملة انما هو شريك •

الحجة عليه قول الله تعالى ﴿ **انه من قتل نفسا بغير نفس أو فساد في الارض فكأنما قتل الناس جميعا** ﴾ فاذا كان القاتل للنفس كالقاتل النفوس والشريك في قتلها كقاتلها ويؤيده حديث عمر وبالله التوفيق •

مسـألة :

وان اجتمع نفر على قتل صبي فقتلوه وأخذوا حليه فعن عمر قال لو اجتمع أهل صنعاء على قتله لقتلتهم به كلهم •

وكذلك ان كان القوم انما يقتلون الرجل على ماله ليأخذوه قتلوا به جميعا وفي حديث ان عمر قتل سبعة نفر على قتل صبي بصنعاء غيلة •

قال بعض مخالفينا يقتل منهم واحد يقال لهم فمن ذلك الواحد منهم ولما صار الواحد أولى بالقتل من غيره منهم فاما ان يقتلوا جميعا واما ان لا يقتلوا جميعـا •

وقال قوم عليهم دية المقتول والله أعلم •

بـــــــاب

الاشـــــــتراك في القتـــــل

وعن قوم خرجوا الى حي يريدون قتلهم فلما وصلوا اليهم تقدم بعضـــهم فقتلوهم وبقى الآخرون قائمين لم يقتلوا هل يلزمهم جميعا ؟ .

فقد قيل ذلك انه اذا كانوا يريدون القتل وكانوا في الجماعة على دلك غير نازعين ولا راجعين فمن أبصر المقتول سواد رأسه فقد اشرك في دمه .

وقلت ان أراد الذين لم يقتلوا التوبة أو احد منهم ما يلزمه قود أو دية .

فان كان القتلمما يجب به القود فعليهم القود وكذلك في الدية وهم مثل القـــــاتلين .

مســـــألة :

أخبرنا خالد بن سعوة ان بشيرا سأله رجل عن قوم ساروا الى رجل يريدون قتله فسبق اليه بعضهم فقتله فقال كل رجل نظر المقتول سواد رأسه فقد اشرك في دمـــــه .

قال أبو سعيد قد قيل اذا نظر المقتول الى سواد رأسه فقد دخل في جملة المعينين .

اذا كان على نية المعونة وانما قصد الى ذلك حتى وقع الحدث وهو شريك الفاعل في القتل ومعى انه قيل في القود والدية جميعا وان كان في موضع لا يبصره المقتول فيدخل في جملة المعينين في هيبة المقتول فمعى ان عليه الاثم اذا كان على النية حتى وقع الحدث ولا يبين لي ان عليه ضمانا حتى يدخل في جملة الفاعلين حين الفعل الذى يكون به معينا على الفعل في وقته بفعل أو هيبة من المفعول به .

بـــــاب
في مـوت المقتـــول وقطـــع جوارحـــه

واذا ثوى المضروب من ضربته ثلاث سنين أو أكثر أو أقل ثم مات ففيـــه القود ولا وقت في ذلك على قول موسى بن علي •

قـــال غيـــره :

وذلك اذا لم تفارقه الاوجاع والاسقام مع جرحه ذلك حتى مات ففيه الدية والقـــود •

وغيره من أهل الرأي كان يوقت في ذلك ثلاثة ايام بلياليها فان مات فيهـــا المضروب فعليه القود وان مات بعد ثلاثة أيام بلياليها فلا قود فيه وله الدية •

والقول عندنا في الايام قول المطلوب حتى يصح أولياء الدم ان صاحبهم مات من ضربه ذلك قبل ان يجاوز مدة ضرب ثلاثة أيام بلياليها وساعاتها ولعل من وقت الايام ذهب في ذلك الى ما روي عن علي بن أبي طالب انه عهد الى بنيه لما ضربه عبد الرحمن بن ملجم فقال لهم ان مت في ثلاثة أيام فان شئتم فاقتلوه وان شئتم فدعوه وان مت بعد الثلاث فلا تقتلوه وليس الا قصاص الضربة •

مســـــألة :

وعن أبي عبد الله والي زياد وزياد بن الوصاح فيمن جرح رجلا وكـــان المجروح يجيىء ويذهب ثم ثوى من قبل ان يبرأ ثم مات قالوا فاذا حمل جرحه وجاء وذهب ثم ثوى من غير انتقاص من الجرح ولا زيادة منه فانما فيه ارش الجـــرح •

مســـــألة :

عن هاشم ان الرجل اذا اصاب رجلا بجراحة أو اشـــباه ذلك فخرج في حوائجه ثم مات فلا قود فيه وفي ذلك الدية كاملة وزعم بعضهم ان ليس له الا دية جراحتـــه •

قال أبو سعيد فيمن جرح ثم لم يزل ثاويا من ذلك حتى مات فتقول فيه الدية ما دام ثاويا من ذلك حتى مات .

وقول ان جاوز سبعة أيام فلا قود فيه وفيه الدية .

وقول اذا جاوز ثلاثة أيام فلا قود فيه وفيه الدية .

وقول ما لم يمت من صرعته .

وقول اذا داوى وتحول من صرعته فلا قود فيه وما لم يداو ففيه القود .

مسـألة :

ومن ضرب رجلا ضربة واحدة فقطع بها يديه ورجليه ثم مات بتلك فلاوليائه القود أو الدية وليس لهم شيء من الجوارح .

وان كان قطع منه بكل ضربة جارحة بعد جارحة ثم قتله فعليه في الجراح والنفس القصاص في كل ذلك أو الارش أما ان يقتص منه الولي بالجوارح ثم يقتله أو تكون له دية الجوارح ودية النفس .

وان أراد ان يقتله ويأخذ من ماله ارش الجوارح فذلك له .

بـــــــاب
في قتـــل الخطـــأ وتعريفـــه

قال الله تعالى ﴿ **وما كان لمؤمن ان يقتل مؤمنا الا خطأ** ﴾ فيه ثلاث تأويلات احدها لكن ان وقع القتل خطأ وكان الا هاهنا بمعنى لكن •

والثاني ان الا هاهنا بمعنى الواو كأنه قال وما كان لمؤمن ان يقتل مؤمنـــا عمداً ولا خطـــأ •

تطيرها قوله ﴿ **واتجادلوا أهل الكتات الا بالتى هي أحسن الا الذين ظلموا منهم** ﴾ معناه ولا الذين ظلموا •

الثالث استثناء من مضمر تقديره وما كان له ان يقتله بحال فان قتله فقد عصى واثم الا الخطأ فلا حرج عليه ولا اثم •

ثم قال ﴿ **فتحرير رقبة** ﴾ بالرفع معناه فعليه تحرير رقبة أو كفارته تحرير رقبة وقد امتنع قوم من تسمية ذلك كفارة لانه لا ذنب له •

مســـــــألة :

وأيما رجل قتل رجلا متمعدا لقتله وهو يظن أنه غيره ولو عرفه لم يقتله فقد قيل انه خطأ ويسقط القود قال وبه نأخذ •

مســـــــألة :

ومن أراد قتل رجل ظلماً فاخطأ بغيره فعليه الدية والكفارة •

مســـــــألة :

واذا أتى رجلان رجلا وهو نائم فقتلاه فقالا انما أردنا صاحب الدار فاخطأنا بهـــــذا •

قال أبو علي انه رأى في كتاب ان القول قولهما •

مســـــــألة :

فيمن رمى في زرع له بشوفة فوقعت في انسان في أرض له أخرى ولم يكن خلف الزرع طريق هل يضمن ؟ •

قال ان كانت أرضه التى وقعت فيها الرمية مباحة لغيره لحشيش أو دخول لغير ذلك فعليه الضمان ويكون خطأ اذا لم يتعمد لذلك •

فان رمى في زرعه فوقعت في منزله فأصابت انسانا قد دخل بغير اذن فيشبه في قول انه لا يضمن •

وفي قول عليه الضمان الا ان يكون الداخل بحد من قد حل دمه بدخوله أو نزل بمنزلة المغتصب في دخوله فلا ضمان عليه •

قال وأما الصبي والمعتوه فلا يلحق معناهما معنى البالغ •
وعليـــه الضـــمان •

مســـــألة :

من استعان برجل على حمل يرفعه معه فأعانه الرجل فضعفت يـــد الرجل المستعين فوقع الحمل فكسر يد المستعان فعليه الدية •

مســـــألة :

ومن استعان برجل يجري له فرسا فصرع فكسرت يده فعلى صاحب الفرس الدية ما بلغت يد الغلام •

قال المصنف لعله يريد الصبي والعبد عندي مثلـــه الا ان يكون برأي مولاه واللـــــه أعلـــم •

مســـــألة :

فان حمل غلام على فرس فأصاب الفرس انسانا فالضمان على صـــاحب الفرس وان كان الراكب رجلا فهو الضامن •

مســـــألة :

ومن ضرب رجلا بحمل سيفه فانذلق السيف فأصابه بالحديده ولم يتعمد بهـــا فمـــات نرى لك الاخطأ •

الذلق خروج شيء عن مخرجه سريعا يقول ذلق السيف •

مسـألة :

وجاءه الاثران الرجل اذا ضرب رجلا بغمد سيف وفيه السيف قطع السيف الغمد فجرحه فقتله فانما فيه الدية في ماله ولا يلزمه القود لانه انما اصابه بما لم يتعمد لضربه •

مسـألة :

فان لوى ثوبا على عصى ثم ضربه بالعصى فقتله فهذا غير الاول ويلزمه القود •

مسـألة :

ومن اقتص من رجل فمات المقتص منه فانهم يرونها دية خطأ على العشيرة •

مسـألة :

وان فقأ رجل عين رجل خطأ فقدر الذى فقئت عينه ان يأخذ بها من مال صاحبه فان الدية عليه •

مسـألة :

ومن جرح رجلا جرحا ثم هرب فقاس الامام تلك الجراحة وللجارح مال فليس للامام ان يأخذ من مال الجارح للمجروح بقدر جراحته حتى يعلم خطأ أو عمداً فان كان خطأ فعلى العاقلة وليس لهم على ماله سبيل •

وان كان عمداً فعليه القصاص ولا دية له وكذلك لو قطع يداً أو رجلا أو انفاً أو افقأ عيناً •

بـــــــاب

في قتـــــل من أهـــــدر دمـــــه

ومن تطلع على قوم في منزلهم من نقب في الجدار أو من دعن فرآه صاحب المنزل فرمـــــاه ففقأ عينه فاقر بذلك أو أقام عليـــــه شاهدي عـــدل فانـــــه تلزمه دية عين الرجل اذا أقر انه دماه حتى فقأ عينه أو اقام عليه شاهدي عدل فعليه القصاص أو الدية ان رضي بها المصاب الا ان يصح باقرار المطلع أو بينة عدل انه تطلع على منزله فيهددونه عنه •

مســـــــألة :

معروض على ابى معاوية في رجل جرح رجلا ثم ان المجروح نادى يا آل بني فلان فرجع اليه الجارح فقتله فقال ليس له الا ارش جرحه •

مســـــــألة :

وعن سارق دخل على قوم فقطعوا انفه وجرحوه •

قال ان كان قاتلهم فلا شيء عليهم فيما اصابوا منه •

فان كان لم يقاتلهم وانما جرحوه متعمدين لذلك فان عليهم القصاص •

مســـــــألة :

بلغنا ان رجلا أضاف انسانا من هذيل فخرجت امرأة من الحي فراودهـــــا الضيف عن نفسها فرمته بحجر فقتلته فقال عمر ذلك قتيل الله والله لا يغفل •

وذكروا عن النبي صلى الله عليه وسلم انه اخبر عن رجل فقال : لو رأيت ذلك علوته بسيفى هذا حتى اقتله اترونى ادعه وأطلب الشهود اذاً يفرغ الخائن من حاجته وينطلق فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « كفى بالسيف شاهداً » كذلك ذكر عن هاشم بن غيلان رحمه الله قال كفى بالسيف شاهداً •

وعن عمر قال حده ضربة بالسيف •

بـــــــاب
في قتـــل المبتـدىء بالتعـــدي وجراحتـه

ومن تعدى على رجل فضربه ضربة فجرحه جرحا فقام اليه فضربه ضربة فجرحه مثل جرحه فعن هاشم ومسبح انه لا شيء على المعتدى عليه وينظـــر جـــرح المعتـــدي •

وكذلك عندنا ولو كان جرح المعتدي الذى فيه أكثر فلا شيء له لانه باغ وليس له أن يفعل ذلك الا في الوقت الذى بدأه بالقتال وبفاعليه •

واما بعد ذلك فلا أرى له الا أخذ حقه على وجهه •

مســـــــألة :

ومن قطع يد رجل وعور عينه ثم ان المفعول به قتل الفاعل فطلب ولي المقتول القود وطلب الفاعل المقاصصة فعن محمد بن محبوب ان له ان يقتله ويأخذ دية يده وعينه من مال المقتول •

فان لم يكن له مال فلا شيء له على الولي وللولي ان يقتله فان أراد الولى يأخذ الدية قاصه الذى قطعت يده وعينه •

مســـــــألة :

واذا عض الرجل الرجل فانتزع المعضوض العضو الذى عض منه أي عضو كان من العاض فاذهبت ثنايا العاض ومات منهـــا أو لم يمت فلا عقل ولا قود ولا كفارة على المتنزع لانه لم يكن له العض بحال ولان المعضوض له قلع العضو واذا كان له منعه فلا قود فيما احدث المنع اذا لم يكن في المنع عدوان في اخراج العضو من في العاض •

مســـــــألة :

عطاء عن يعلا بن صفوان قال كان لي اجير فقاتل انسانا فعض أحدهما يـــد الآخر فانتزع المعضوض يده من في العاض فذهبت احدى ثنيتيه فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فأهدر ثنيته قال عطاء واحسب انه قال عليه السلام : « ايدع يده في فيك تقضمها كأنها في فم فحل يقضمها » •

مســـــــألة :

فيمن اعترضه لصوص في الطريق يريدون سلبه فقال لهم اصبرونى حتى اتزر بخلق واطرح لكم فاطلقوه وجذب المدية فطعن احدهم فقتله على غفلة وغرة فهرب الباقون فلا يعجبنى هذا له اذا كان انما كان على غرة بعد ان وقع الامن منه وأخاف عليه الضمان •

مســـــــألة :

عن أبى عبد الله وعمن تعدى على رجل فضربه وجرحه جرحا ثم ان المعتدى عليه رجع فضرب المعتدي وجرحه جرحاً هل يبطل جرح المعتدي ؟ •

فاقول ان الباغى منهما يبطل جرحه اذا كانا في موضع لا يقوم فيه أحكام المسلمين •

وان كانا في موضع تجرى فيه احكام المسلمين جاز لكل واحد منهما مطالبته على الآخر •

بـــــــاب
في قتـــل الرجـــل من يطـــأ زوجتـــه أو سريتـــه

سئل أبو علي رحمه الله عمن طرق داره فوجد رجلا مع امرأته فقتله فقال قد قتلته ولم يقل غير ذلك •

مســـــــألة :

أبو عبد الله واما من وجد رجلا يطأ زوجته أو سريته وعاين ذلك فله قتله في ذلك الحد واما من بعد فلا نراه له •

وقيل ان قتلها هى أيضا فهى أهل لذلك •

مســـــــألة :

قال بعض الفقهاء اذا ادرك الرجل رجلا على بطن امرأته في بيته ولم ير منه الجماع فله ان يقتله ما دام على بطنها ولا يقتلها هى •
فان قام من عليها فلا يقتله •

وان ادركه على بطنها في غير بيته فلا يقتله اذا لم يتبين الجماع وان ابصر منه الجماع وهو في بيته ثم قام من عليها فله قتله وقول ما كان في البيت •

مســـــــألة :

وذكر ان رجلا اتى عمر متقلدا سيفه فلحقه قوم فقالوا يا أمير المؤمنين قتل صاحبنا فقال الرجل ضربت بين فخذي امرأتى فمن كان بينهما فقد قتلته فأخذ قال علي بن ابي طالب ان أقام أربعة اشهاد يصدقونه والا فهو به قـــود سيفه فسله ثم ناوله اياه ثم قال ان عاد فعد •

بجنايته واما فيما بينه وبين الله فاذا اتبع الاثر فهو مصيب سالم •
والمعمول به على ما جاءت به الآثار اذا صح ذلك •

فاما ما لم تكن صحة الا دعوى القاتل فهو غير مصدق وهو محكوم عليـــه

بـــــــاب
في جنايـــــة القتـــل بالجمـــاع

ومن نكح امرأة فنزفت الدم حتى ماتت فان كانت بالغا فالدية على العاقلة • وان كانت صغيرة فعلى نفسه الدية •

وفي موضع ومن تزوج امرأة أو صبية وجاز بها فنزفت الدم حتى ماتت فان اقر انها ماتت بما فعل بها فانه تلزمه ديتها وان لم يقر بذلك لم يلزمه •

مســـــألة :

ومن وطىء زوجته وهى صبية غير بالغ فماتت ففي أكثر القول ان عليه ديتها في ماله دون العاقلة •

وقول انه على العاقلة لان له ان يطأها • وان كانت بالغا بكراً كانت أو ثيبا فماتت من وطئه ففي أكثر القول انه خطأ وهو على العاقلة •
وقول لاشيء عليه لانه محكوم عليها بوطئه والله أعلم •

مســـــألة :

وقيل في معتوه وقع بجارية أو امرأة فوطئها جبرا فماتت ان ديتها على عاقلته وعقرها في ماله ولها الدية والعقر جميعا وكذلك العتق •

وكذلك الصحيح اذا استكره امرأة فماتت من وطئه فديتها على عاقلته وعقرها في مالـــه •

قال وان طاوعت المرأة فقول لا دية لها ولا عقر •
وقول لها الدية على عاقلته ولا عقر لها بالوطء اذا طاوعته قال وهذا أحب الي لانها لو اذنت له في قتلها لم يجز له ذلك فكيف ولم تأذن له في القتل •

مســـــألة :

ومن تزوج صبية وجاز بها ثم ماتت قبل ان تبلغ ولم تخلف عصبة ولا رحما هل له أخذ ارثها ويبرأ من صداقها •

قال لا يرثها ولا يبرأ من الصداق لان الزوجية لم تصح له وعليه ضمان الصداق بالوطء واذا كان لا وارث لها كان صداقها صدقة للفقراء ويستغفر ربه من وطئه اليتيمة بغير استحقاق •

مسألة :

وعن موسى بن على رحمه الله فيمن نكح امرأة فيخلطها فان صح ذلك والتأم ففيه ثلث الدية وصداقها كامل •

وان اختلط وفسدت فديتها كاملة وتفسد عليه وعلى غيره •

مسألة :

واذا خلط رجل امرأته وجب عليه ثلث ديتها باجماع وتنازعوا في الدية كاملة قال ابن محبوب اذا لم تمسك البول فالدية كاملة ولا تحل له أبدا ويفرق بينهما ولا تحل من بعد للازواج من بعد ان تنظر اليها امرأتان عدلتان لان هذا بمنزلة الجرح •

وفي بعض الآثار انها امرأته •

قيل وكره بعض المسلمين له وطأها لاختلاط الدبر بالقبل •

مسألة :

وقيل في الذى يستكره امرأة فيطأها فيفتقها انه ان فتقها فلم تمسك البول فديتها كاملة وان فتقها الى مجرى البول فامسكت البول فثلث الدية لانها جائفة واذا فتقها فخالط بها الدبر فالدية كاملة لانه قد منعها الجماع وحرمت على الرجال وان ماتت من حينها فعليه ديتها ولها صداق مثلها •

وان كانت امرأته فعليه الصداق والفتق جناية خطأ على عاقلته ان كانت بالغاً •

وان كانت صبية فقول عليه في ماله وقول على عاقلته ودية الفتق قد تقدم شرحها في أول المسألة .

مســـــألة :

واذا نام رجل في طريق للمسلمين أو في موضع ليس له ان ينام فيه فعثر به انسان فماتا جميعا أو مات النائم دون صاحبه أو مات الواقع على النائم .

فاما ان مات النائم فدمه هدر وكأنه هو جنى على نفسه وان مات العاثر به ضمن النائم ديته في نفسه .

وقول على عاقلته ما ضمنه من ذلك على هذا الوجه .

وان ماتا جميعا ضمنت عاقلة النائم وكان دم النائم هدراً كانه في التقدير قتل نفسه وصاحبه خطأ والله أعلم .

بـــــــاب
فيمـــن عـــرض احـــداً للقتـــل

وفي الذى القى رجلا في البحر فغرق أو احرقه بالنار عمداً فانه يقتل ويقتص من مثل هذا بالحديد لان النار لا تملك •

واذا طرحه في البحر فلم يعلم حى هو أو ميت فقال أبو عبد الله يؤخذ على الطارح كفيلافان لم تعلم حياة الرجل الى أربع سنين فان عليه الدية قلت فان لم يكن معـــه كفيـــل هـــل يحبس ؟ •

قال لا ولكن يشهد عليه بالحق الى اربع سنين ان لم يكن الرجل حيا الىذلك•

فان كان له مال وقف من ماله بقدر دية الرجل وتكون الثمرة لصاحب المال •

فان شهد شاهدا عدل انهم رأوه ميتاً في ساحل البحر فهو قود به •

قلت فان لم يعلم انه مات من جراحة قال عرضه للتلف فرأي انه يلزمه القود وأقول ان حبسه الحاكم وعاقبه أيضا فهو مستحق لذلك •

مســـــألة :

وفي الضياء وان طرحه وأكله اللحم أو اصابته خشبة في البحر من حينه فعليه الديـــــة •

مســـــألة :

فان طرحـــــه لســـبع يأكله فعليـــه القود فان طرحه فجاءه السبع— فأكله فعليه الدية وكذلك اللحم •

ولو ضربه بالسيف ضربة ثم تركه فجاءه سبع فأكله فله ارش دية جرحه ان علم الجرح والا دية الجرح •

مســـــألة :

ومن طرح رجلا في البحر أو وضعه في جزيرة ولا ناس فيها ثم لم يعلم مـــا حاله فانه يؤخذ عليه كفيل الى اربع سنين فان صح للمطروح خبر ونجـــــاة من

موضعه الى حيث يمكنه التصرف في الارض حيث يشاء ويختارون أخذت منـــه الدية في نفسه •

مســـــألة :

ومن ربط رجلا فمات فعليه الدية والله أعلم •

مســـــألة :

ومن اتهم امرأته بالسحر فطرحها في البحر لينظر أساحرة أم لا فالتقمهـا حوت فالكها فاولياؤها بالخيار ان شاءوا قتلوه بصاحبتهم ولا يرون عليه شيئا من الدية لانه فاتك بها وان شاءوا ديتها أو يعفون عنه •

مســـــألة :

ومن دلى ابنته بحبل في مهدها من فوق عريش فانقطع الحبل بها فســقطت فانقصفت رقبتها وماتت فعليه في قتلها دية الخطأ يؤديها ان طالبه وارثها وان أبرأه فهو بريء عند الله ويصوم شهرين كفارة ويتوب الى الله تعالى وان لم يطالبــه وارثها فلا دية عليـــه •

مســـــألة :

ومن عدا على رجل أو صبي بلا حق فصرع فمات أو كسر فعليه ديته وكذلك ان اتهمه بتهمـــة •

واما ان علم انه سرق منه شيئا فعدا عليه لينتزعه منه فأصابه بما أصاب فلا شيء له وكذلك ان سقط في ركى •

مســـــألة :

واذا رمى رجل رجلا فزل عن رميته فوقع في بئر فمات فالدية تلزم الرامي •

مســـــألة :

ومن مر برجل طالع على نخلة فقال له اتاك القوم محذرا له منهم وكان محقا

في خبره فصرع الرجل من الفزع فلم نر عليه بأسا وكذلك ان كان يسرق نخلته فصاح به ان ينزل فصرع فلا نرى عليه بأسا •

مسألة :

ومن قال لقوم دلونى على الطريق فلم يدلوه وهم يعرفون فأخذ غير الطريق فتلف فعليهم ديته وعليهم ان يدلوه بالصفة •

وقيل اذا قال لهم دلونى على الطريق فقالوا له هذه الطريق خذها وهم لا يعلمون انها هى الطريق فأخذها فتلف وهلك فعليهم الدية •

وهذا أحب اليّ •

مسألة :

ومن جعل في طعام رجل سماً عمداً فأكله فمات نبرئه من القود والله أعلم •

اذا صح ذلك من فعله أولى •

وفي موضع فاذا فعل يريد قتله فعليه القود •

مسألة :

قال بعض قومنا ان اطعمه طعاما وأعلمه انه مسموم فأكله فلا ضمان على المطعم سواء قال انه سم يقتل أو لا يقتل بعد ان يبين له على انه مسموم •

فان ناوله طعاماً فقال له كله فأكله وكان مسموماً فمات والآكل لا يعلم فلهم فيه ثلاثة أقاويل •

مسألة :

عن أبي عبد الله فيمن قال دلوني على الطريق فقالوا هذا الطريق فخذه وهم لا يعلمون ان ذلك هو الطريق فأخذه فوقع في متلف فهلك •

قال فعليهم الدية وروي ذلك عن أبي عبيدة •

مسألة :

الضياء والارشاد الى الطريق فريضة • ولو ان رجلا استرشد رجلا طريقا

فلم يرشده فأصابه في الطريق أمر فاهلكه فالمسترشد هالك وعليه الضمان لما اصابه وان مات فديته عليه في نفسه وعليه ان يرشده ولو كان رجل سواه ما لم يعلم انه يرشده الى فعل باطل يكون منه .

مسألة :

ابو عبد الله فيمن مر بقوم فقال زودونى واطعمونى فقالوا لا نزودك ولا نطعمك فخرج فهلك بالجوع هل عليهم ديته ؟ .

قال كان يقعد معهم فيطلب اليهم فعليهم ان يطعموه بعد ذلك .

الوقت ويشرب من الماء فاذا شرب من الماء فلا أرى عليهم ديته .

بـــــــاب
مـــــا تولـــــد منـــه القتـــل

ومن حفر بئرا أو القى حجرا في غير حقه فمات به مسلم لزمته الدية ولا قود عليه باجماع الامة •

واذا وضع حجرا أو حفر بئراً في ماله ان يحفر فيه ويضع فيه لم يكن ضامنا تلف بـــــه•

قال ووجدت عن قومنا انه اجماع •

قال أصحابنا الاان يكون صاحب البئر اذن للداخل فسقط في البئر ولم يحذره •

مســـــألة :

عن أبي زياد في امرأة قالت لعبد غيرها رد عليَّ هذه البقرة فخـــــرج العبد يجرى وفي يده رمح فصرع عليه فانقذه فمات ان على المرأة الضمان •

قيل له فانه حر بالغ • قال لا شيء عليها قيل له فانه غلام غير بالغ قـــــال عليهـــــا الديـــــة •

قيل الدية عليها أم على العاقلة قال الله أعلم •

قال أبو العباس حفظنا ان الدية على العاقلة •

بـــــاب
الامـــر بالقتـــل والضـــمان فيـــه ومـــا أشـــبه ذلـــك

ومن أمر غلامه ان يقتل أو يضرب فالقصاص في ذلك على المولى وكذلك قيل من أمر صبيا لا تجري عليه الاحكام أو معتوها بقتل انسان أو ضربـــه فعلى من أمره القصاص ولا سبيل على الصبي •

قـــال غيـــره :

عن الشعبي فيها ثلاثة اقاويل قيل يقتل العبد وقول يقتل العبد والمولي ، وقول يقتل المولى قول الحسن •

واما من أمر عبد غيره فذلك على العبد في رقبته •

وقيل هو بمنزلة الحر وقول عبد غيره كعبده كما صبي غيره كصـــبية وأمـــره لعبده بقتل غيره كأمره لعبده الصبى •

ومن أمر رجلا لا يملكه بقتل أو بضرب فذلك على الفاعل • وليس على الآمر الا الوزر •

وان كان سلطانا جائراً أمر رجلا أن يقتل رجلا فقتله فقيل ان القود علـــى السلطان الجاير الا ان يصح انه قتله بحق •

وقال من قال ان اراد اولياء الدم وفي نسخة المقتول قتل المأمور فذلك اليهم اذا لم يقدروا على الآمر •

قـــال غيـــره :

ويوجد في جواب من أبى عبد الله رحمه الله وعن رجل أمر رجلا بقتل رجل وليس له سلطان على الذى أمره ثم أراد التوبة ايلزمه قود أو دية ؟ •

فاذا قتله المأمور بقتله ثم اقر بقتله كان القود عليه وعلى الآمر التوبة الى الله والاستغفار فان انكر القاتل ولم يقر فانما يلزم الآمر الدية ولا يلزمه القود على ما ذكرت اذا لم يكن الآمر سلطانا جائزاً ولا المأمور عبدا له وان كانوا عـــدة فقتلوه بأمر الآمر لهم فالجماعة في هذا والواحد سبيلهم سواء واحد •

وكذلك ان شاوره فاشار عليه بقتله فهو مثل الآمر .

وأقول اذا شاوره فسكت ولم يقل له شيئا فهو عندى بمنزلة الآمر وان كره ذلك ونهاه ثم قتله لم يلزمه شيء . والراضي بعد قتله آثم ولا يلزمه قود ولا دية.

مسـألة :

وعن رجل كانت له ذات محرم تتهم في نفسها وكان يجب لو قتلت فقتلها رجل ثم دعاه فأراه اياها وهى مقتولة فحملها معه ودفناها واحرقا بدنها ثم أرادا التوبة ما يلزم الذى لم يقتل فأقول ان كان قد أظهر محبة لقتلها ورضاه بذلك ثم قتلها هذا القاتل واقر بقتلها يلزمه القود بها ان كان فتك بها ويلزمهما جميعا ديتها لاحراقهما بدنها وان لم يقر القاتل بقتلها فعلى ذى رحمها المظهر محبة لقتلها الدية لورثتها ويلزمه أيضا نصف ديتها لورثتها لاحراقه بدنها مع الآخر وان كان لم يظهر لها بلسانه محبة لقتلها فلا أرى عليه غير نصف ديتها لورثتها باحراقه بدنها مع القاتل وعليه عتق رقبة موحدة ويتوب الى الله مجتهداً لعل الله ان يتوب عليه .

مسـألة :

ومما يوجد انه عن الشيخ أبى محمد بن بركة اذا سمع قوماً يتواعدون في قتل رجل فلم يعلمه حتى قتلوه ان عليه ديته في خاصة نفسه ولا شيء على العاقلة وعليه ان يعلمه وينذره وكذلك اذا استرشده الطريق فلم يعلمه حتى هلك أو استسقاه فلم يسقه حتى هلك كان ضامناً لديته لان في الاصل كان عليه فرفض أن يرشده وان يسقيه .

قال أبو سعيد محمد بن سعيد انه اذا اشرفت النفس على القتل من الظالم لها والمشاهد لها يقدر على دفع ذلك بنفس أو احتيال أو مال وترك ذلك حتى تلف انه قد قال من قال عليه الضمان ولا يسعه ذلك ومعى انه قيل عليه الاثم لان الدم منغلق على الغير ليس باطلا وهو جناية على من جناها مأخوذ به ليس كغريق البحر وحريق النار واشباه ذلك الذى يتلف فيه النفس بلا عوض ولا حق يلزم ويعجبنى

هذا المعنى في هذا الوجه واما التواعد ممن سمع يتواعد لقتل رجل وغاب عنه مشاهدة ذلك فلا يخرج عندى على هذا الوجه في معنى الاختلاف ان يلزمه الضمان لان ذلك قد يكون ولا يكون الا ان يقصد بترك اعلامه الى الارادة لقتله بذلك السبب فأخاف ان يلزمه على هذا الوجه الدية كما ذكروا واما الاثم فاخاف عليه على حال اذا كانت المواعدة مما يتحقق معه انها كذلك فقصر في اعلامه على هذا الوجه • والغوى عندى بمنزلة الضمان وبمنزلة الحريق والغريق لانه ليس من حدث محدث وهو تلف فهذا في الانفس اذا خص الحكم الممتحن بذلك فلم يدل الغاوى ويسقى الظمآن ويطعم الجائع حتى مات من سبب ذلك وهو يقدر على صرف ذلك عنه خرج عليه معنى الضمان بما يشبه معنى الاتفاق اذا كان ذلك في حال الضرورة اليه وان كانوا كثيرا فهم شركاؤكا نياما كان الا ان يغيب عنه ذلك أو يحتمل له المخرج بقيام غيره •

فارجو ان يسعه ذلك كان واحداً أو جماعة •

مسألة :

وعن رجل أمر رجلا ان يقتله فقتله فقيل هو قود به ولا يجوز ذلك لهما فان أبرأه من ديته فقد برىء اذا قتله عمداً •

وقيل ان كان خطأ ثم أبرأه أو تركه له لم يبرأ وان أوصي له بديته ودخلت وصاياه في ثلث ماله فذلك جائز ويدخلون عليه الاقربون بثلثى الثلث •

مسألة :

وقيل اذا قبل اولياء المقتول الدية وعليه دين قضى دينه من ديته فان عفا أولياؤه عن الدية جاز عفوهم وليس لأصحاب الدين أن يمنعوهم ولا شيء لهم على أوليائه ان عفوا •

وقال من قال اذا كان الدين مستغرقا للدية لم يجز عفو الورثة ولا عفو المقتول لو كان عفا اذا لم يكن له وفاء لدينه وينظر في ذلك •

مسـألة :

وعن رجل ارسل كلبه على رجل فعقره فمات أو حفر حفيرة على ممر رجل أراد ان يسقط فيها فمر فسقط فيها فمات فاذا فعل ذلك متعمداً يريد قتله فما نبرئه من القصاص والقود •

مسـألة :

وروي عن موسى بن علي رحمه الله في امرأة تقتل ولدها انه لا قود عليها وقيل انه يوجد ذلك في كتب المسلمين •

مسـألة :

ومن أمر رجلا ان يأمر فلانا بامر يلزم المأمور فيه ضمان فاما الدم فيلزمهما جميعا ان اقاد الفاعل نفسه زال عن المأمور الضمان وعليه الكفارة وان كان المأمور فعل ذلك في مال يلزمه فيه الضمان ففيه اختلاف اما وان أرسل الى رجل انك قل لفلان ان يفعل كذا فالمرسول آثم والضمان على الآمر والمأمور •

مسـألة :

ومن أكره على قتل احد فليس له أن يقتله ولو انه قتل •
واما الدواب والاموال فاذا خاف فعل وهو ضامن ولا اثم عليه •

مسـألة :

ومن أمر رجلا أن يقتل رجلا بالهجا وعرف هجاه وأمره بذلك فقتله كان على الآمر الدية •

مسـألة :

وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « لا يقتل بالاشارة » فدل ان الاشارة بالقتل تقوم مقام النطق به لان امره بالاشارة كامره بالنطق وامتثال امره كامتثاله بالكلام ومخالفته به كمخالفته بالكلام بظاهر قوله ان النبي لا يقتل بالاشارة أى ان الاشارة موجبة للامر بالقتل وليس ذلك من فعل النبي صلى الله عليه وسلم •

مسـألة :

وعن الامام اذا كتب اليه احد خلفائه يستاذنه في اخراج اسارى من بغاة الجند الى بعض المواضع فرد اليه الجواب انك تخرجهم فانه لو وقعت بهم صاعقة فاهلكتهم لكان ذلك من رغبتى ثم قتل هؤلاء الأسارى ولم يعلم ان الخليفة هو الذى قتلهم ولا علم انهم قتلوا بكلامه .

قال لا ضمان على الامام فيهم ولو كان يخاف أو يتوهم انهم يقتلون بكتابه ذلك فيستغفر ربه من ذلك ولا ضمان عليه في قتلهم الا ان يكونوا معه انهم يقتلون بكلامه ذلك فحينئذ يلزمه الضمان اذا علم انهم قتلوا بكلامه والله أعلم .

مسـألة :

وجدت ان الآمر ممن له الطاعة ضامن والدال ضامن والمغوي ضامن .

مسـألة :

فيمن أمر عبده بقتل فأراد أولياء المقتول قتل المولي فقول لهم ذلك وقول ليس لهم ذلك فان أرادوا قتل العبد ـ فقول لهم ذلك وقول ليس لهم ذلك .

واما الدية فهي على المولى .

فان اختاروا ان تكون في رقبة العبد فلم يف لحقوا السيد بالفضل لانه قيل اذا كان الآمر ممن له الطاعة والسلطان كان عليه القود ولو كان ذمياً وان كان ممن له الطاعة ولا سلطان له كان في القود اختلاف .

وفي موضع ان كان مطاعاً بمثل طاعة العشيرة للرئيس وليس له عليهم جبر ولا سلطان فعليه الدية ولا قود عليه وان كان ممن لا طاعة له ولا سلطان فقول عليه الدية وقول لا دية عليه وعليه التوبة .

قيل وان كان الآمر وقع على الخطأ كانت دية خطأ ، وان كان على العمد كانت دية عمد .

قال واذا امره بقتل انسان بعينه كان عمدا •

وكذلك امر صبيا أو معتوها •

مسـألة :

فيمن أمر غيره أن يقتل رجلا فاخطأ القاتل بغيره •

قال يعجبنى ان يكون خطأ من الفاعل ويعجبنى ان يكن امره بنصف الرمية فرماها يريد بها المرمى فاصابت غيره كانت خطأ عليهما جميعا •

وان كان أمره برمي زيد أو يضربه ليس بضربة معروفة ولا برمية معروفة فرمى هو أو ضرب فأخطأ فيعجبنى ان يكون على الفاعل خطأ في احكام الخطأ واختلف كيف يلزمهما فقول انه على الفاعل الا ان لا يقر ولا يبلغ منه الى ذلك ويخرج انهم على الخيار وكذلك القود على قول •

قيل فان قتلوا احدهم هل يلزم الآخران برد نصف الدية على ورثة المقتول بالقود ؟ •

قال اذا ثبت الخيار خرج معنى ذلك للاشتراك واذا ثبت انه انما على الامر بعد ان لا يقدر عليه من الفاعل فان قتلوا الفاعل لم يبن لى على الآمر تبع وليس لهم ذلك في الآمر الا بعد ان لا يقدر من الفاعل فان قتلوا الآمر بعد عدم الفاعل ثم قدر على الفاعل لزمه على ما قيل في تنجيم الدية في الخطأ والعمد والله أعلم •

مسـألة :

فان قتل العبد بامر سيده ثم عتق قبل ان يحكم بجنايته هل يقاد • قال اذا ثبت معنى الشبهة في القود في حال العبودية فأجدر ان يزول اذ انتقل الى الحرية وعلى قول من يرى على العبد القود فهو ثابت عليه عتق أو لم يعتق واما الدية فاذا اعتقه السيد فقيل يضمن جنايته كلها وقول يضمن جنايته في قدر رقبته في قيمته وقول انه حر املاه من هو عبد ولا يضمن السيد ماجنى •

فان دبره بعد الجناية وخاف الموت فعليه الوصية على قول من يلزمه .

مسـألة :

أبو سعيد فيمن اتفق هو وزوجته على عمل دواء تشربه وتطرح ما في بطنها .

قال اذا كان الدواء مما يتعارف انه يطرح الولد ممن يشربه واتفقا عليه وأمرها فشربته وطرحت فاحب ان يكون عليهما جميعا الضمان .

وقد يخرج ان لا ضمان عليه الا ان تكون عملته للتقية بامره أو لطاعته .

وقول عليهما الضمان على حال ولو كانت غير زوجته فهو مثله على الاختلاف واحب ان لا يكون عليه ضمان الا ان يكون في حد من يطاع أو يتقى وعمل بأمره على ذلك فان عليه الضمان .

مسـألة :

وعن ابي علي رحمه الله في رجل جرحه رجل جرحاً فلم يبرأ حتى جرحه آخر ثم مكث قليلا ثم مات قال ان كان هوى من الجرح الأول الى ان اصابه الثاني ثم مات فهما شريكان وان كان يحمل جرحه ذلك ويخرج به حتى اصابه الثاني فهوى الى ان مات كان الدية على الآخر ان لم يكن قود وعلى الاول ارش جرحه وقد كان في الدية والقود اختلاف في مثل هذا .

قلت وان كان جرح الأول منقلة وجرح الآخر موضحة وقد مات فما عندنا في ذلك تفاضل وان أمرهما عندنا لواحد اذا اشتبه أمرهما فيه .

مسـألة :

واذا أمر صبي صبياً بجناية فهو على عاقلة الفاعل ولا شيء على عاقلة الآمر .

مسـألة :

وعن رجل قال لرجل أوثقني فاني يعترينى جنون فأوثقه فمات قال عليه الدية .

مسـألة :

وعن أبى علي في نفر اجتمعوا على ان يضربوا رجـلا فلقوه فضربوه أو ضربه بعضهم ثم تخلف عليه رجل منهم فقتله أو قتله قبل انصرافهم عنه قال مـا أقوى على قود الذين لم يقتلوه بالحكم وما ابرئهم من الدية والله أعلم .

مسـألة :

واذا أمر الجبار بقتل رجل فقتله المأمور فقد قيل ان الاولياء بالخيار .

وقيل يقتل القاتل فان لم يوجد قتل الآمر وقيل يقتل الامر فان لم يوجد قتل القاتل واما اذا اجبره الجبار القاتل على القتل فان الجبار يقتل فان لم يوجد كانت الدية على القاتل ويدرأ عنه القتل بالشبهة .

قال أبو عبد الله ليس الفاعل بمعذور على الاكراه وعليه القود قال غيره وان كان مطاعاً في عشيرته غير سلطان فقول عليه الضمان وقول لا ضمان عليه وهو آثـم .

وان لم يكن مطاعا فلا ضمان ولا اثم .

واما ان أمر صبيا فقتل رجلا فقد يقتل الآمر كائنا من كان الصبي صبيـه أو غـيره .

واختلف في عبد غيره اذا أمره .

مسـألة :

واذا أقر القاتل المأمور فالقود عليه وليس على الآمر الا الاثم .

واذا انكر القاتل فعلى الآمر الدية لاولياء المقتول وكذلك لو أمره بضربـه فضربه فالقول واحد .

مسـألة :

واذا فجرت امرأة فجاءت بولد فقالت لها اختها ان شئت قتله فاقتليه وان شئت تركه فاتركيه فقتلته فان أقرت القاتلة وثابت ادت الدية الى ورثتهـا هي

وعلى كل واحدة منهما الكفارة وان لم تقر القاتلة فعلى الاخت نصف الدية تؤديها الى ورثة القاتلة أم هذا الولد وعليها أيضا الكفارة .

قال أبو عبد الله وهذا بمنزلة الآمر بالقتل عندى فان تابت القاتلـــة أعطت ورثتها الدية وان لم تؤدها أعطتهم اختها نصف الدية .

فان اعطتهم المشيرة بقتله النصف ثم تابت القاتلة فعليهـــا ان تدفع نصف الدية الى ورثتها والنصف الباقى نؤديه الى التى أمرتها مكان التى أعطته .

مســـــألة :

واذا قال رجل لرجل والله ما دراك الا من يضربك أو يقتلك فسمعه آخر فقتل الرجل أو ضربه فعلى الفاعل ما يلزم من ذلك ولا يلزم القائل الا الاثم بقولـــه ما لا ينبغى له ويستغفر ربه الا ان يكون قد صح معه انه يستحق ذلك فلا بأس .

وأما قوله ما دراك الا من يضربك فان لم يعلم انه يستحق ذلك فليكفر يمينه .

بـــــاب
في القتـــل والجراحـــة بأمـــر المجـــروح

رجل أمر رجلا أن يقتله فقتله فقيل هو قود به ولا يجوز ذلك لهما • فان ابرأه من ديته فقد برىء اذا قتله عمداً •

مســـــألة :

ولو قال رجل لرجل اضربنى مائة سوط أو أقل أو أكثر فضربه أو قال اقطع يدى فقطعها أوقال اقتلنى فقتله كان عليه القصاص اذا فعل ذلك وقول عليه الدية ولا قود عليه لأجل الشبهة والله أعلم •

مســـــألة :

ولو قال له انى قد اصابنى مرض شديد فاقتلنى فقتله فعليه الدية •

مســـــألة :

وكذلك ان امره ان يقطع يده فقطعها أو ان يجرحه فجرحه فعليه الدية ولا قود عليه في كل هذا قال بعض ان عليه القود •

مســـــألة :

ومن أمر رجلا أن ينتف لحيته فنتفها لزمه ارشها •

مســـــألة :

ومن قال لرجل أوثقتى اني يعترينى جنون فأوثقه فمات لزمته الدية •

ومن أمر رجلا أن يقتص منه عن أحد فاقتص منه فمـات فعليه الديـــة ولا قود لأجل الشبهة والحدود تدرأ بالشبهات •

مســـــألة :

فان أمر مجنونا أو صبيا بقتله فقتله فهو قاتل نفسه ولا قود ولا دية وكأنه آلة له في قتلـــه •

مسـألة :

فان قال من قتلني فقد أبراته أو قال لرجل بعينه اذا قتلتني فقد عفوت عنك أو قطعت يدى أو جرحتني فكل هذا ليس بشيء .

مسـألة :

فيمن أمر رجلا يضرب له اسنانه هل يلزم المأمور ارش قال نعم اذا فعل ذلك للوشي لزمه ذلك لانه معصية وأما لعلة أو لاخراج الدم فلا يلزمه شيء .

فان فعل ذلك له والده في صغره لزمه الارش الا ان يكون فعله لدواء .

فان فعل هو ذلك لنفسه لزمه التوبة وعلى من فعل له من والد أو غيره التوبة والندم والارش .

مسـألة :

فيمن قال لرجل ارمنى حتى اتقيك وكان في يده ترس فرماه فقتله هل يلزمه قود .

قال ان كان أراد الترس فاخطأ به كان خطأ وان أراده هو ورماه فقتله كان ذلك عمداً .

واذا رماه بما يقتل به مثله اعجبنى ان يكون عليه القود وحد الذى يقتل به مثله ما خرج في الاعتبار ان يقتل في التعارف في النظر من أهل العدل .

مسـألة :

وان أمر عاقل مجنونا بقتل نفس المجنون أو الصبي فقتل المجنون نفسه أو الصبى نفسه بأمر هذا فهو قاتله وعليه القود .

مسـألة :

ومن قال لغيره اقتل نفسك فقتلها فلا شيء على الآمر وان قال له اقتل نفسك والا قتلتك فقتل نفسه خوفا من ان يقتله المخوف له فهذا قاتل نفسه بالظن فلا قود ولا دية .

وان أمر مجنونا أو صبيا بذلك فقد تقدم .

مسـألة :

ومن أمر رجلا ان ينجى متاعا من الحريق فدخل البيت لينجى المتاع فأكلته النار فلا يلزم الآمر من جهته شيء •

والرجل سالم اذا لم يتعمد لالقاء نفسه في الحريق وانما أراد نفعا وازالة مال ان يتلف فأتى عليه ما أتى فهو مثاب ولا اثم عليه •

وان القى نفسه في الحريق متعمداً لتأكله النار كان آثما كافرا •

ولا يصـلى عليـه •

مسـألة :

ومن أجبر رجلا حتى حلق جمته فان نبتت فسوم وان لم تنبت فعليه الديـة كاملـة •

مسـألة :

أبو الحواري ومن قال لرجل احلق لحيتك أو اقطع عضوا من اعضائك وعليّ لك كذا وكذا فان كان المأمور هو فعل ذلك بنفسه فلا شيء له •

وان كان فعل به ذلك غيره برأيه فقد رأيت بعض الفقهاء وقف عن ذلـك وسمعت رجلا من الثقات يروى غن بعض الفقهاء فيمن أمر رجلا ان يحلق له لحيته ففعل ذلك له فقال قد فعلا ما لا يحل لهما وعلى المأمور للآمر دية لحيته ولا شيء للذى فعل ذلك بيد نفسه ولا شيء له على من أمره •

مسـألة :

وعن بعض الفقهاء فيمن قال لرجل قص جمتك وعليّ لك كذا فقص الرجل جمته فأوجب على القائل ما قيل له به فهذا في الجمة خاصة لأن الجمة يسعه ان يقصها ولا يقص لحيته •

مسـألة :

ومن قال لرجل اعط عنى أصحاب القصاص حتى اعطيك ارش ذلك فاعطى المأمور القصاص من نفسه فالارش على من أخذ القصاص من غير الذى عليـه القصاص الاول ولا قصاص على الاول وعليه الارش للذى عليه القصاص ويلحق المأمور بارش جراحته من اقتص منه •

بـــــاب
في الشـــهادات على القتـــل والجراحـــات
والعفـــــو والرجـــوع عن ذلـــك

ولا تجوز الشهادة عن الشـــهادة في القتل ولا الجراحة بقصاص ولا أرش ولا تجوز في شيء من الحدود واذا اختلف الشاهدان على القتل والجروح فقال واحد قتله يوم كذا وكذا أو موضع كذا أو بمدية أو حجر وقال الآخر بغير ذلك فشهادتهمـــــا تبطـــل .

مســـــألة :

وقيل اذا شهد شاهد واحد انه قتله بحديد .

وقال الآخر بحجر أو نحو هذا فليس هذا مما يبطل به شهادتهما وانما تبطل اذا اختلفوا في الاوقات .

مســـــألة :

وقيل أيضا ان قال احدهما قتله يوم الاثنين وقال الآخر يوم الثلاثاء فاذا كان متقاربا مما يمكن اختلاف الناس فيه فلا تبطل شهادتهما واحتج في ذلك بدخول الشهر فكيف يحسب كل يوم ولم اعزم على هذا الرأي وقول من رأى الشـــهادة مختلفة في كل هذاأحب اليّ .

مســـــألة :

قيل حكم علي في ستة غلمان تغاطسوا في الفرات فغرق غلام منهم فشهد ثلاثة منهم على اثنين انهما غرقاه وشهد الاثنان على الثلاثة انهم غرقوه فقضي بالدم بينهم اخماساً ثلاثة أخماس على الاثنين وخمسان على الثلاثة وعن ابن محبوب كذلك .

وقول الدية على خمسة كل واحد منهم خمس الا ان يكون أولياء الدم يدعون الدم الى واحد من الخمسة أو اثنين منهم فانه يكون دمه الى من ادعوه اليه اذا شهد عليه شاهدا عدل ولا يلزم الباقين .

مسـألة :

واذا قتل المقاد بشهادة شاهدين ثم رجعا عن شهادتهما ضمنا الدية وان رجع احدهما ضمن نصف الدية •

مسـألة :

وقيل ان قال الشاهدان بالقتل لا ندرى بما قتله ففى القياس ان شهادتهما غير جائزة الا انى استحسن في هذا ان اجيزها وهى دية في ماله •

مسـألة :

ومن اقيد بشهادة رجلين ثم صح انهما عبدان أو ذميان فان كان الامام لم يستبن في البحث عن البينة فقد اخطأ ودية المقتول في بيت المال • فاذا قال العبدان انهما حران وقال الذميان انهما مسلمان فاما الذميان اذا قالا ذلك ودخلا في الاسلام وصحت عدالتهما فقد صحت شهادتهما •

واما العبدان فليس اقرارهما ذلك بشيء •

مسـألة :

ومن قتل بشهادة رجلين ثم أكذب احدهما نفسه قال أبو عبد الله ان زعم انه شهد عليه متعمداً لقتله اقيد به ويرد عليه أولياء المشهود عليه نصف الدية •

اما ان قال غلطت في شهادتي فانما عليه نصف الدية فهذا رأي •

قال الشافعى اذا شهد شاهدان على رجل بالقتل فقتل ثم رجعا وقالا تعمدنا الشهادة عليه بغير حق ليقتل لزمهما القود ولحتج بما روي عن أبى بكر انه قال لرجل حين رجع عن الشهادة لو علمت انك تعمدت لاقدتك •

مسـألة :

وعن أبى علي انه قال لشاهدي القطع بالسرقة حين رجعا لو علمت انكما تعمدتما لقطعتكما ولا مخالف لهما •

وقال أبو حنيفة لا قود عليهما الدية •

والدليل انه سبب القتل ليس باكراه فلا يلزم القتل بسببه •

والدليل عليه حفر البئر ووضع الحجر •

ويوجد انه لا ينبغى للشهود أن يسألوا مات المضروب من ذلك الضرب أم لا • الا ترى ان الشهود بذلك يعلم القاضي انهم فيه كذبـــه وكيف يحملهم على الكذب وهو يعلم فان شهدوا انه مات بذلك فشهادتهم جائزة اذا كانوا عدولا •

مســـــألة :

وان قالوا انهم لم يزل صاحب فراش حتى مات بذلك فقد شهدوا بالعلم •

الظاهر المعروف الذى لا ينبغى ان يكلفوا غيره •

مســـــألة :

واذا شهد رجلان على رجل انه ضرب رجلاً بالسيف حتى مات لم يزد على ذلك فهو العمد فان سألهما القاضي اتعمد لذلك فهو اوثق فان لم يسألهما فهو عمد •

مســـــألة :

فان شهد انه ذبحه أو شق بطنه بالسكين حتى مات أو قطع رأسه أكـــان القاضي سألهما اتعمد لذلك أولا يسألهما •

مســـــألة :

ومن شهد عليه ستة انهم رأوه يضرب فلانا بالسيف حتى قتله قال أردت فلانا فاخطأت به فاذا شهد عليه بينة عدل انهم رأوه قتله فليس بشيء ويقتل كان قتله ليلا أو نهاراً والله أعلم •

مســـــألة :

واذا رجع الشاهدان والمقتص فلولي الدم ان يأخذ الدية ان شاء من الشاهدين وان شاء من القاتل •

وقول من ايهم أخذ لم يرجع على الآخر بشيء •

وقول ان أخذها من الشاهدين رجع على القاتل وان أخذها من القـاتل لم يرجع على الشاهدين •

ولو قال القاتل انا أجيىء بشاهدين غير هذين يشهدان على هذا •

وقد قتل القتيل لم يلتفت الى ذلك ولا سبيل على القاتل ولا بينة عليه انـه كان يدعي شهادة من شهد لهما بعد ان يرجعا •

مسـألة :

وان قامت عليهما بينة بالرجوع فانكرا لم يلتفت الى البينة عليهما •

مسـألة :

واذا شهدا على دم واقتص منه برأيهما ثم قالا اخطأنا انما القـاتل غيره فانهما لا يصدقان على هذا الثانى وعليهما الدية للاول •

مسـألة :

ومن قتل وخلف ولدين فادعى كل واحد منهما انه قتل والده وأقام على ذلك شاهدي عدل وابطل دعوى الآخر فان اختلفت البينة في التاريخ فشـهادة الذين شهدوا بالتاريخ الاول ان القتل كان فيه أولا والقود ثابت على الذى ارخت البينة ان قتله كان الآخر ونحب ان لم يمكن التاريخ واستوت البينة ان يحكم على ولديه بأخذ الدية من الرجلين من كل واحد نصف الدية وان ارخت البينـة ولم تؤرخ الاخرى فشهادة التاريخ أولى •

مسـألة :

وان شهد شاهدان بقتل رجل فشهد واحد انه قتله عمداً وشهد الآخر انه قتله خطأ فهو خطأ وتجب فيه الدية وهي في مال القاتل •

مسـألة :

ومن شهد عليه شاهد انه قتل رجلا وشهد عليه آخر انه أقر بقتله فانه يقتل•

مسـألة :

واذا شهد شاهدان على رجل انه قتل فلانا وشهد آخران ان فلانا قتل اباه أو اخاه أو ولده أو احدا ممن يأخذ بدمه .

وقال الرجل انما قتلته بابى أو باخى فانه يدرأ عنه القود اذا شهد هـذا المؤخران انه قتل أحدا من هؤلاء ظلما له متعديا ولا شيء عليه وقد أخذ حقه وذلك اذا لم يكن شريك له في الدم وان كان له شريك في الدم فقتله بغير اذن شريكه فعليه الدية ولو أتم له شريكه من بعد .

مسـألة :

ومن شهد عليه شاهدان انه قتل فلانا وشهد آخران انه لم يقتله فانه يقاد به ولا يقتل بشهادة هذين الآخرين ولا يبرأ منهما اذا لم تقبل شهادهما .

مسـألة :

فان شهد الاولان انه قتله يوم الاضحى بعمان وشهد الآخران انه كان معهم يوم الاضحى بمنى فهذا لا يقتل ولو جاء بمثل أهل منى وعرفات لم يدرأ عنه القود وكذلك الزانى والقاذف وشارب الخمر والسارق اذا صح عليهم بالبينة العادلة فلا تقبل بعد شهادة من جاء يشهد لهم بالبراءة ولكن قالوا تقبل شهادة البراءة في التهم اذا لم يصحبالبينة على قاتل بعينه الا بتهمة الاولياء وذلك مثل رجل قتل فاتهم اولياؤه رجلا وقالوا هذا الذى قتل صاحبنا ثم ان الرجل اتى بشاهدي عدل فشهدا ان هذا الرجل كان في موضع كذا أو بكذا يوم قتل ولي هؤلاء المدعين بتهمة هذا الرجل فان هذا الرجل عندنا لم يغب عنا في ذلك اليوم الى الليل أو حتى جاءنا خبر قتله فقلنا ان هذا لا تلحقه التهمة ويقبل شهادة الشاهدين .

مسـألة :

ومن شهد عليه شاهدان انه قتل رجلا شهد احدهما انه رأيته يسوق شاة في الطريق فرمى بحجر وبرز المقتول من الباب فأصابه الحجر فمات وشهد الاخر انه

أخذ الحجز فرمى الرجل ولم أره رمى شاة ولا غيرها فأراهما قد اجتمعـــا على الخطأ فان كانا يشهدان بعمد والا فالدية .

مســـــألة :

واذا قال احد الشاهدين قتله في موضع كذا وقال الآخر قتله في موضـــع كذا قال الآخر فلا حدَّ اجماعاً .

مســـــألة :

واذا شهد وليان على ولي لهما انه قتل رجلا وهو لا يعلم ذلك فـــان كانت شهادتهما مما يحتمل القبول فهى مقبوله وليس له ترك ولايتهما وعلى الحاكم ان يقيده بشهادتهما وان كانت شهادتهما متنافية بعيدة عن القبول لم يجز للحاكم الحكم بها وولى الحاكم الحكم غيره مثل ذلك لو ان ابا معاوية عزان بن الصـــقر رحمه الله كان بائتا عند الحاكم ليله كله لم يغب عنه ولم يفارقه فلما كان للغـــد وصل اليه مثل محمد بن محبوب وموسى بن علي رحمة الله عليهما فشهدا على مثل ابى معاوية بانه في ليلته تلك قتل رجلا حاشاهم الله لم يكن للحاكم قبول ذلك منهما وكان عليه ان يبرأ منهما ولم يكن يجوز له ان يبطل الحق ولكن عليه ان يولي الحكم غيره فيشهد عنده الشاهدان وينفذ ذلك الحكم ولا يكون هو التولي للحكم على هذه الصفة .

مســـــألة :

وقال أبو زياد ومحمد بن هاشم في امام كان عنده رجل قاعدا الى الليل وان رجلين شهدا على الرجل انه قتل رجلا وعدلا .

قال : لا يتولى الامام قتله وهو يعلم انه برىء ولكن يرد الحكم الى غيره .

مســـــألة :

وقال أبو عبد الله واذا شهد شاهدا عدل مع الامام على رجل انه قتل رجلا فاقاده الامام لولي المقتول فلما قتله قال الشاهدان للامام ان ولي المقتول الذى

شهدنا له كان عفا عندنا عن هذا القاتل لصاحبه ولكنا نسينا ذلك حتى شهدنا عندك ثم ذكرنا فان شهادتهما تقبل على العفو ويلزم الذى عفا القود لولي الذى قتله الا ان يقبل منه الدية •

فان كان الشاهدان قالا انه قد كان عفا عن دم صاحبه عندنا غير ان المعفوّ عنه لم يسألنا هذه الشهادة فنؤديها له أو كنا نظن انه اذا رجع عن ذلك العفو كان له فانه لا تقبل شهادتهما على هذا العفو ولا يلزم المستفيد شيء بشهادتهما ولا يلزمهما دية الاولياء المقتول الذى قتل بشهادتهما من بعد عفو القاتل عنه عندهما كان المعفوّ عنه حاضرا عندهما للعفو أو غائبا لكن يلزمهما التوبة والاستغفار •

ويلزم العافي يمين بالله ما عفا عن دم وليه لقاتله •

فان أقر انه عفا عن دم صاحبه وقال كنت نسيت ذلك حتى قتلته أو كان عندى ان لي الرجعة في العفو فان القود يلزمه ولا ينفعه جهله والله أعلم •

مسـألة :

والشهادة على الشهادة وشهادة النساء مع الرجل كل هـذا يجوز في العفو وليس العفو مثل القصاص •

وكذلك ان اختلفت شهادتهما فقال كل واحد منهما أشهد بى بالعفو في يوم كذا في غير اليوم الذى يشهد فيه الآخر فليس ذلك مما يبطل شهادتهما •

مسـألة :

واذا تقاتل ستة نفر على ماء فمات فشهد ثلاثة على اثنين وشهد اثنان على ثلاثة فعن ابن محبوب قال قيل يكون على الثلاثة خمسا الدية وعلى الاثنين ثلاثة اخماس الدية •

وقول الدية على خمسة اخماس على كل واحد منهم الخمس الا ان يكون أولياء الدم يدعون دم صاحبهم الى واحد من الخمسة أو الى اثنين منهم فان دمه يكون على من ادعوه اليه اذا شهد عليهم شاهدا عدل ولا يلزم الباقين شيء •

مسـألة :

واذا شهد رجلان على رجل انه قتل رجلا وأراد ولي الدم ان يقتله فضربه بالسيف ضربة فأتقاها بيده فقطعت يده ثم رجع احد الشاهدين عن شهادته وقال اخطأت فان عليه نصف دية اليد •

وقول دية اليد كلهـا •

واذا تعمد الولي لقطع اليد وقد كان له القود ثم رجع احدهما عن شهادته أو كلاهما فلا شيء عليهما ولا على ولي الدم دية اليد لعله أراد وعلى ولي الدم دية اليد •

مسـألة :

فان شهد عليه شاهدا عدل انه جرح انسانا بالسيف وقال المجروح لم يجرحنى فقيل ان صح ذلك جاز اقراره على نفسه ولم يلحقه شيء وان مات لم يصدق ولم يقبل قوله وانما ذلك الى الاولياء •

مسـألة :

وكذلك لو شهدا ان المقتول قد عفا عن قاتله وقال القاتل كذبوا لم يجز قوله ولم يحل له قتل نفسه كما لو شهدوا بعتق عبده من سيده فانكر العبد لم يجز انكاره •

مسـألة :

في شاهدين شهدا على رجل انه قتل رجلا ولم يقولا خطأ ولا عمدا حتى ماتا ولا سألهما الحاكم وادعى الولي الخطأ أو العمد أو لم يدع • فانا نقول ان في ذلك الدية وهى على القاتل في ماله ولا قود عليه لانهما لم يشهدا بالعمد ولا دية على العاقلة لانهما لم نشهدا بالخطأ •

مسـألة :

واذا أمر سلطان جائر رجلا يقتل رجلا فشهد شاهدان بأنه أمره ولم يقولا بظلم ولا بحق فاذا صح انه امره اقيد به وان كان غير سلطان فالقود على المأمور

لان دماء الناس حرام لا يحلها الا ان تكون بينه تشهد انه قتله بحق .

مسـألة :

فان شهد رجلان عند الحاكم ان فلانا قتل فلانا ما يفعل ؟ .

قال اذا لم يطلب أحد من أولياء المقتول الانصاف مع هذه الشهادة فلا يلزمه الدخول فيها بحبس ولا غيره .

قال فان وصل المشهود بقتله فلا شيء على الشاهدين لانه يخرج لهما في المعنى عندنا لعلهما شهدا انه قتل وقد كان لعن لان اللعن قتل قال الله تعالى ﴿**قتل أصحاب الاخدود**﴾ .

مسـألة :

قال القاضي أبو زكريا في الذى يقر انه قتل رجلا ويأتى الى اولياء دمه فيقتلوه ثم يأتى صاحبهم بعد ذلك حيا .

قال ان كان اتى الى أولياء الدم واقاد نفسه لهم فقتلوه فلا شيء عليهم اذا ظهر صاحبهم بعد ذلك حيا .

وان كان لما أقر بقتله وقعوا عليه فقتلوه من غير ان يقيد نفسه لهم ان عليهم ديته اذا جاء صاحبهم وكذلك وان قتلوه برأي الحاكم فلا شيء عليهم اذا ظهر صاحبهم حيا والله أعلم .

بـــــاب
في الدعـــوى في القتـــل والجراحـــات

وعن رجل يلزم رجلا يدعى عليه جرحا •

فقال اذا كانا متماسكين فتفرقا وفيهما جراحة ضمن كل واحد ما في صاحبه من الجرلحة دية ولا قصاص فيها •

وان كان احدهما متعلقا بصاحبه والآخر مستسلما غير متعلق بالآخر فـــان المتعلق بالآخر يضمن لصاحبه ما فيه ولا يثبت للمسترسل ما يثبت للزم وبينهما الايمـــان •

وكذلك رأينا على مثل ما قال وكذلك في الزحوف التى تتلاقى وتكون الطوايل بينهم قيل يلزم كل زحف ارش ما كان في الزحف الآخر من الطوايل اذا ادعوها اليهـــم •

مســـــألة :

فان شهد من احد الزحفين شاهدا عدل على رجل من أصحابهم أو من الزحف الآخر انه قتل رجلا جازت شهادتهم في ذلك •

مســـــألة :

ومن مر في قرية فاصابته رمية من دار أو غيرها فلا يدرى ممن هى فلا شيء له في ذلك حتى يدعى الى انسان بعينه وينتصف منه •

مســـــألة :

واذا قتل رجل رجلا فادعى اولياؤه انه قتله عمداً وقال القاتل قتلته خطـأ فالقول قول القاتل الا ان يأتى الاولياء ببينة لانهم هم المدعون •

وكذلك لو قطع يده والنفس اشد من اليد •

وكذلك اذا أتى رجلا وهو نائم فقتله وقال انما أردت صاحب الدار فأخطأت بهذا فقد قيل ان القول قوله •

مســـــألة :

وعن رجل قتل رجلا بالسيف وقال انه أراد قتلي فامتنعت عنه •

قال لا يصدق في ذلك وعليه البينة ان أراد قتله فامتنع منه •

مســـــألة :

واذا استقصى حبس المتهم بالقتل كان القول قوله انه أراد غيره فأخطأ به وعلى أولياء الدم البينة انه أراد يضربه متعمداً وكذلك على أولياء الدم البينة ان صاحبهم مات قبل ان يجاوز ثلاثة أيام بلياليها وساعاتها من يوم ضربه هذا المقر بضربه •

مســـــألة :

وكذلك اذا قالوا انه قتل صاحبهم وحده عمدا فعليهم البينة بانه قتله وحده متعمـــــداً •

فان عجزوا كان عليه من الدية بقدر حصته على قدر ما أقر به من عدد الذين شاركوه في قتله ولم يقم عليه أولياء الدم البينة بانه قتله وحده •

فان أراد اولياء الدم ان يعطوه بقدر مايلزم الذى ادعى عليهم انهم دخلوا معه في قتله من الدية بقدر حصصهم على عددهم فيدفعوا ذلك الى المقر ثم يقتلوه كان ذلك لهم اذا أقرانه قتله عمداً وشاركه في ذلك غيره في نايرة بينهم وان لم يفعلوا فانما عليه بقدر حصته من الدية وانما ذلك في قتل النايرة لا الفتك •

مســـــألة :

واما المقر بانه قتل رجلا حرا مصليا متعمداً وادعا انه بدأه بالبغى عليه فضربه هذا المقر من بعد بغيه فان أقر أولياء المقتول بأن المقتول بغى عليه متعمداً فضربه فجرحه ثم ضربه هذا من حينه فقتله أو أقام على ذلك شاهدي عدل فانه تسقط عنه الدية والقود •

وان لم تقم على ذلك بينة ولم يقر اولياء الدم لم تقبل دعواه ولزمة القود الا ان يختاروا الدية أو العفو •

وقول من يثبت عليه القود فعليه التعزير •

مسـألة :

واذا ادعى رجل على رجل انه جرحه جرحا فقال المدعى عليه نعم جرحتك خطأ وقال المجروح انما جرحتنى عمداً فالبينة على المجروح انه انما جرحه عمداً والا فهو جرح خطأ عليه الارش في ماله خاصة •

مسـألة :

واذا شج الرجل موضحة فصارت منقلة فقال المشجوج صارت منقلة فالقول قول الضارب وانما عليه في هذا موضحة •

مسـألة :

واذا اسودت السن فقال الضارب انها اسودت من ضربـة حدثت من بعد ضربته أو سقطت بعد ضربته وكذبه المضروب فالقول قول المضروب وارشها تام الا ان يقيم الضارب البينة على ما ادعى •

مسـألة :

في قتيل في بلد ادعى أولياؤه على قوم باعيانهم فانكروا ثم اهدروا دعوهم وطلبوا القسامة قال ليس لهم ذلك ولا اعلم في ذلك اختلافا •

قيل فان طلبوا اولا القسامة ثم رجعوا فادعوا على قوم باعيانهم فلهم ذلك • فان تركوا الدعوى ثم طلبوا القسامة ثانية وابطلوا دعواهم الى القوم فلا يكون لهم قسامه بعد هذا الا ان يصح ذلك بالبينة •

بـــاب في الاقرار بالقتـــل والرجوع عنـــه

ولا يقبل الحاكم اقرار الرجل في الحدود ويقيمها عليه حتى يعرفه ويعرف صحة عقله ويصح عنده ولي الدم وانه لا وليّ له غيره •

مســـــألة :

وقيل ان اقرار الجانى بولي الدم جائز عليه •

وقول حتى يصح ذلك مع الحاكم بالبينة •

مســـــألة :

واذا سأل الامام المقر بالقتل عن اقراره فأقر اقرارا صحيحا برأيه وهـــو مطلق فلا ينبغى ان يسأله سائل بعد ذلك الا ان يرجع هو من نفسه فله الرجعة قبل ان يقع عليه ضربة السيف •

مســـــألة :

ومن تبرع من نفسه بلا حبس ولاهد فأقر مع الامام أو القاضي بقتل رجل فاقراره يلزمه ولا رجعة له قال ذلك محمد بن محبوب وقال أكثر الفقهاء له الرجعة ما لم يقع عليه أول القصاص واقراره بعد ذلك أيضا مع الشهود مع غير امـــام ولا قاض فهو اضعف وله الرجعة اذا رجع •

مســـــألة :

واذا رجع المقر عن اقراره بعد ان وقع عليه الضرب أو قبل ذلك ولم يكن صح عليه قتله ببينة فله الرجعة ما لم يقع أول الحد عليه •

وقال ابن محبوب اذا رجع عن اقراره وقد ضربه ولي الدم قبل ان تفوت نفسه أمر ولي الدم ان يمسك عن الاجازة عليه ولا يقرب بضربه ويرد الى الحبس ولا يلزم الولي شيء من ذلك الضرب لان الامام كان قد اباح له قتله •

وفي الضياء فاذا وقع به الضرب فجرحه قليلا أو كثيرا فليس له الرجعة وان ضربه فلم يجرحه ثم رجع عن اقراره فله الرجعة •

مسـألة :

واذا رجع المقر بالقتل وقال كان ذلك لعبا منى وقد كذبت فان كان اصيب الرجل مقتولا ولم يدر من قتله ثم اعترف هذا بقتله لقيد به ولم ينفعه رجوعه بعد اعترافه •

مسـألة :

ومن أقر بقتل ثلاثة فان شاء أولياؤهم قتله واحد وابتع ماله اثنان بدية صاحبهم وان شاءوا اشتركوا في قتله وتحاصصوا دية اثنين بينهم •

مسـألة :

أبو الحواري فان أقر بقتل رجل وقالقتلته عمداً وقال ولي الدم قتلته خطأ قال الدية عليه في ماله لان القتل عندنا عمد باقراره فلما قال ولي الدم خطأ ابطل عنه الدم ورجع الدم مالا •

قال ابو معاوية وقد قيل لا قود عليه ولا دية •

قال وانا أقول لهم الدية عليه •

مسـألة :

وعن موسى بن علي قال اذا أقر قوم بقتل رجل وقالوا قتلناه جميعا وذلك انه بدأنا بالرمى فضربناه حتى قتلناه فقال علي ما وصف القوم من قتلهم اياه بلا ضغطة عنتهم الى اقرارهم فهو عندنا قصاص والله أعلم •

وفي الضياء ان ادعى المقر بقتله انه بدأه بالبغي فضربه بعد بغيه عليه فان أقر أولياء الدم انه بغى عليه متعمدا فضربه فجرحه ثم ضربه من حينه فقتله أوصح ببينة سقط القود والدية والا لزمه القود •

مسـألة :

واذا أقر الجانى انه قتل الذى أقر بقتله خطأ فهو خطأ في ماله خاصة ولا قصاص عليه في ذلك والحكم في هذا غير الحكم في المال •

وفي موضع اذا قال الجانى انه خطأ فليس فيه قصاص في الذى نأخذ به •

مسـألة :

فان أقر بقتل رجل متعمدا ولم يصح للمقتول عصبة غير ولد له صبي ان الامام يحبس هذا المقر بقتل هذا الرجل حتى يبلغ ولده رجلا ولا يخلي سبيله ولكن يفرض عليه الدية على ثلاث سنين كما جاء في الاثر في نجوم السنة ويقيم لليتيم وكيلا ان لم يكن له وصي يقبض له هذه الدية في وقت محلها ويأخذ على القاتل كفيلا ثقة ان يحضره الامام في وقت هذه النجوم والا فهذه الدية عليه فاذا بلغ اليتيم فاختار القود فذلك له ويرد على قاتل ابيه ما قبض له وكيله قبل ان يقتله فان لم يرد عليه ذلك فلا قود له .

مسـألة :

واذا أقر مقر بقتل رجل وقامت بينة عدل على آخر بقتله فانه يقتل الذي قامت عليه البينة بقتله .

وقيل لورثته الدية على المقر .

وان ادعى الورثة ان المقر بصاحبهم هو الذى قتله فلهم قتله ولا شيء على الذي قامت عليه البينة وكذلك ان أقر عبده بقتل رجل فهو الذى يقول أولياء الدم انه قتل صاحبهم .

وان لم يعلموا الا ما أقروا به لزم الاقرار من أقر وكان للاولياء ان يختاروا واحداً أو يقتلوهم ويردوا دياتهم على ورثتهم الا دية واحدة .

مسـألة :

وان أقر رجل بقتله في رمضان وأقر آخر بقتله في شوال فالذى أقر بقتله في رمضان أولى بالقتل الا ان يقول الاولياء ان صاحبهم كان حيا في رمضان وانما قتل في شوال فان أرادوا ان يقتلوا الذي أقر انه قتله في شوال فلهم ذلك .

مسـألة :

فان أقر مقر انه هو وفلان جرحا رجلا فقيل ان طلب المجروح الدية فانما على المقر نصف الدية وعلى الآخران أقر نصف الدية وان طلب القصاص فله ان يقتص من هذا المقر ويرد عليه نصف دية الجرح .

وعن محمد بن محبوب ان أقر انى انا وفلان وفلان قتلنا فلانا قال عليه حصته من الدية ان اقر انهم قتلوه خطأ وان كان عمداً فلولي المقتول ان يقتله لانه له الخيار من شاء قتله وليس عليه ان يرد لورثته من ديته فيها •

زيادة في باب
الدعاوى من هذا الجزء

مسألة :

رجل أقر لرجل حاضر انه قتل اخاه أو ولده ولم تقم بذلك بينة فاذا أقر انه قتل أخا هذا الحاضر أو ولده عمداً قتل باقراره وان قال قتلت فلان بن فلان وهذا اخوه أو هذا ولده فلا يثبت ذلك بالبينة •

مسألة :

عن محمد بن محبوب فيمن يقر بقتل انسان خطأ انه يرى انه يحبس سنتين ثم تفرض عليه الدية وقال هو يرى انما له عليه الكفلاء بنفسه فان احضره عند حلول المدة والا فان ذلك عليهم •

وان كان معدما فسبيله سبيل أهل الاعدام عندما يحل عليه •

ومن لم يجد كفيلا واعذر في حبسه فلا حبس عليه في أمر الوكيل وان أقر أولياء الدم بان القاتل قتل صاحبهم خطأ فلا حبس عليه ولا تعزير •

مسألة :

وقيل من اقر بقتل انسان اقرار قود ودعا الى اعطاء الحق من نفسه ان هذا خلاف الذى أقر بقتل الخطأ هذا اذا نزل ولي الدم الى العفو والدية كان على الامام ان يعقل ذلك لان الدم له اذا صح انه وليه •

مسألة :

ومن أقر بقتل رجل فاقاده الامام للولي فانه قال له اذا ركز على القتل انت اقرارك ام لا فان ثبت على اقراره ضربه الولي وان رجع ردوه الى الامام •

مسـألة :

ومن قتل له قتيل فاتهم به جماعة فأقر بعضهم وانكر بعض واجاب الى أخذ الدية فلما علم المنكرون انه قد اجاب الى أخذ الدية أقروا بالقتل فامتنع عن الدية وطلب القود فليس له ذلـك .

مسـألة :

ومن أقر بقتل رجل فقال قتلته وهو مشرك أو عبد وقال ورثته بل هو مسلم أو حر فان كان الولي مسلما فعلى القاتل البينة انه عبد أو مشرك .

وان كان الولي مشركا فالبينة عليه ان وليه المقتول حرأ ومسلم .

مسـألة :

ابو عبد الله ومن أخرج من السجن وحلت منه القيود وجاء الى الامام بعد اطلاقه من السجن والقيد فأقر مع الامام بالقتل ثم انكر بعد ذلك فلا يقتل .

مسـألة :

فان اطلق وخرج الى أهله ثم أقر مع شاهدى عـدل انـه قتل فلانـا ثـم انكر بعد ذلك فلا يقتل باقراره لان ذلك لعله افتخار منه الا ان يقول اشهدوا انى قد قتلت فلانا أو يجيىء الى الامام بعد ذلك ان اطلق وخلى سبيله وخرج الى أهله فيقر معه انه قتل فلانا فهنالك يقتل ولا يلتفت الى انكاره ان انكر .

مسـألة :

الشافعى اذا اقر الساحر انه قتل بالسحر رجلا بعينه لزمه القود .

قال ابو حنيفة لا يقتل الساحر بالسحر بحال .

واذا أقر الساحر انه سحر جماعة وماتوا ولم يعينهم لم يقتل ولكن يعزر .

قال أبو حنيفة يقتل ساع في الارض بالفساد .

مســـــــألة :

أبو الحواري اما ما قتل اذا أقر متبرعاً بلا حبس ولا ضغطة فليس له رجعه فيما أقر به فقد بلغنا ان غسان الامام عمل بذلك وذلك ان رجلا أقر بقتل رجل فالله أعلم اقتلرجلا أم قتل من يلي أمره السلطان من ولاته أو من سراياه فأرسل عليه غسان سراً رجلين ثقتين فاستنطقاه عما فعل فحدثهما بما فعل وهو يشـــــعر بما يريدان منه فلما ان أقر معهما بما فعل رفعاه الى غسان فشهدا عليه بما قال ثم ان الرجل أكذب نفسه وقال ان ذلك لم يكن منه فلم يقبل غسان منه ذلك وقدمه فضرب رقبتـــــه •

وجاء الكتب من ازكى انه لا قتل عليه اذا رجع •

فقـــــال غســـــــان •

محا السيف ما قال ابن دارة اجمعا •

بـــــاب
الاوليـــــاء بالـــدم والديـــــة

قال الله تعالى﴿ **ومن قتل مظلوما فقد جعلنا الوليه سلطانا** ﴾ وهى مدينة لان القود كان بالمدينة فنهى عن قتل جميع الأنفس فلم يرد النهي عن قتل الاولاد خشية الاملاق تخصيصا لما ورد من العموم بل كان ماورد مؤكدا لبعض النهي الذى قد ورد في عموم الآية فالاولى بالدم من الاولياء الاب ثم الأبناء الذكور .

وقيل الاب ثم الجد ثم الاخوة ثم العم اولى من الاولاد .

مســـــألة :

والاخ يقتل بأخيه ولا ينتظر احداً من الاولاد الصغار غير انه يؤمر بالنظر للايتام في أخذ الدية فان لم يفعل قتل بأخيه ولو كان أولاد أخيه كباراً أو صـــغاراً فالاخ أولى بدمأخيه وله ان يقتل به دون بنية الكبار والصغار .

وقول الولد البالغ أولى من الاخ فان كان صغيراً فالدم للاخ الا انه يؤمر ان ينظر للولد ويأخذ له الدية .

مســـــألة :

وقيل أخ المرأة أولى بدمها من بينها .

واما الرجل فبنوه اولى وهذا أحب الي .

أبو محمد فان اختار وادعى الدية والاخ القود فخيار الاخ أولى فان قتـــل الولد قاتل أمه لم يلزمه قود لانها شبهه ويؤدى دية المقتول ثم يرجع فيأخذ منهم دية أمه أو يقاصصهم .

مســـــألة :

ومن قتل وله أخوات أو بنات فالدم للعصبة ولا شيء لهن الا الدية فان اخترن الدية واختار الولي القود فالخيار للولي ولا عفو لهن في ذلك .

مســـــألة :

وعن موسى بن علي رحمه الله فيمن قتل وله أخوه وأولاد منهم بالغ ومنهم

من لم يبلغ ايقاد القاتل لمن بلغ قال ينظر من لم يبلغ والاخ يقتل باخيه وليس عليه انتظار احد من اولاده الصغار غير انه يؤمر بالنظر •

واما اذا كان له أولاد منهم بالغ ومنهم غير بالغ أو أخوة منهم بالغ ومنهم صبي غير بالغ فقيل انه ينتظر الغائب حتى يقدم ويبلغ الصبى •

واختلف في انتظار الغائب فقول ينتظر وقول لا ينتظر •

وفي موضع الا ان يؤيس منه •

وفي موضع آخر قال ابو زياد في الاولاد ان أراد البلغ ان يقتلوا ولا ينتظرا بلوغ الصبيان فلهم ذلك • قال وهذا الاختلاف فيه •

وفي موضع فلا يجوز للبالغ منهم ان يقتصوا بأبيهم حتى يبلغوا باجمعهم •

مسـألة :

ومن قتل وليس له ولي الا ابنه وابنة أخ فابنة البنت أولى بدمه قال أبو معاوية وقد يقال على الميراث •

مسـألة :

ومن قتل وله ولد يتيم ذكر وله ابن ابن بالغ فان القود لابن ابنه البالغ ولا ينتظر بلوغ اليتيم •

قال ابن محبوب ولكن لابن ابنه ان ينظر لعمه في أخذ الدية والا فله القود •

فان كان له عصبة يلتقون الى ثلاثة آباء فله القود ولا ينظر بلوغ اليتيم ولكن يؤمر العصبة ان ينتظروا لليتيم •

وكذلك المعتوه واذا لم يكن له عصبة الا ارحام رجال ونساء فالقود للرجال دون النساء ولا يبطل القود عفو النساء •

فان لم يكن الا نساء كان القود فان ابطلت واحدة القود بطل •

مسـألة :

واذا كان عصبةصغار وارحام كبار لم يكن لكبار الارحام قصاص ولو كان لهم ميراث كالاخ من الام •

مسـألة :

واذا لم يكن للمقتول ولي ولا عصبة الا النساء فهن اولي بدمه اذا لم يكن الا هن وأولاهن بالميراث أولاهن بالدم الا الزوج والزوجة فلا شيء لهما في الدم على حـال •

وفي موضع والزوج لا يلي من الدم شيئا فان لم يكن لها عصبة فالولد أولى فان لم يكن لها ولد فالدم لزوجها •

وكذلك من يرثه جنسه فلا قصاص لهم به والاولياء بالارحام من الرجـال والنساء أولى منهما •

فاذا أرجع الى الارش فلكل واحد منهما ميراثه من صاحبه من ذلك الا ان يكون لهما ولاية من الارحام فذلك لهما •

مسـألة :

اتفق الناس في دية الخطأ انها موروثه مع مال الميت كسائر تركاته •

واختلفوا فيها اذا كانت دية عمد فقال بعض أهل العراق انها لسائر الورثـة الا الزوجين فليس لهما شيء •

وقال بعض المتفقهة من مخالفينا انها للعصبة دون ورثتـه ممن لا يرث بالتعصيب وانها لمن له القود لانها بدل من الدم الذى لهم خاصة • واحتجوا بقول النبي صلى الله عليه وسلم « من قتل له قتيل فوليه بين خيرتين ان شاء اقاد وان شـاء أخـذ الديـة » •

قالوا فلما كان القود خالفهم دون الورثة اختاروا الدية بدلا من حقهم وكان البدل مثل المبدل منه حقا بامر النبى صلى الله عليه وسلم كانت الدية للعصبة الذين لهم القود دون الورثه .

قال أصحابنا القود للعصبة وان رجع القود دية كانت الدية للورثة : الزوجين، أو غيرهما ممن يستحق الارث عن الميت بكتاب أو سنة أو اجماع وهذا هو القول.

للرواية الصحيحة عن عمر بن الخطاب انه استشار في الدية قال ما أراها الا للعصبة لانهم يعقلون عنه ثم قال من سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك شيئا ؟ فقال الضحاك بن سفيان الكلابى وكان يستعمله رسول الله صلى الله عليه وسلم على الاعراب كتب اليّ رسول الله صلى الله عليه وسلم ان أرث امرأة اشيم الضبابى من دية زوجها فأخذ عمر بذلك.

مسـألة :

ومن قتل وله ولد ذكر واناث فللولد الذكر الدم والعفو فان صالح أهل الدم فالدية لاهل الميراث جميعا على قدر منازلهم يدخل فيها المرأة والاخوة للام .

مسـألة :

ومن قتل على دينه كان دمه للمسلمين اذا كان وليهم وليس للمسلمين ان يعفوا عن قاتل وليهم ولا عفو لاهله .

واما من قتل على غير دينه فدمه للعصبة والرحم في الدية أولى به .

مسـألة :

والاخوة اذا قتل احدهم اخاه كان قودا به لبقية اخوته فان مات منهم ممن له القود لم يكن للآخر أن يقتل وانما له الدية لان الدم لا يورث وكذلك ان كان القاتل اجنبيا ومات احد الاخوة سقط القود وبقى لهم الدية به .

مسـألة :

ومن قتل وله ولد أو أخ فلم يقتل به حتى مات فلاولاده الدية وليس لهم

قود الا ان يكون الاب لم يزل على مطالبة القود حتى مات لانه كان له الخيار ان شاء قتل وان شاء أخذ الدية فلما لم يعلم منه خيار حتى مات سقط القود ورجعوا الى الديـــــة .

مســـــألة :

ومن قتل وله أولاد احرار وعبيد فأخذ الاحرار بعض الدية ولم يأخذوا كلها حتى عتق بعض ولده العبيد فلا اراهم اذا اقتسموا بعضها واخذوها الا قـــــد اقتسموا ولا أرى لمن عتق شيئا بعد القسمة وان كان بعض المال لم يقسم فلا أرى كل مال اقتسم بعضه الا قد اقتسم .

مســـــألة :

ومن قتل وليس له وارث الا الجنس فلا قود لهم ولهم الدية .

مســـــألة :

أبو معاوية واذا قتل رجل رجلا لا وليّ له من عصبة ولا رحم فالامام أولى بدمه ان شاءقتل وان شاء أخذ الدية فان كان له جنس دفع الدية الى جنسه وان لم يكن له جنس فيضع الدية في بيت المال فان جاء له ولي دفع اليه ديته من بيت المال فان قال الولي قد عفوت عن القاتل ولا أخذ منه قصاصا ولا دية فعلى الامام ان يرد الدية على القاتل الذى أخذها منه .

مســـــألة :

وفي الجامع فيمن قتل غريبا لا يعلم له من عصبة ولا رحم ان الامام يحبس هذا المقر كغيره فاذا استقصى حبسه اخرجه وفرض عليه الدية ولحمها وأشهد عليه ذلك باسم المقتول واين كان ينزل فان صح له ولي كان له الخيار ان شـــــاء قصاصا وان شاء قبل منه الدية .

مســـــألة :

ومن قتل على دينه كان دمه للمسلمين اذا كان وليهم .

مســـــألة :

في ثلاثة أرادوا أن يقتصوا بابيهم فقال كل واحد منهم : انا اقتل فان اتفقوا على واحد منهمفذلك اليهم والا فالاكبر فان اختلفوا فليقترعوا .

مسـألة :

ابن محبوب من كان له عشرة اخوة أو أقل فأراد احدهم قتل رجل قتل اباهم فليس له قتله حتى يستأذن اخوته فان اذنوا فليقتله وان أبوا فلا .

مسـألة :

ابن محبوب ومن قتل وله بنون واخوة فالدم لبنيه ان كانوا ذكـوراً وان كانوا صغاراً واقل القاتل فلا يحبس ولكن تنجم عليه الدية ثم ينتظر بلوغ اولاده فان بلغوا خيروا فان اختاروا قتله قتلوه وان اختاروا الدية حسب ما مضى من النجوم وادى اليهم فان كان له عصبة وأراد قتله قبل بلوغ أولاده فلهم ذلك .

فان بلغ أولاده من بعد ان قتله العصبة وطلبوا دية ابيهم فليس لهم ذلك فان كان أولاده ذكوراً واناثاً وهم بالغون فعفا الاناث وأخذن الدية واختار الذكور القود فالدم للذكور ولا يلتفت الى عفو الاناث ولا الى أخذهن الدية .

مسـألة :

واذا كان احد الاولياء غائبا وهو بالغ فلا قود للباقين حتى يقدم الغائب أو يصح موته فيرجع الامر الى الحاضرين ويخرج المقر من الجنس ويفرض عليه الدية مع كفيل ثقة بنفسه ويستثنى الامام لهؤلاء الحاضرين خيـارهم من القود والدية الى قدوم الغائب أو يصح موته فمن اخذ منهم شيئا من حصته من الدية بطل عنه القود وثبت عليه الدية واما اذا كان احد من أولياء المقتول صغيرا لم يبلغ فان الخيار لمن بلغ من أولياء الدم ولا ينتظر الصغير حتى يبلغ .

مسـألة :

واذا قتل احد الاخوين قاتل اخيهما بغير رأي أخيه فالمأمور الا يقتل احـد الشريكين الا برأي شريكه فاذا فعل فقد خالف ما أمر به المسلمون ولا تلزمه دية لورثة المقتول ولا لاخيه أيضا لانه هو دم لا دية فيه والاخ يقتل باخيه ولا ينظر في ذلك اذا قدر بالحق والحكم تمم له اخوه ما فعل أو لم يتمم لانه قتل قتيـلا لا دية فيه عليه لاحد .

بـــــــاب
في صـــفة القصـــــاص في الجراحـــات

وتعريفه قال الله تعالى ﴿ **ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا فـــلا يسرف في القتل انه كان منصورا** ﴾.

قيل الاسراف ان يقتل غير صاحبه .

وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال « القتل أنفى للقتل » .

مســـــــألة :

يستحب للامام عند الحكم بالقصاص ان يسأل الصفح بينهما تاسيا برسول الله صلى الله عليه وسلم .

انس بن مالك قال ما رأيته صلى الله عليه وسلم رفع اليه شيء فيه قصاص الا سأل العفو .

وقال تعالى ﴿ **وكتبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس والعين بالعين والانف بالانف والاذن بالاذن والسن بالسن والجروح قصاص** ﴾.

من رفع فابتدا كلام حكم ومن نصب أراد وكتبنا ذلك .

فالقصاص بين اهل الاسلام في النفوس والجروح فيما ادرك ذلك منـــــه القصاص الا الزوجين فقيل لا قصاص بينهما الا في النفوس والمقاصصه ان يفعل بالفاعل كما فعله واصله من قص الاثر اذا اتبعه فكان المفعول به يتبع ما عمل به فيعمل مثله يقال اقتص يقتص اقتصاصاً واقصه من نفسه ومن غيره اقصاصا مكنه منه ليأخذ حقـــــه .

مســـــــألة :

وقوله تعالى ﴿ **ولكم في القصاص حياة** ﴾ يحجر بعضكم عن قتل بعض وخوفا على القتل الا انهم يحيون ابداً وانما هو اذا علم فوتكم بالقتل وايهم متى قتل كف عن ذلك فعل القتل لذلـــــك .

مسـألة :

وفي التوراة (يابنى اسرائيل لاتقتلوا فتقتلوا) .

وقوله ﴿ **وان عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتهم به** ﴾ قيل في النبي خاصة حين مثلث قريش بحمزة فقال « لئن ظفرت بهم لامثان بهم » فلما نزلت قال بل نصبر فلم يمثل بهم .

مسـألة :

والقصاص في كل شيء يدرك فيه القصاص .

وانما القصاص في العمد اجمعوا ان لا قصاص في الخطأ .

ولا قصاص الا بحضرة الحاكم أو الامام أو بأمر الذين قاموا بالامر فاليهمذلك لانه حق في حد ولا يقيم الحدود غير أولى الامر من القوام بذلك ولا يقتص المقتص الا بعد ان يبرأ جرحه لقول النبي صلى الله عليه وسلم « لا قصاص في جرح حتى يبرأويعلم ما هو » وعلى ذلك الاجماع .

ولولا الاجماع لما وجب الانتظار بظاهر الامر .

قال وجرت عن الشافعى بانه يقتص منه في الحال وزعموا انه اتاه رجل قد طعنه رجل بقرن في رجله فقال يا رسول الله اقدنى قال له حتى يبرأ جرحك فابى الرجل الا ان يستقيد فاقاده فصح المستقاد منه وعرج هو فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال عرجت وبرىء صاحبى .

فقال ألم أمرك فعصيتنى .

وأمر من كان به جرح بعد الذى عرج ان لا يستقيد رجل حتى يبرأ جرحه .

مسـألة :

فان فقا رجل عين رجل وقطع اذن آخر لعله وقتل رجلا آخر فقول يبدأ يقتص منه ما كان دون النفس ثم يقتل من بعد فان ذهبت نفسه في شيء من

القصاص قبل تمام ما عليه كانت دية ما بقى في ماله • وقول يبدأ يقتص منـــه ما كان جناه منقبلفاذا كان بدأ بالقتل قتل ولكل واحد من اصحاب الجنايات ارش جنايته في ماله •

وقيل كان أبو عبد الله افتى بغير هذا الرأي ثم رجع الى هذا •

مســـــألة :

وان كان جرحه هاشمة فأراد ان يقتص منه ملحمة ويأخذ بالفضل دية فذلك لا يجوز ان يأخذ قصاصا ودية وله ان يأخذ احدهما •

مســـــألة :

ولا قصاص في الكسر في العظام كلها وانما القصاص فيما يقدر عليه ويقاس فاما ما لا يقاس فلا قصاص فيه ولا قصاص في القطع في العظام من غير مفاصل •

مســـــألة :

والجايفة لا قصاص فيها باجماع الامة •

ولا قصاص في الهاشمة والمنقلـــة •

مســـــألة :

وكان الربيع يقول كل جرح يخاف على صاحبه منه اذا اقتص منه فلا قصاص فيه وفيه الارش •

مســـــألة :

واذا تعذر القصاص والجراحة وجبت الدية للمجروح وهذا اجمـــاع من الناس فيما علمت •

مســـــألة :

واجمعت الامة انه لا قصاص في العظام وان الدية فيها •

وكذلك كل جرح لا يتوصل الى معرفته •

مسـألة :

وكل ما اختلف على الحاكم في الارش أو القصاص أو لم يصح معه وجه القصاص فينبغي له ان يرجع في ذلك الى الارش فيما يلزم الارش فيه .

مسـألة :

ومن جرح رجلا سمين البطن جرحا ملحما فذهب في اللحم والجارح مهزول يخاف ان ينقذه ان اقتص منه مثل الجرح الاول فانه يقتص منه حتى يلحم ولا ينفذ ثم ينظر في فضل المجروح فيعطى به ارشا وكذلك في الاعضاء اذا كان اللحم منها مختلفا .

مسـألة :

ومن جرح موضحة فان أراد أن يقتص ملحمة ويأخذ بما بقي من جرحه ارشا فله ذلك .

وفي موضع واذا جرحه جرحاً فأراد ان يأخذ بعضه ارشا وبعضه قصاصا فليس له ذلك الا ان يكون هاشما أو منقلا .

وان أراد ان يأخذ قصاصا الى الوضح ويأخذ بالهشم والمنقل ارشاً فله ذلك لانهما ليس فيهما قصاص بل الارش وان جرحه جرحين فله ان يقتص باحدهما ويأخذ للآخر ارشا واذا جرح رجل رجلا في جبينه وكان الجارح اصغر جبينا من المجروح فانه يقتص منه على قدر سعة جبينه ويأخذ بالفضل دية .

مسـألة :

وان جرحه من مرفقيده الى كفه فطلب المجروح القصاص ويد المقتص منه اقصر من يد المقتص فانه يقتص منه من مرفقه الى كفه ويأخذ منه ارش ما بقى من جرحه وكذلك الجبين وجميع الأعضاء .

وقال بعض خلاف ذلك انه ليس له الا جارحة ما بلغت ولا يأخذ منه فضلا قال والرأي الاول أحب اليّ وبه نأخذ .

مسـألة :

ولكن لو قطع اصبعه وهى أقصر من أصبع القاطع فليس له بالفضل ان يقتص منه لأن الجارحة بالجارحة وكذلك في اليدين والرجلين والاذنين .

مسـألة :

والذى يقطع منه جارحة ثم يقتل هو الذى قطع جارحته فانه يقاد بالذى قتله ويكون له دية جارحة تدفع الى ورثته قالوا وليس هذا مثل الذى يقتل المرأة فلا يقتل بها حتى يرد عليه الذى يقتله نصف الدية قبل قتله .

مسـألة :

القصاص في النفس يجب بشيئين احدهما العمد والآخر التساوي والتكافؤ هو التساوى في الانفس .

الدليل قوله ﴿ **والحرمـات قصـاص** ﴾ .

وقول النبي عليه السلام « المؤمنون تتكافأ دماؤهم » .

وقال عليه السلام « لا يقتل حر بعبد ولا مسلم بكافر ولا طفل ببالـغ ولا مجنون بصـحيح » .

مسـألة :

قال بعض أصحابنا اذا قتلت المرأة رجلا قتلت به وان قتل رجل امرأة قتل بها دم كل واحد منهما وفاء من دم الآخر .

وقيل ليس دم المرأة وفاء من دم الرجل .

مسـألة :

واذا قتل مسلم ذمياً لم يقد به في قول اصحابنا الحجة قوله تعالى ﴿ **يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى** ﴾ لم يدخل فيها أهل الذمة .

وقول النبي عليه السلام « **لا يقتل مسلم بكافر** » .

واحتج من اقاد المسلم بالكافر بقوله ﴿ **النفس بالنفس** ﴾ فما دخل تحت الاسم وجب •

قال اصحابنا لما قال ﴿ **الحر بالحر والعبد بالعبد والانثى بالأنثى** ﴾ علمنا انه اراد التساوي وقوله ﴿ **والحرمات قصاص** ﴾ •

وليس حرمة المسلم كحرمة المشرك فان قيل فقوله : ﴿ **فقد جعلنا لوليه سلطانا** ﴾ وهو عموم •

قيل له ان قتل عبده ظلما يجب القصاص وهو عموم ولكن ليسا سواء في الحرمة •

مسألة :

أبو عبد الله جاء الاثر انه لا قصاص في الجوائف ولا في الخلع ولا في كسر العظام ولا في كسر الاسنان ولا في الشلل •

ولا في نقصان في البصر •

ولا في جرح في العين يخاف منه على العين •

ولا في جرح يخاف منه العيب ولا في الهاشمه •

ولا في المنقلة •

ولا في الآمة وانما في جميع ذلك الارش •

مسألة :

ولكنه ان شاء أخذ موضحه قصاصا و يأخذ بما بقى له من هاشمة أو منقلة أو آمه ارشا فله ذلك •

مسألة :

فاذا كان ذلك في القفا فاقتضى موضحة وكان جرحه هاشما اخذ بما بقي له بعيرين ونصف واذا كان منقلا أخذ بما بقى له خمسة ابعرة وان كان آمة أخذ بما بقى له •

وان كان جرحه في مقدم الرأس أخذ قصاصا موضحه وأخذ بما بقى له من الهاشمة خمسة ابعره .

وان كان منقلة أخذ عشرة ابعرة .

مسـألة :

وان كان الجرح في الوجه اقتص بموضحة وأخذ بالهاشمة عشرة ابعرة وبالمنقلة عشرين بعيرا بعد ان يقتص بالموضحة .

مسـألة :

ومن جرح رجلا فأخذ منه القصاص فمات ففيه اختلاف بين اصحابنا قول على المقتص دية المقتص منه كاملة وبه يقول أبو عبد الله .

وقول عليه الدية الا قيمة الجرح الذى اقتص له .

وقول لا شيء عليه لان الحق قتله والنظر يوجب هذا القول الاخير لانه لم يتعد عليه ولم يأخذ الا حقه .

قال الله تعالى : ﴿ **ما على المحسنين من سبيل. انما السبيل على الذين يظلمون الناس** ﴾ .

مسـألة :

واذا جرح رجل رجلا في عورته من الفرج والدبر ففيه القصاص فان أراد ارشا فديته دية القفا .

مسـألة :

والقصاص في الجروح الدامية بالدامية والباضعة بالباضعة والملحم بالملحم والسمحاق بالسمحاق والموضح بالموضح غلظ لحم المجروح وعلى لحم الجارح أورق .

وكذلك القصاص في قطع الأعضاء العضو بالعضو ما بلغ .

بـــــاب
منـــــه عـــن قومنـــــا

قال أصحاب أبى حنيفة ولا يكون القصاص الا بالسيف وقال لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : « كل شيء خطأ الا السيف » •

وقال الشافعى يقتل بالآلة التى قتل بها •

مســـــألة :

وقالوا يقتل المسلم بالذمى ولا يقتل الحر بالعبد ابتداء •

مســـــألة :

وقالوا شبه العمد لا يجب فيه القصاص •
وقال الشافعى بانه يجب •

مســـــألة :

وقالوا لا تقطع يدان بيد واحدة •
وقال الشافعى بانه يقطع •

مســـــألة :

وقالوا اذا كان الورثة صغاراً وكباراً كان للكبار ان يستوفوا للصغار •
وقال الشافعى بانه لا يجوز •

والدليل عليه ما روي ان الحسن بن على قتل قاتل ابيه وكان في الورثة صغار زينب وامثالها •

فان قيل ان هذا قول واحد من الصحابة فلا يؤخذ به قلنا فانه لما لم ينكر احد علينا صار اجماعاً •

مســـــألة :

وقالوا لا يجوز التوكيل في القصاص •
وقال الشافعى بانه يجوز •

مسـألة :

واذا شجه من قرنه الى قرنه وما بين قرنى الشاج أضيق مما بين قرنى المشجوح فانه اذا شجه قضاء لا يأخذ شيئا آخر .

وقال الشافعى يأخذ ارش النقصان .

مسـألة :

قال اصحاب أبى حنيفة اجرة الجذاذ على المقتص له .
وقال الشافعى على المقتص منه

والدليل عليه أنه حق معين يتصل بحق غيره فوجب ان يكون أخذ الاجـر الدليل عليه أجر الثمرة من شجرة البائع .

مسـألة :

قومنا قال الكوفيون اذا اخذت الشجة مابين قرني المشجوج وهى لا تأخذ ما بين قرني الشاج فان المشجوج يخير فان شاء اخذ الارش وان شاء اقتص له من أي الجانبين شاء مقدار طول شجته ثم يكف ولا يقتص ما بين قرنى الشاج فيكون قد أخذ أطول من شجته .

وان كانت الشجة ما بين قرنى المشجوج وهى تأخذ ما بين قرنى الشـاج وتفضل فانه يخير المشجوج فان شاء أخذ الارش وان شاء اقتص له ما بين قرنى الشاج ولا يأخذ طول شجته فيكون قد أخذ أكثر ما بين قرنى الشاج .

قـال غـيره :

هكذا يخرج في قول اصحابنا وقول ان يقتص ما بين قرنيه ويأخذ بالباقى مما زاد من جرحه ان شاء ان كان للمقتص الفضل وان كان عليه الفضل مثل ذلك .

فكذلك ان شاء أخذ الارش وان شاء اقتص ورد الفضل مما يزيد علـى العضو ولا يقتص من أحد الجانبين لانه جعل الشفرة في غير موضعها .

مســـــألة :

قال بعض اصحاب : الظاهر ان القود يكون بمثل الفعل واحتج برواية عن انس ان يهوديا قتل جارية على اوضاح لها بين حجرين •

وفي موضع ان جارية وجدت قد رض رأسها بين حجرين فقيل لها من فعل بك هــذا أفلان أفلان حتى سموا اليهودي فأومت برأسها فأخذ اليهودي فاعترف فأمر به النبي صلى الله عليه وسلم فرض رأسه بحجارة •

وقال واذا خنق رجل رجلا فقتله بالخنق وجب القود وقتل بالخنق كما قتل ان اختار أولياء المقتول •

مســـــألة :

وفي موضع روي انس ان رجلا مناليهود قتل جارية من الانصار بالحجارة على حلي لها فأمر البني صلى الله عليه وسلم فرجم بالحجارة حتى مات •

مســـــألة :

قد جعل الله تعالى للقصاص حقا لولي المقتول واجمعوا ان ذلك الحـــق لا يبطل بترك المطالبة واجمعوا ان للولي المطالبة أى وقت شاءوان ذلك حق له ثابت على التأبيد •

مســـــألة :

ومن احرق رجلا عمدا فعليه القود •

قال قوم بالنار وقال قوم بالسيفوالله أعلم •

بـــــاب
في القصـــاص والجراحـــات بين الوالـــد والولـــد

ومن قتل ابنه ومثل به قال لا يقاد الاب بابنه ولو مثل به وفي موضع آخـــر قال اذا مثل به وقتله يقاد به قال وكذلك الام لا تقاد بولدها .

مســـــألة :

وفي الضياء ان الاب لا يقاد بابنه اذا قتله ولكن تكون ديته عليه لورثته من بعـــد الاب .

قال بعض أصحاب الظاهر الاب يقتل بالابن بظاهر الكتاب والخبر وابطل الخبر لا يقتل الوالد بالولد وكذلك قال في الحر والعبد .

فان قتل ابن ابنه فلابنه ان يقتله بولده وقيل انه يستحب ان يولي غيره ذلك ولا يتولى قتل ابيه بنفسه وكذلك اذا كان باغيا ولقيه في الصف فقيل يستحب له ان يرد قتله الى غيره .

قال ابو زياد ان الابوين لا يقادان اذا قتلا اولادهما .

مســـــألة :

روي عن موسي بن علي رحمه الله في امرأة تقتل ولدها انه لا قود عليهـــا وقيل انه يوجد ذلك في كتب المسلمين .

مســـــألة :

واما المشرك الذى ابنه مسلم فقتل المشرك ابنه المسلم فانه يقاد به لانه على غير دينه واما اذا كانا مسلمين فلا يقاد الوالد بولده .

مســـــألة :

وقيل في الوالد اذا قتل ولده انه لا قود عليه ولا اختلاف في قول اصحابنا انه لا يقتل به الا ان يمثل به نقول اذا مثل به قتل به واما الوالدة ففيها اختلاف .

واما الدية فعليهما الدية ولا يرثان منه شيئا ولا فرق في الديـــة بين الوالد وغيره في قول اصحابنا والوالد العبد المسلم بمنزلة الحر والوالده على قول من يقول بذلك ولا قود عليهم ولهم ما للمسلمين ولو كان المقتول حراً أو عبداً •

وكذلك أهل الذمة في بعضهم بعض •

واما ان قتل ذمى ولده مسلما في حكم المسلمين كان ذلك نقضا منـــه عنده للعهد واحب ان لايكون له ما للوالد في القود •

مســـــألة :

واذا قتل رجل اباه وله اخوان ثم مات احدهما قبل ان يقتلا اخاهما قاتل ابيه فقد سقط عنه القود لانه قد ورث حصة منه الا ان يكون لاخيه الميتورثة غيره لا يرث معهم شيئا•

قال المصنف فيها نظر •

مســـــألة :

وان قتل رجل اخاه فلم يقتله اخوه به حتى مات احدهما فليس للباقى منهما قتله وله الدية لان الدم لا يورث وانما تورث الدية •

وكذلك ان كان اجنبيا ومات احد الاولياء سقط عنه القود •

بـــــاب
في القصـــــاص بين الزوجـــــين

قيل ان رجلا اراد ان تقتص منه زوجته فانزل الله : ﴿ **الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما انفقوا من اموالهم** ﴾ .

فروي انه قال عليه السلام : « لا قصاص بينهما في الجروح وبينهمـــــا القصـــــاص في النفوس » .

وليس بين الزوجين قصاص في الجروح وبينهما القصاص في النفوس .

وانما جاء الاثر انه لا قصاص بينهما اذا جرحها أو جرحته وهما زوجان ثم طلب المجروح القصاص من قبل ان يجرى الطلاق بينهما فلا قصاص بينهما وانما بينهما الارش .

وفي الضياء وسواء كان الجارح قبل الدخول أو بعده .

مســـــألة :

فان جرحها أو جرحته من قبل التزويج ثم صارا زوجين فالقصاص بينهما .

مســـــألة :

وعن محمد بن محبوب ان جرحها أو جرحته وهما زوجان ثم طلقها قال:الله أعلـــم .

وفي الضياء ثم طلقها قبل ان يطلب المجروح منهما القصاص الى صاحبه ثم طلب القصاص من قبل ان تخلو العدة أو من بعد ما خلت فالله أعلم وسواء ذلك طلقها طلاقا يملك فيه رجعتها أو لا يملك رجعتها ولو من خلع جرى بينهما . واما اذا جرح احدهما صاحبه من بعد ان طلقها طلاقا يملك فيه رجعتها أو خالعها فلما ردها طلب المجروح القصاص فقد قيل ان ذلك له .

مســـــألة :

واذا تجارحا وهما زوجان وأعلم الحاكم المجروح انه لا قصاص بينكما فقد انهدم القصاص ونفذ الحكم ولو صح انها اخته من الرضاعة وفرق بينهما ورجع

المجروح يطلب القصاص وترك الارش ان كان أخذه فقد بطل القصاص وان كان الحاكم لم يحكم بينهما بشيء حتى صح ان النكاح كان حراما ثم طلب المجروح القصاص فان القصاص بينهما •

مسـألة :

وقيل اذا لم يصح مع الحاكم الجرح وهما زوجان ثم طلقها ثم لم يطلب المجروح القصاص حتى تراجعا ثم طلب بعد ذلك فانه لا قصاص بينهما •

مسـألة :

واذا كانت حرة تحت مملوك ففقأ عينها فلا قصاص بينهما وتأخذه بثمنه ان لم يكن ثمنه اكثر من دية عينها فان كان أكثر من دية عينها افتكه ـ مواليه ان شاءوا وان اخذته وقضي لها به حرم عليها فان اعتقته رجعا على نكاحهما قال ابن محبوب لا يرجع اليها الا بنكاح جديد •

مسـألة :

قال أبو عبد الله اذا جرحت امرأة ورجل معها زوجها جرحا فليس بين الزوجين قصاص في الجروح ولا قصاص عليها ولا الذى جرح معها زوجها وانما يلزمها الارش الا ان يكون جرحه كل واحد منهما جرحاً فيعرف جرح كل واحد منهما كان على الرجل القصاص بما جرح وعليها هى ارش ما جرحته •

مسـألة :

ومن منعته زوجته نفسها فضربها فقتلها فان كان ضربها على مقتل فعليه القود وان ضربها في البدن والظهر ضربا غير مبرح فليس عليه فان ماتت من حينها فعليه ديتها •

وان كان ضربها أكثر من ذلك فماتت من ذلك الضرب من قبل ان تجاوز ثلاثة أيام فعليه القود •

وان ماتت بعدثلاثة أيام فعليه الدية وكفارة عتق رقبة •

مســـــألة :

ومن جز شعر امرأته فعليه العقوبة ودية ما يشينها •

وفي ذلك سوم عدلين اذا بنت •

مســـــألة :

وان نشزت عليه فوعظها وسبها فلم تقبل فضربها ضربة خفيفة فماتت فان عليه الدية ولا قتل عليه فان طلب ذلك الولي فليس له لان الله قد أمره بضربها •

وفي موضع ومن ضرب امرأته على النشوز فماتت فقد قالوا عليه الديـــة ولا قود في ذلك •

مســـــألة :

قال الشافعى اذا قتل الرجل زوجته وله منها ولد لم يجب القود لأن الحق صار للابن فلا يتوجه القتل عليه •

قال بعض اصحاب الظاهر وهذه علة يدرا عنه القتل في ابنه وامه وفي اخته وفي جميع اهل بنيه اذا كان مات المحق لدم ابنه •

واذا امرت المرأة زوجها بحلق رأسها وهو رجل بالغ فحلقه فعليه دية ذلك يسلمه اليهـــا •

واما ان امرت صبيا فحلق رأسها فلا شيء عليه والله أعلم •

بـــــاب
في القـــــود وصـــــفته وبيانـــــه

واعلموا ان مما أراد الله من عز الدين •

وحيـــاة المســـلمين •

ان كتب القصـــاص •

وقدر فيـــه البراءة والخـــلاص •

وكـــان فيـــه الوفـــا •

وثواب الله لمن تصدق به وعفـــا •

وذلـــك حكم اللـــه واختيـــاره •

الجارية منه اخباره فمن فهم عن الله ما علمـــه •
وحكم بـــه وقدمه في انفس الاحرار والعبيـــد •
والجروح على ما ينقص أو يزيد وكل ذلك بمثـــال وقـــدر •
والانثى بالانثى والذكر بالذكـــر •

مســـــألة :

عن الحسن قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «لا قود الا بالحديد» •

وروي لا قود الا بالسلاح ولا يكون القود الا بالحديد والحاكم لا يأمر بغير السيف فان عمل بغيره فقد خالف ولا أقول انه يلزمه في هذا قود ولا دية ولا يلزمه في تعديه على غير الحكم الذى يؤمر به •

مســـــألة :

فاذا وجب القود على احد مع الامام وكل به من يثق به يحضره عند القود ان لم يمكنه ان يحضره بنفسه •

وقال بعض الفقهاء تكتف يداه بوثاق الى خلفه كيلا يبطش بيديه عند القوم ويؤمر ان يحثوا لولي الدم على ركبتيه حتى يأخذ حقه منه ثم يضربه ولي الدم بسيف قاطع على رقبته ولا يضربه بغير السيف بخنجر ولا مدية ولا على موضع غير الرقبه ولكن يضربه بالسيف على رقبته في مقام واحد حتى تفيض نفسه .

وقول لا يضربه الا ثلاثا على الرقبة فان لم يقتله لم يزده شيئا ولو لم يمت.

قال ورأي ان يضربه حتى يموت وان لا يقتله غيله ولا يؤمر بذلك .

ثم يغسل كما يغسل الميت ويحنط ويكفن ويصلى عليه ويلحد له اذا كان تائبا من ذنبه . واذا اقيد المنكر بالبينة غسل وحنط ودفن ولا يصلى عليه وان لم يكن له احد يتولاه فاحب ان يدفن ولا يصلى عليه ولا يدع جيفة ويحتسب عليه ويستأجر له ولا يعطى من بيت المال ولا يقرب الضارب الى المثلة .

وان ضربه في غير الرقبة فعلى الضارب على قول محمد بن محبوب ومن شاء الله من الفقهاء ارش ذلك لورثة المضروب وقال من قال فان طعنه بخنجر أو بمدية أو رماه بحجر فقتله فقد اسي ولا شيء عليه .

مسألة :

وان ضربه ضربا شديدا ثم عفا عنه وتركه كان ذلك له ولم يكن عليه شيء من ذلك الضرب .

وقال من قال ولو قطع يده ثم عفا عنه كان ذلك له .

وان ضربه ثم ولى عنه من موضع القود فقيل ان له ان يحيز عليه ويقتله وعليه ارش ما ضربه أولا .

مسألة :

واذا لم يكن مع المستقيد سيف واعطاه الامام سيفا أو بعض الناس فلا بأس بذلك لانه حق أوجبه وان كان سيفا للسبيل فلا بأس ان يستأذن الامام فان لم يستأذنه فانكسر أو انثلم فهو ضامن .

مسـألة :

وفي موضع من اقيد فضربه الولي ضربة لم يمت منها وعاش فطلب قتله .

قال بشير يقدم الى الذى ضربه حتى يضربه هذا المضروب ضربة مثلها ثم يقتله بعد ذلك وقيل انهم لما عرفوا رأى بشير هذا تركوه حتى سرقوه وقتلوه .

مسـألة :

وقيل عن موسى بن ابى جابر رحمه الله في رجل اقيد برجل فضربه وظن انه قتله ثم ذهب عنه فقام حتى صح انه ليس له الا ما كان .

وقال بشير له ارش ــ ضربه ويقتله .

قال أبو عبد الله انا أخذ بقول بشير ويعطى ارش الجراحه ورثته ولا يؤخر هو .

مسـألة :

وقيل ان النبي صلى الله عليه وسلم اقاد من نفسه وكذلك أبو بكر وعمر رحمهم الله أقادا من انفسهما .

قال المصنف في هذا نظر وان صح هذا خرج على انه بذل من نفسه الانصاف لمن أصح عليه دما لئلا يكون احد يتحاماه لسلطانه واما ان يعرض القود من نفسه بما يوجب عليه ذلك فلا يصح ذلك لانه محجور عليه ان يبيح من نفسه ذلك بغير حق والله أعلم .

مسـألة :

ولا يقبل الحاكم من صاحب الدم وكالة في القصاص وهو غائب الا ان يوكل من يقتص له وهو حاضر والله أعلم .

مسـألة :

كان في زمان عمر رحمه الله لا يقاد الا بعلمه .

واذا وقع في زماننا هذا بين رجلين جراحة بقصاص أو ارش فان حكم عليهما وألزم ذلك من يلزمه أو دعى الجارح الذى جرحه الى القصاص اقتص منه فتلف المقتص منه أو يتلف فجائز اذا حكم بالارش وهو سالم •

واما القصاص فان أوجبه على الجارح سواء لم يضمن شيئا •

واما ان أمره ان يقتص منه فاقتص بأمره فقد خالف قول المسلمين والله أعلم•

بالضمان لان القصاص حد لا يقام الا بحضرة الامام بعد ان يحمى المصر •

مسألة :

واذا قتل رجل فعلم بذلك مسلم فلا يجوز له قتل القاتل سرا ولكن لو كان ولي المقتول الذى اطلع على قتله ثم لم تكن له بينة ولم يقده الوالي جازله قتله سراً اذا علم انه قتل مظلوما •

مسألة :

واذا لم يكن حاكم فقتل الولي بغير قود فقد خالف الاثر ولا يلزمه قصاص ولا دية بعد التوبة •

قال الله عز وجل : ﴿ **ولمن انتصر بعد ظلمه فأولئك ما عليهم من سبيل** ﴾ •

مسألة :

اجمعت الامة على القود بقتل الصغير واجمعوا ان احكام الاطفال احكام المسلمين •

وكذلك اجمعوا ان القصاص واجب بين العدل والفاسق اذا جمعتهما ملة •

مسألة :

الكافر يقتل بالمسلم اجماعا •

ومتنازع في قتل المسلم بالكافر •

وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم « **لا يقتل مسلم بكافر** » •

مســـــألة :

روى الشعبى في قول الله تعالى﴿ **كتب عليكم القصاص في القتلى** ﴾ الا به أي حكم عليكم به قال كان حيان من العرب بينهم قتال فقتل بينهم رجال احرار ونساء وعبيد وكان لاحد الحيين طول على الآخر فقالوا لا نرضى الا ان يقتل بالعبد منا الحر منهم وبالمرأة الرجل •

وفي موضـــع وبالحـــر الحرين وكذلك كـــان أهل الجاهليـــة يفعلون فنزلت فيهم المجتمع عليـــــه الحـــر الذكر بالحر الذكر والحرة الانثى بالحرة الانثى واختلف في الباقى فقول الحرة بالحر سواء •

والحر بالعبد لقوله النفس بالنفس •

وقول ان ذلك في الجاهلية ان يعلمهم ان لا فضل لطائفة على الاخـــرى لان حكم الله في النفس التوراة قبل نزول الفرقان •

وقول ان النفس بالنفس ناسخة لكتب عليكم القصاص في القتالى بقولـــــه المسلمون تتكافيء دماؤهم فدم الحرة كالحر لدخولهما في الاية فاما قتل الاحرار بالعبيد فلا يجوز لاجتماع العلماء على انه لا قصاص بينهما فيما دون النفس •

فالنفس اشرف فلا يساوى بنفسه باجماع •

والحر يقاد بالحر اذا جمعهما دين شريفا كان القاتل أو مثله وكذلك القصاص بينهما باجماع وان كان احدهما أعمى أو مقعداً أو سقيماً •

وفي موضع وكانوا يزوجون نســـــاءهم بلا مهور وأرادوا ان يضـــــاعفوا الجراحـــــــات •

قال فأمرهم البني صلى الله عليه وسلم ان يتناوا قال أبو عبيد والصواب عندنا ان يتناووا على مثال يتنازعوا •

وقال في حديث آخر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال«الجراحات نوا»يعنى

متساوية في القصاص وانه لا يقتص المجروح الا من جارحه الجانى عليه بعينه بمثلها سواء فذلك هو النوا •

مسألة :

في حديث عمر قال ايضربن احدكم اخاه بمثل أكلة اللحم ثم يرى انى لا أقيده به والله انى لا أقيده به •

قال الحجاج أكلة اللحم يعنى عصي محدودة قال الاموى الاصل فيه انما هى السكين وانما شبهت العصى المحدودة بها وانما سميت أكلة اللحم لان اللحم يقطع بها وفي هذا الحديث من الحكم انه رأى القود في القتل بغير حديدة اذا كان مثله يقتل وهو قول أهل الحجاز وكان أبو حنيفة لا يرى القود الا ان يكون قتله بحديدة أو حرقه بنار •

قال أبو يوسف ومحمد اذا ضربه بما يقتل مثله بالخشبة العظيمة والحجر الضخم فقتله فعليه القود •

مسألة :

فيمن قتل وله ثلاثة اولياء فقول يقترعون اذا اختلفوا وقول يلى ذلك الاكبر منهم •

وقول حتى يتفقوا ويوكلوا من يقتله •

أبو سعيد هذا اصح •

مسألة :

فيمن قتل ثلاثة عمداً وولي كل واحد يقول اقتله •
قال بعض الفقهاء يوكلون كلهم رجلا يقتله برأيهم •

مسألة :

وقال بشير في رجلين قتل كل واحد منهما ابن الآخر فقال كل واحد منهما انا اقتل أولا •

قال ايهم بدأ قتل فان لم يعلم فانهما يقترعان .

وان وكل كل واحد منهما وكيلا يقتل له قتلا جميعا في وقت واحد .

مسـألة :

ان قيل ما انكرتم من جواز قتل الحر بالعبد والمسلم بالذمي بظاهر الاية النفس بالنفس .

قيل له الاية مخصوصة وان كان لفظها عموماً الا ترى ان الامة اجمعت الا من شذ منهم ان لا يقتل والد بولد فدل انها مخصوصة فان قتل الاب ولي ابنه فمن هنالك لم يقتل به .

قيل له فان قتل الاب ابنه وله بنون فان قال هم اولياؤه قيل فهل لهم قتل ابيهم فان قال لالزمته الحجة .

فان قال لا ولاية لهم مع الاب .

قيل فهل للام أن تقتل ابا المقتول فان قال لالزمته الحجة .

وقوله عليه السلام «المسلمون تتكافأ دماؤهم» ما يدل على ان الحر لا يقاد بالعبد لانه قال انهم يد على من سواهم والعبد خارج من هذه الصفة فان قال فقوله ﴿ **ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا فلا يسرف في القتل** ﴾ فزعم انها عموم‌تبينيا قيل له تساوى الآية يدل على الخصوص .

وان كان مخرج العموم لان السلطان للمؤمن وليس للكافر على المؤمن سلطان بقوله تعالى ﴿ **ليس له سلطان على الذين آمنوا** ﴾ فنفى ان يكون للشيطان سلطان ويؤيد ذلك قوله ﴿ **ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا** ﴾ . فان قيل ذلك في الآخرة .

قيل له فهل للمؤمن على المؤمن في الآخرة سبيل .

مسـألة :

قيل الاسراف في القتل ان يقتل غير قاتل حميمه انه كان منصورا يعنى الذى قتل بغير الحق كان منصورا في الآخرة •

مسـألة :

ومن قتل رجلا ثم قتل آخر فقول لاولياء الاول الخيار بين القود والديـة ثم لاولياء الثاني ان لم يقتص منه •

قال اصحابنا اذا لم يحكم لاولياء الاول بالدم اشـتركوا بالـدم الا ان يرجعوا الى الديات قال والاول اندر لأن الحق تعلق لاولياء الاول ثم جنى على الثاني ونفسه مستحقة للاول •

مسـألة :

ومن قتل عشرة رجال عمدا قيد بواحد وتؤخذ منه دية تسعة رجال وكذلك المـرأة •

وان قتل جماعة رجلاً فتكا فمن أراد التوبة فعليه يقود نفسه •

مسـألة :

ومن قتل رجلين وطلب احد وليهما الدية وطلب الآخر القود فانه يقتله الذى طلب القود ويأخذ من طلب من ماله الدية •

فان طلبوا الدية جميعا فلا دية لهم بعد قتله في ماله •

قال المصنف لعله يريد الذين طلبوا قوده بصاحبهم قال وان اتفقوا على أن يأخذوا دمه بواحد ودية واحد يقسمونها فعن عزان قال أحسب انه قد اجيز لهم •

وفي الجامع فيمن قتل رجلين فدفعه الحاكم اليهما فقال احدهما اقتله وقال الآخر اخذ الدية وهو لا مال له قال أرى ان قتله الطالب ان يرد على القوم نصف الدية لانه حكم لهم بدم صاحبهم فيه •

مسـألة :

عن أبى عبد الله في رجل اقيد لرجل فاعترضه آخر فقتله فقال المستقيد قد اجزت له ما صنع .

قال أبو عبد الله ليس قوله بداريء عن الآخر القود فان أخذوا الدية فالدية لاولياء القتيل الاول أرادوا قتله فذلك لهم والدية في مال الاول فان لم يكن له مال فلا شيء لهم .

وفي موضع قال بشير ليس ذلك اليه يقتل به .

قال ويذهب دم صاحب هؤلاء لا قود ولا دية .

وفي موضع فان قيل اليس قتل من لزمه القتل قال بلى ولكن حكم عليه لغير هذا كما ان من قتل بعض المعتدين والمعروفين بسفك الدماء من ان القود يلزمه اذا كان قتله بغير حق ويرجع ولي الاول يأخذ الدية من مال المعتدى .

مسـألة :

في مسلم ويهودى قتلا مسلما فاختار ولي المقتول ان يقتلهما جميعا فذلك له . ويضمن لورثة المسلم نصف ديته ويتبع اليهودى بسدس دية صاحبه .

مسـألة :

ومن استقاد باخيه فضعف عن القتل فله ان يولي ذلك رجلا مسلما قويا يستقيد من الرجل الذى قتل اخاه وكذلك الجروح اذا ضعف المصاب ان يقتص اقتص له من ولاه .

مسـألة :

ومن قتل رجلا متعمداً فطلب اليه الحق فابى وقال لا اعطى من نفسي فجاء رجل من أولياء المقتول فقتله عن ذمة (١) الحق فلا أرى عليه أكثر من القتل .

---

(١) في نسخة على دفعه ولعله الصواب .

مسـألة :

قوله تعالى ﴿ **ولكم في القصاص حياة** ﴾ يقول بقاء ومعاش يا أولى الالباب لعلكم تتقون القتل .

فلما انزل الله ﴿ **الحر بالحر** ﴾ وانزل في التوراة النفس بالنفس امتنع الشريف وكان أهل الجاهلية لا يقتلون الشريف بالوضيع وكان الشريف يقتل الوضيع ولا يخاف ان يقاد به .

فلما انزل الله الحر بالجر وانزل في التوراة النفس بالنفس امتنع الشريف ان يقتل الوضيع مخافة ان يقتل به فكان لهم في ذلك حياة وصلاح وبقاء ومعاش لا يقتل بعضهم بعضا يريدان سافك الدم اذا قيد منه نزع من كان يهم بالقتل .

قال الشاعر :

ابلغ أبا مالك مني مغلغلة
وفي العقاب حياة بين أقوام

يريدانهم اذا تعاقبوا اصلح بينهم العقاب فكفوا على القتل واخذ المتمثلون فقالوا بعض القتل احياء للجميع .

وقانوا القتل أنفى للقتل .

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « القتل ابقى للقتل » .

مسـألة :

قال الربيع ووائل وهاشم ان من احرق رجلا بالنار انه يحرق بالنار .

روي ان النبى صلى الله عليه وسلم رضخ رأس اليهودى القاتل للمرأة بالحجر حتى قتله وفعل به مثل ما فعل بالمرأة .

وروي ان هذا قبل امره بالقتلة الحسنه ونهيه عن المثلة .

فقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال « ان الله ورسوله محسنان فاحسنوا اذا قتل احدكم فليحسن قتلته واذا ذبح فليحد شفرته وليرح ذبيحته » . (١) .

---

(١) قال : عبد الباقي محمد بن علي قالت امراة للنبي صلى الله عليه وسلم هل قال ربك مثل ما قال ابى قال وما قال ابوك قالت قال :
بسفك الدماء يا جارتا تحقن الدماء وبالقتال ينجو من يخاف من القتل .
قال صلى الله عليه وسلم قال « ربى خيرا من قول ابيك » . (**ولكم في القصاص حياة يا أولي الالباب لعلكم تتقون**) قالت أشهد انك رسول الله صلى الله عليه وسلم .

بـــــاب
القصـــــاص في الجـــــوارح

لا تقطع يمين بشمال ولا شمال بيمين اذا عدمت وكذلك العينان والأصابع والرجلان وفيه الدية والله أعلم .

مســـــألة :

ومن قطع يد رجل ويد القاطع أو المقطوع مقطوع منها أصابع أو أصـبع فان كانت الأصبع المقطوعة من يد القاطع فان للمقطوع يده ان يقتص من القاطع ويتبعه ويأخذ منه الدية دية الاصابع والاصبع الناقصة منه لانه قطع يده وأصابعه سالمة وان كانت المقطوعة يده كانت يده قبل ذلك فيها أصابع أو أصبع مقطوعـة فان له أن يقتص يد القاطع ويرد عليه دية مثل الاصابع أو الاصبع التى كانت ناقصة منه اذا اقتص يد الاخرى وهى سالمة .

مســـــألة :

ومن قطع يد رجلين من هذا اليمين ومن هذا الشمال في وقت واحد أو واحدا بعد واحد فطلبا منه القصاص جميعا فلهما ذلك ويقع المقطوع يمينه بيمينه ويقطع الآخر شماله بشماله وانما قيل انهما يقطعان يداً وياخذان منه أرش يد في غير هذا ذلك في رجل قطع يمين رجل ويمين رجل آخر هذا يوكل احدهما صاحبه اذا طلبا القصاص فيقطع يمينه ثم يأخذ ايضا منه دية فتكون بينهما .

أما المسألة الأولى فالجواب ماذكرنا وكل ذلك عندنا سواء قطع أيديهما في وقت واحد أو واحد بعد آخر .

مســـــألة :

وان قطع يدى رجل واحد أو رجليه أو عينيه فله أن يقتص منه يديه جميعا ورجليه برجليه وعينيه بعينيه الا ان يشاء ان يقتص منه يده واحده ويأخذ منه دية الاخرى فذلك اليه .

مسـألة :

وكذلك ان قطع رجله اليمين ومن آخر رجله اليسرى أو قلع عين رجل اليمين ومن آخر عينه اليسرى فان لهما ان يقتصا منه جميعا مثل ما فعل بهما صاحب اليمين بيمينه وصاحب الشمال بشماله .

مسـألة :

ولو انه قطع من رجل يده أو رجله اليمين أو قلع عينه اليمين كان له ان يقتص منه مثل ما فعل به ولا ينهدم عنه القصاص لحال انه لم يبق له الا تلك اليد أو الرجل أو العين .

وانما قيل لا يترك بغير يدين في حدود الله .

واذا قطع رجل يد رجل من الرضع ثم قطعها من المرفق ثم قطعها من المنكب فأراد ان يقتص منه فانه يفعل به مثل ما فعل به يقطع يده من الرضع ثم من المرفق ثم من المنكب اذا كان انما قطعها من المفاصل .

وان كان قطعها من الرضع وكسرها من المرفق ثم قطعها من المنكب فانه يقطع يده من الرضع ثم يقطعها من المنكب ويأخذ بالكسر ارشا ويدخل الارش بالكسر في ثلث دية اليد فيكون له من الارش بالكسر بعير وثلث بعير .

مسـألة :

واذا قطع رجل مقطوع الرجل اليمين يد رجل اليمين أو سرق قطعت يمينه على السرقة أو الذى قطع يده ورجله اليمين مقطوعة فليس له ان يقتص منه اليسرى باليمين ولكن يدفع اليه ارش يده .

مسـألة :

أجمع الجميع ان الرجل اذا قطع من رجل عضوا عامدا وذلك العضو غير موجود في القاطع ان عليه الدية .

وفي الضياء وأجمعوا ان لا فرق بين الذكور في الجنايات عليهم كان المجنى عليه صغيراً أو كبيراً اذا كان الجنس واحدا •

مسـألة :

وان قطع رجلان يد رجل عمداً فان شاء قطع ايديهما جميعا ورد عليهما دية احدهما فاقتسماها بينهما وان شاء قطع يد احدهما ورد الذى لم يقع يده على الذى قطعت يده دية يده •

مسـألة :

ومن جرح رجلا من مرفقه الى كفه فطلب المجروج القصاص وكانت يـد المقتص منه أقصر من يد المقتص فانه يقتص منه من مرفقه الى كفه •

مسـألة :

ومن قطع يد رجل وذراعه وطلب ان يقتص منه بالكف من مفصلها ويأخذ ما بقى لها من ذراعة ارشا فليس له ذلك لانه ليس له ان يأخذ أكثر من دية يده لأنه اذا قطع كفه من المفصل فقد استوفي ستة آلاف درهم دية يده لان دية الكف اذا قطعت من مفصلها نصف الدية • وان شاء ان يأخذ منه دية كاملة ولا يقتص منه فذلك اليـه •

مسـألة :

وكذلك لو قطعت يده من منكبه ثم طلب ان يقتص منه الكف ويأخذ بما بقى من يده ارشا لم يكن له ذلك الا ان يشاء ان يقتص من المنكب أو يأخذ ارش يده كاملا فان قطع يده من نصف عضدها فاما ان يقتص من المرفق ولا شيء له فيما بقي وأما ان يأخذ ارش يده •

وفي موضع لو ان رجلا قطع يد رجل من فوق مفصل كان له ان يقتص منه من المفصل ويأخذبالمفصل دية .

مسـألة :

والاصبع الزائدة والسن فيهما الارش ولا قصاص اذا كانا مستويين الا ان يكون الفاعلمثل ذلك ففيه القصاص فان كانا غير مستويين مثل الاصابع والاسنان ففى ذلك سوم عدل .

مسـألة :

واذا قطع رجل أصبع رجل السبابة اليمين فطلب اليه القصاص فكانت أصبع الجانى الواجب فيها القصاص مقطوعاً منها راجبه فانه يقتص منه تلك الأصبع المقطوعة ويأخذ منه ارش راجبة وهو ثلث دية الأصبع فان طلب المقطوعة أصبعه أن يقتص منه أصبعه السبابه اليسرى فليس له ذلك .

مسـألة :

واذا قطعت أصبع رجل وأراد أن يأخذ قصاص راجبة ويأخذ بما بقى من أصبعه أرشا فله ذلك .

بـــــاب
في العفـــو عن القصـــاص والديـــة

قال الله تعالى : ﴿ **فمن عفا واصلح فاجره على الله** ﴾ .

فان عفا الولي عن القتل فاجره على الله وان قتل فله ذلك بقوله عز وجل ﴿**ولكم في القصـــاص حيـــاة** ﴾ .

وقال انه كان منصوراً وان شاء أخذ الدية فهذا التخفيف من الله الذى ذكره في كتابه ان خفف عنهم فجعل لهم الخيار في ذلك .

وقال تعالى : ﴿ **ولمن انتصر بعد ظلمه فاولئك ما عليهم من سبيل** ﴾ يقول ما على المجروح من عدوان اذا أخذ حقه ثم قال ﴿ **ولمن صبر وغفر ان ذلك لمن عزم الامور** ﴾ يعنى الصبر والتجاوز في العفو من حق الامور .

مســـــألة :

قيل والله أعلم انه اذا كان يوم القيامة ينادى مناد الا من كـــان له على الله جزاء فليقم فيقال من هذا الذى له على الله جزاء فيقول من عفا وأصلح أى أصلح العمل الذى أوجب الله عليه فاجره على الله فيقومون فيأخذون أجورهم بالكرامة والنور (يسعى نورهم بين أيديهم وبايمانهم) وقال : **فمن اعتدى بعد ذلك فله عذاب أليم** يقتل ولا يعفى عنه اذا قتل بعد ما أخذ الدية .

وقال النبي صلى الله عليه وسلم : «لا عفو لمن قتل بعد ما أخذ الدية»وكان أهل الجاهلية اذا قتل لاحدهم حميم أظهر العفو وقبول الدية حتى يأمن القاتل ويظهر ثم يشد عليه فيقتله .

مســـــألة :

عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : « من قتل له قتيل فهو يخير النظـــر بين اما ان يعفو أو يأخذ الدية أو يقتل » .

وفي خبر آخر فهو بين خيرتين .

مســـــألة :

قيل ان رجلين كان بينهما تلاح فدق احدهما فم الآخر فخاصمه الى معاوية فقضي له بالقصاص .

قال وعرض عليه اشياء والزيادة في العطاء ان يعفو فأبى ثم قال والله لا ينظر الى وضح فمه ووضح فمى ملقى بالتراب قال فقال عباده بن الصامت رويـــدك احدثك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما من مسلم يجرح في جسده فيتصدق بها الا غفر الله له مثل ما تصدق به فقـــال الرجل اللهم انى لا اترك ما اترك لمعاوية ولا لاحد سواك قال وعفا عنه فقال معاوية اما انا لا نحرمك فاعطاه بعضا •

مســـــألة :

والعفو عفوان عفو عن قود ورجوع الى دية •

وعفو قود ودية •

مســـــألة :

ومن طلب العفو الى من جرحه فقال قد عفوت عنك فجائز وان قال قـــد عفا الله عنك فقال جائز وقول له الرجعه قال عفا الله عنك كانت له الرجعة •

مســـــألة :

ومن لزمه القصاص وطلب المجنى عليه ان يأخذ الارش فليس للمطلوب ان يدفع ذلك ولا يرد العفو عن نفسه ولو قال انه لا يقـدر على الارش فالارش له لازم اذا رجع اليه الطالب ولا يحل له ان يجرح نفسه لانه اذا عفا عنه عن القصاص فكره ذلك فكانه يجرح نفسه وذلك عليه حرام كما هو حرام على غيره •

مســـــألة :

وقيل اذا اقتص ولي المقتول أو عفا عنه ثم رجع فقتل قاتل وليه انه يؤمر ولي المقتول الآخر ان لا يعفو عن هذا وقول يقتله الحاكم ولو عفا عنه ولـــي المقتول فينظر فيذلك •

مسـألة :

واذا لم يأت المكفول عليه فأخذ الولي من الكفيل الدية ثم قدم القاتل فطلب الولي قتله فليس له ذلك لانه رضي بالدية ولو قال انما رضيت بالدية لانه كان غائبا عنى .

مسـألة :

واما قوله قد عفوت عنك فهو عفو عن القصاص وله الدية الا ان يكون قد عرف قدر جرحه ومبلغه من الدية ثم عفا عن الدية فانه يجوز عفوه واما عفوه ولا يعلممبلغ الدية دية جرحه فلا يجوز عليه .

مسـألة :

ومن عفا ولا يعلمقدر الجرح ولا ما بلغ ثم علم بعد ذلك فليس له ان يرجع في شيء ولا أرى له بعد العفو شيئا .

قال أبو عبد الله له الرجعة في الدية ولا رجعة له في القصاص .

بـــــاب
في عفـــــو الاوليـــــاء

واذا رجع صاحب الدم أو وليه ان كان المصاب قد مات الى الارش أو عفا عن صاحبه فليس له رجعة وقد انهدم القصاص •

مســـــالة :

وان كان الاولياء أكثر من واحد فعفا احدهم أو رجع الى الديـــة فقد بطل القصاص اذا دخل فيه ذلك ولمن بقى من الورثة ما يقع لهم من الدية •

مســـــالة :

وان كان الذى عفا ليس هو ممن له الدم فلا قود له في ذلك وليس ذلك ممـــا يبطـــل الدم •

مثل رجل قتل له ابن عم وله بنت واخت فعفت احداهما فلا عفو لها والدم لابن العم الا ان يكون المقتول ليس له ولي ولا عصبة الا النســـــاء فهن اولى بدمه اذا لم يكن الا هن وأولاهن بالميراث أولاهن بالدم واذا ابطلته بطل •

مســـــالة :

وقيل اذا صح ان احدا من اولياء الدم قد عفا عن القصاص بطل القصاص ولو لم يعرف الذى عفا من هو •

مســـــالة :

واذا كان مقتول له دية تقضي في دينه فعفا أولياؤه عن ذلك أبرأوا منـــــه المطلوب فقول ان ذلـــك لهم وليس لاهل الدين ان يمنعوهم ولا شيء لهم عليهم اذا كانت دية عمد وقول اذا كان الدين مستغرقا للدية لم يجز عفو الورثة ولا عفو المقتول لو عفا اذا لم يكن له وفاء لدينه قال وهذا أحب الى •

مســـــــألة :

واذا عفا الورثة عن احد من قتل صاحبهم واخذوا من بقي كـــــان ذلك لهم وكذلك في الصلح والوكالة والشهادة على الشهادة وشهادة النساء مع كل هــذا تجوز في العفو •

فان عفا رجل عن قاتل أبيه في مرضه فذلك جـــــائز وقيل ان ذلك لا يكون من الثلث •

وفي نسخة ان ذلك يكون من الثلث •

وكذلك غير هذا من الأولياء وينظر فيه ان كان خطأ أو عمدا الا ان العمد في هذا غير الخطأ •

بـــــاب
في عفــو المقتــول عن القصـــاص والقــود

واذا قال المقتول قبل موته دمى لفلان فدمه له اذا كان عليه القود ان شاء ان يقتله قتله وهو أولى بدمه من الاب وجميع الاولياء وان كان خطأ فليس لهذا شيء بهذه الكلمـــة .

مســـــألة :

وان أوصى له بدمه فله الدية وتخرج من ثلث ماله اذا كان له مال غير هــذا بالحصـــــة .

مســـــألة :

والمقتول عمدا له ان يعفو وعفوه جائز في العمد واما في الخطأ فلا يجوز له الا الثلث من ماله في كل وصاياه .

وفي الجامع ان قتله عمداً فأبرأه من دمه وعفا عنه فذلك جائز وان كان خطأ فلا يجوز عفوه .

وان أوصى له بديته كان ذلك في ثلث ماله .

وان كان جرح دون القتل وهو عمد فعفا المصاب عن ذلك الجرح ثم مات من بعد فالدية لورثته على الجانى لانه لم يبرئه من نفسه .

وان ابراه من ذلك الجرح وما حدث منه من الزيادة الى نفسه فهذا براءة من دمه فقد برىء اذا كان عمدا .

مســـــألة :

وقيل لو قطع رجل يد رجل عمدا فعفا عنه ثم مات فليس ذلك بعفو وعليه الدية في ماله ولو عفا عن تلك الجناية وما يحدث فيها كان عفوا ولا شيء على القاتل ولا يدخل العفو على العمد في الثلث لانه ليس بمال ولو كان مالا ما جاز من ذلك الا ثلثـــــه .

مســـــألة :

والعفو عن العمد في المرض والصحة جائز ولا يدخل ذلك في الثلث لانه دم ولو عفا احد من قتله جاز ذلك وكان مطالبة الورثة الى من بقى •

مســـــألة :

قال أبو عبد الله جاء الأثر ان الرجل اذا جرح رجلا جرحاً ثم عفا عنه ثم مات من جرحه ذلك انم يتم له العفو ولا يتبع ورثه المجروح الجارح بشيء اذا كانت دية المجروح ثلث ماله أو أقل من وصاياه مع دينه •

وان زادت ديته مع وصاياه على ثلث ماله مع ديته فان ورثـــــة المجروح يتبعون الجارح بقدر ما فضل على الثلث بالحصة •

قال واذا جرح رجل رجلا جرحاً عمدا فعفا عن ديته ثم مات المجروح من جرحه ذلك فان العفو يتم ولا يتبع ورثة المجروح الجارح بقود ولا دية •

قال أبو محمد والنظر يوجب عندى ان العفو باطل لان الحق قد انتقل عنه الى أوليائه وقد كان الاشبه بما أصله اصحابنا ان لا يجيزوا هذا العفو قياساً على هبة المريض ولا فرق لان الهبة زوال حق لهم وهذا العفو أيضا زوال حق لهم فمن أين وجب التفرقة والذى أراه انه لا فرق بين الوجهين •

مســـــألة :

وعن هاشم في الرجل يجرح رجلا جرحا فيعفو عنه ثم يموت المجروح فقال عليـــــه الديـــة كاملـــة •

قال له قائل فهل يسقط عنه ارش الجرح قال لا •

مســـــألة :

ومن ضرب بالسيف فقال المضروب ان مت من ضربته فقد عفوت عنه فلا تقتلوه فمـــــات •

فاذا عفا قبل ان يموت فهو أولى بدمه من روثته .

وانما جعل للورثة القتل اذا لم يعف المقتول وانما يكون الى الورثة ما كان من خطأ ليس للمقتول في الخطأ أمر .

وانما أمر الخطأ الى الورثـــة .

مســـــألة :

ومن تصدق بدية جرحه على الذى جرحه لما حضره الموت فان كـان عمدا جاز له وان كان خطأ فليس له ذلك الا ان يكون اعطاه دية جرحه وهو صـــحيح يجيء ويذهب .

مســـــألة :

واذا تطاعن رجلان فطعن كل واحد منهما صاحبه ثم تباريا فمات احدهمـا فانه لا يبرىء لانه جاءت السنة انه لا قصـاص ولا ديـــة في جرح حتى يبرىء ويعلم مـا هـــو .

مســـــألة :

وفي موضع آخر اذا جرح رجل رجلا فعفا المجروح عن الجارح فمـــات المجروح جاز العفو عند اصحابنا .

قال والنظر يوجب ان العفو باطل .

لان الحق لاولياء المقتول وهذا اشبه باصولهم لانهم ابطلوا هبة المريض وابراءه لغريمه وحله له ولم يجيزوا له في مرضه ازاله شيء من ماله الا فيمـــا لابد له منه لتعلق حق الورثة في ماله في حال مرضه وهو عندهم كالمحجوز عليه وهذا حق وجب له فالبراءة له منه في مرضه لا تصح والله أعلم .

مسـألة :

واذا أعطى المجروح جرحه لرجل فتلك عطية لا تجوز لانها مجهولة ولا تثبت للموهوب له الا ان يقاس الجرح ويعرف ارشه ثم يعطيه اياه •

مسـألة :

واذا كان الدم بين اثنين فشهد كل واحد منهما على صاحبه بالعفو وهو عمد والقاتل ينكر ذلك فلا شيء لواحد منهما جميعا فقيل لا دية عليه من قبل انه لم يقر لهما بمـال •

مسـألة :

واذا شهد احدهما بالعفو على صاحبه فصدقه فانه ينبغى في القيـاس ان لا يكون للشاهد شيء ولكن يدع القياس وتجعل له نصف الدية فان شهد احدهما على صاحبه بعفو ثم شهد على آخر بعفو بطل حق الشاهد الاول وكان للثاني نصف الدية هكذا في بعض الاثار والله اعلم •

بـــــاب
في الشـــــهادة علـــى العفـــــو

واذا قامت البينة ان المقتول قد عفا عن قاتله وقال القاتل كذبوا لم يجـز قوله ولم يحل له قتل نفسه كما لو شهدوا بعتق عبد من سيده فانكر العبد لـم يجز انكـــاره •

مســـــألة :

والشهادة عن الشهادة وشهادة النساء مع الرجل كل هـذا يجوز في العفو وليس العفو مثل القصاص •

وكذلك ان اختلفت بشهادتهما فقال كل واحد اشهدنى بالعفو في يوم كذا في غير اليوم الذى شهد فيه الآخر فليس ذلك مما يبطل شهادتهما •

مســـــألة :

واذا رجع الشاهدان على العفو فلا ضمان عليهما من قبل انهما لم يتلفا مالا وانما اتلفوا القصاص فعليهما التعزير ولا قصاص على القاتل •

مســـــألة :

وفي موضع وان شهدا على عفو لورثة وهم كبار كلهم واجاز القاضي ذلك وابرا القاتل فذهب ثم رجعا عنها فان للورثة الدية التى بطلت بشهادتهما عليهما •

وان رجع احدهما ضمن النصف وان رجعا قبل الحكم فالقصاص بحالـه ولا يضمنان والأول أحب الي •

مســـــألة :

وان شهد رجل وعشر نسوة بالعفو فذلك جائز وان رجعوا بعد ما مضى الحكم ضمن الرجل النصف والنسوة بينهن النصف بالحصص وان رجعت واحدة فلا شيء عليها وكذلك لو رجع ثمان وبقى اثنتان مع الرجل •

مسـألة :

وان ادعى القاتل بينة على العفو حاضرة فانه يؤجل ثلاثة أيام وان كانت غائبة فانه ينبغى ان يقضي عليه ولكن يستعظم أمر الدم ولا يعجل عليـه في القصاص حتى يثبت وأؤجله ولا اعجله ولينظر القاضي في ذلك بقدر ما يرى .

مسـألة :

واذا شهد شاهدان من الورثة على بعضهم انه قد عفا عن حصته من الدم والقتل خطأ فشهادتهما جائزة من قبل انهما لا يجران الى انفسهما من ذلك شيئا وليس هذا كالعمد الذى يتحول اذا دخل فيه العفو عن حال القصاص الى الدية .

مسـألة :

وقيل ايضا في العمد اذا كان الدم بين اثنين فشهد احدهما على الآخر انه قد عفا وانكر المشهود عليه والقاتل فقد بطلت حصة الشاهد من الدم لانه يجر المال الى نفسه بشهادته ولا شيء له على القاتل وللمشهود عليه نصف الدية في مال القاتل ولو كان ادعى القاتل شهادة على صاحبه بالعفو فان لهما الدية جميعا عليه الزمناه نصف الدية للشاهدين من قبل انه ادعى شهادته وزعم انه قد وجب له نصف الدية ولم يلزمه في الباب الاول .

واما المشهود عليه فله نصف الدية على كل حال لان شهادة صحابه لا تجوز عليـه .

وقول الشاهدين في كل ذلك الدية لانهما شهدا على شيء أوجب الدية وقد كان ذلك في الخيار لهما فلو أراد القاتل لا يأخذ الدية ولا يقتل فلم تجز شهادتهما شيئا الا ما كان لهما في الحق وينظر في ذلك .

قال وهذا أحب الي .

مسـألة :

وان كان الورثة ثلاثة فشهد اثنان على واحد انه قد عفا فشهادتهما باطلة لا تجوز لانهما يجران الى انفسهما .

فان ادعى ذلك القاتل غرم له ثلثي الدية وغرم هو للمشهود عليه ثلث الدية .

وان لم يدع شهادتهما فلا حق للشاهدين في الدية ولا من القصاص وللمشهود عليه ثلث الدية .

وكذلك لو شهد انه صالح على مال فشهادتهما باطلة والمال فيه كما وصفت لك .

وأما قولنا فان شهادة الواحد والاثنين في ذلك جائزة من قبل انا نقول ان الولي الطالب بالدم الذى اصيب عمداً الخيار ان شاء قبل الدية وان شاء قتل .

مسـألة :

ولو شهدا علىواحد من الورثة بعينه انه أخر القاتل يوما الى الليل على الف درهم فان ذلك لا يكون عفوا ولا مال له .

وان شهدا انه اخذ الالف درهم على انه قد عفا عنه يوما الى الليل فهذا عفو وصلح جائز وللورثة حصتهم من الدية .

بـــــاب

في عفــو بعض الاوليـــاء واقتصــاص بعضــهم

واذا كان الدم بين اثنين فعفا احدهما ثم قتل الآخر ولم يعلم بالعفو أو علم ولم يعلم ان الدم قد حرم فقول ان عليه الدية كامله ويحسب له من ذلك حصته من دم المقتول الاول وتكون الدية على عاقلته اذا قتله ولم يعلم بعفو الولي الآخر .

واما اذا قتله بعد العلم فقول عليه القصاص وله نصف الدية من الاول .

مســـــألة :

قال اصحاب أبى حنيفة اذا عفا أحد الشريكين وقتل الآخر مع علمه بعفو الثانى فانه يجب عليه القصاص .

قال الشافعى بانه لا يجب الا ان يكون حكم الحاكم الدليل للاول على هذا للاول ان هذا اسقاط لا يلحقه الفسخ فوجب ان لا يقف على حكم الحاكم الدليل عليه الطلاق .

ولان سقوطه بعد عفو كسقوطه بعد عفوه هو ومعلوم انه اذا قتله بعــد ما عفا عنه وجب القصاص وكذلك ها هنا .

مســـــألة :

بلغنا ان عمر بن الخطاب استشار بن مسعود في دم عمد عفـــا عنه بعض الورثة فقال عبد الله قد احيا هذا بعض النفس فلا يستطيع بقية الورثة ان يقتلوا ما عفا عنه فان لمن لم يعف حصته من الدية . قال عمر وانا ارى ذلك .

مســـــألة :

واذا أقام رجلان البينة على رجل انه قتل اباهما عمدا ثم قتل احدهمـــا القاتل قبل القضاء عليه أو قبل ان تقوم البينة فقال الآخر قـــد عفوت أو كنت

صالحت فعن بعض الفقهاء انه لا يصدق على اخيه في ذلك فان أقام بينة على العفو أو الصلح كان لولي الدم الآخر الذى اقتص منه ان يأخذ المقتص بنصف الدية .

مسألة :

في الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم لاهل القتيل ان يتحجر والأدنى فالأدنى وكذلك ان يقتل القتيل وله ورثة رجال ونساء يقول فأيهم عفا عن دمه من الاقرب فالاقرب من رجل أو أمرأة فعفوه جائز لقوله يتحجروا يعنى يكفوا عن القود وفي هذا الحديث تقوية لاهل العراق لانهم يقولون لكل وارث ان يعفو عن الدم من رجل أو امرأة اذا عفا بعضهم سقط القود عن القاتل واخذ الورثة حصصهم من الدية .

وأما أهل الحجاز فيقولون انما العفو والقود الى الاولياء خاصة وليس للورثة الذين ليسوا باولياء من ذلك شيء لقوله تعالى:﴿ **فقد جعلنا لوليه سلطانا** ﴾ .

بـــــــأب
في ســـــقوط القـــــود بمشاركـــة من لا قـــود عليـــة

محمد بن محبوب في عبد وحر قتلا حرا عمدا في نايرة بينهما فاختار اولياء المقتول ان يقتلوا الحر فاذا اختاروا قتل الحر اتبع ورثة المقاد العبد برقبته أو بقيمته ولسيد العبد الخيار في ذلك •

فان اختار اولياء المقتول العبد فقتلوه على الحر ان يؤدى الى اولياء المقتول نصف الديـــــــة •

فان كان قيمة العبد تزيد على نصف دية الحرد رد ورثه المقتول على سيد العبد ما زاد على قيمته على نصف الدية من الحر •

مســـــألة :

وان قتلاه فتكاً فاختار اولياء المقتول الدية فان على الحر نصف ديـــة اخيهم ويأخذوا رقبة العبد أو قيمته فان جاوزت قيمته نصف دية الحر لم يكن لورثـــة المقتول منه الا نصف دية صاحبهم ويمسك عبده فذلك له اذا جاوزت قيمته نصف دية الحر واختار القوم الدية على القود •

مســـــألة :

واذا قتل رجلان رجلا احدهما عمداً والآخر خطأ ولا يدرى بأى الضربتين مات فهذه شبهة ويلزم المتعمد نصف دية عمد وعلى المخطىء نصف دية خطأ لان الحدود تدرأ بالشبهات •

مســـــألة :

وان قتله رجل وصبى فاختار أولياؤه الرجل فذلك لهم ويأخذوا اولياء المقتول الآخير نصف الدية من عاقلة الصبى وكذلك المعتوه وقول يسقط القود عن البالغ حيث دخل الصبى فيه لانه دخل خطأ قال والاول أكثر •

وكذلك ان قتلاه خطأ قال والاول أكثر •

وكذلك ان قتلاه خطأ فالدية على عاقلتهما وكذلك ان قتل بالغان احدهما عمداً والآخر خطأ فعلى المتعمد القود ولاوليائه نصف الدية على عاقلة المخطىء .

وقول يسقط القود وفي موضع فان قتله رجل وصبى فالجواب فيها كالجواب في الاولى الا ان الشافعى يخالف في هذه المسألة ويوجب على الرجل القود وعلى عاقلة الصبى الدية .

قال الكوفيون من اصحاب ابى حنيفة انه لا قود على واحد منهم وعلى البالغ لمشاركته الدية في ماله الدية دون العاقلة.

وفي المختصر ان الخيار لاولياء المقتول ان شاءوا اخذوا نصف الدية من البالغ والنصف من عاقلة الصبى وان شاءوا قتلوا الرجل من بعد ان يأخذوا نصف الدية من عاقلة الصبى .
فان قتله رجل وسبع فالجواب في هذه واللتين قبلها واحد .

مسألة :

واذا قتل رجل وصبى ومعتوه رجلا فانما يلزم فيه الدية اثلاثا على الرجل ثلث الدية وعلى عاقلة الصبى ثلث وثلث على عاقلة المعتوه ولا قود فيه وانما الخيار لاولياء المقتول اذا كان الذين قتلوه بالغين .

مسألة :

فان قتله والده ورجل معه بطل القود عن الآخر وعلى القاتل مع والده نصف الدية .

وفي موضع واذا اشترك الاب والاجنبى في القتل انه لاقصاص عليه لغير الاجنبى .

قال الشافعى بانه يجب عليه القصاص الدليل للاول انه شاركه في القتل من لا يجب عليه القود بنفس الفعل فوجب ان لا يجب قصاص على الآخر كالخاطىء والعامد .

بـــــاب
مـا قيـل في القتيـل اذا لم يؤخـذ به قـود ولا ديـة

يقال للقتيل اذا لم يقتل به ولم يؤخذ منه دية فذلك المطل والطل للديـات والقصاص وابطالها قـــال :

تلكـــم هريـــرة لا تجـــف دموعهـــا
اهريـــر لـــيس ابـــوك بالمطـــلول

أى لا ينسى دمه ولا تبطل ديته •

فصـــل :

يقال طل دم فلان اذا بطل فلم يثار به والطاء مضمومه •

قال فمالبثا في معركة الحرب ساعة •

وطل العمرى في الوغاد مواهما•

مســـألة :

وكذلك شايط دمه اذا هدر فلم يقدر على تاره قال الاعشي :

قـد يطعن العير في مكنـــون فائلـــة
وقـد يشـــط علـى ارماحنـــا البطل

العير حمار الوحش والاهلى والجمع الأعيار والعيوراء ممدود جماعة منه ومكنون الفايل الدم الذى في العرق والفايل عرق في الفخذ عليه أكثر اللحم لحم الفخذ وهو النسا الساق •

والمعنى انا نصرنا بالطعن نضع رماحنا حيث نشاء وقوله يشيط على ارماحنا البطل أى يذهب دمه هدراً فلا يقدر علينا في طلب ثاره لعزنا ومنعتنا •

مسـألة :

قال الكسائى يقال ذهب حصراً مصراً وذهب قطرا اذا بطل وذهب دمه فرغا أى هدرا باطلا قال شعرا :

ان تك اذوادا اخذن ونسوة
فلم يذهبوا فرغا بقتل حبال •
حبال اسم رجل •

قالت كبيشة أخت عمر بن معدى كرب شعرا :

فان انتم لم تثأروا وابتديتم
فمشوا باذان النعام المصلم

ابتديتم افتعلتم من الدية أى اخذتموها وقولها فمشواباذان النعام المصلم الذى لا اذان له أى ان قبلتم الدية فكونوا صما فان الناس لابدلهم من الحديث بما قبلتم والنعام لا تسمع •

قال علقمه شعرا ابثتك ما يسمع الاصوات مصلومة •
وقيل امسوا اذلاكما يمسي من صلمت اذناه •
وقال آخر •

فاصبحت قد حلت يمينى فادركت
بنو ثعل نبلى وراجعنى شعرى

يقول ادركت ثأرى فحلت يمينى وكان أقسم لا يشرب خمراً ولا يمس طيبا•

وكذلك كانت العرب تفعل اذا قتل لها قتيل تحلف لا تشربخمرا ولا تمس طيبا ولا نساء ولا لذة •

مسـألة :

ويقال اذا ذهب دم الرجل هدرا قيل ما كيل دمه ويقال كيل فلان بن فلان اذا قتل به •

مسـألة :

يقال غضبت لفلان اذا كان حيا وغضبت بفلان اذا كان ميتا •

مسـألة :

يقال عارنى الرجل يعيرنى ويعورنى اذا اعطانى الدية والاسم العـيرة وجمعها عـير •

ويقال عرت فلانا فانا أعيره والاسم العيره وجمعها عير •

ويقال عرت فلانا فانا أعيره وبعض يقول اعوره اذا تبعته •

قال الهزلـى :

ماذا يعير اننى رفع عوايلها ــ لا يرقدان ولا يوسي لمن رقدا •

اى مـاذا ينفعهمـا •

مسـألة :

ويقال ذهب فلان يعير أهله أى ينفعهم •

مسـألة :

ويقال عند بنى فلان تبل وطايلة ودخل ووبرة وثأر وضغينة وحقد وحسكة وضب ودمر وغل كله واحـد •

قال في التبـل •

وفي الحى أقطان لنا وتبول •

جمع تبل يقال تبلى عند بنى فلان • وقال في الدخل • قوم اذا ما ركبوا الخيـولا •

حسبت جنا طلبوا الدخـولا •

الدخـول جمـع دخل •

وقـــال في الوبرة •

واللـــه لم يحن لم يدع احدا •

الا فثلث فنيت لنا بنى الوبر •

وقال في الوغم وثنايذودك في بنى اسد •

وغم لخالك أكبر الوغـــم •

مســـــألة :

كانت العرب تقول اذا قتل القتيل فلم يثأر به يخرج من هامته طائر يقال له هامه فيصيح ليلته على قبره فيقول اسقونى اسقونى فاذا ثار به انقطع ذلك الصـــــوت •

قـــال بعضـــهم •

يا عمر ولا تدع شتمى ومنقصتى اضربك حتى تقول الهامة اسقونى •

قـــال آخـــر •

وتركت عمرواً ليتنى •

من قبل ذلك كنت هامة يا هامة تدعو الصدى •

بين المشعر واليمامة •

ويسمون أيضا ما يخرج من هامة الميت صدى وكل ذلك كـان يخيل للعرب وقد جاء عنهم في اشعارهم •

قـال توبـــة بن الحمير •

ولو ان ليلىالاخيليه سلمت •

على وفوقى جندل وصفائح •

لسملت تسليم البشاشة اوزقا •

اليها صدى من جانب القبر صايح •

مسـألة :

الزقا صوت يسمع من قبر القتيل عندهم • ولعمر بن قعاش المرادى •

ومات وفي برديه سبعون فارساً •

وجلد مجدا بالكناين باقيـا •

يصف رجلا مات وقد قتل سبعين فارسا وفات باثارهم فلم يدرك بها والكناين كان العرب اذا اسر الرجل شريفا فافتدى جز ناصيته فجعلها في كنانته يريـد نواصي من اسـر •

مسـألة :

والعرب تقول دم فلان في ثوب فلان اذا قتله فلم يدرك بثأره فذلك قـول الهذلـي •

شـعرا :

تـبرأ من دم القتيـل وبـره

وقـد علقت دم القتيـل ازارهـا •

مسـألة :

ويقولون لمن ترك الطلب بثأره تركوا بصائرهم •

وهى دم القتيل قال :

زاحوا بصائرهم على اكتافهم •

وبصيرتى يعدو بها عبد ولا •

يعنى دم ابيهم جعلوه خلفهم •

يسمى الرجل بطلا لانه يبطل عنده الدم فلا يقدر على الانتقام منه •

بـــــاب
في الديـــة واصلهـــا وشرحهـــا

قضي رســـول الله صلى اللـــه عليـــه وسلم في الديـــة على أهل القرى بالورق والذهب عينا مسمى لازيادة فيه فاتبعنا قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه ولكنه كان يقومه على اسنان الابل فاذا غلت رفع من قيمتها بقدر مابلغ.

واذا هانت خفض من قيمتها على قدر ما بلغ ثمنها فقضي على أهل القرى بالـــورق والذهب .

وعلى أهل الشاء نحو ذلـــك .

وكان ذلك الزمان فيما يرون كل بعير عشرون شاة من البقر لكل بعير بقرتان.

مســـــألة :

روي عن عمر بن الخطاب رحمه الله انه جعل دية الحر المسلم على أهل الابل مائة من الابل وعلى أهل البقر مائتى وعلى أهل الغنم الفى شاة وعلى أهل الدنانير ألف دينـــار .

وعلى أهل الدراهم عشرة آلاف درهم وفي رواية وكان الدينـــار على عهده عليه السلام صرف اثنى عشر .

وعند أبى حنيفة عشرة دراهم. وروى عكرمة عن ابن عباس انه عليه السلام جعل الدية اثنى عشر الف درهم .

وفي الجامع والدية في النفس مائة من الابل وقد فرضها المسلمون اثنى عشر الف درهم كل بعير مائة وعشرون درهما .
وقد رد قوم خبر ابن عباس .

الاصل في الدية مائة من الابل وقيمتها في الغلا والرخص اذا رخصـــت خفضت واذا غلت رفعت واذا اصطلحوا على غيرها جاز ولا تنازع في ذلك .

وقول كانت على عهد النبى عليه السلام مائة بعير لكل بعير أوقيه فذلك اربعة آلاف فلما غلت الابل ورخصت الورق جعلها عمر أوقيتين فذلك ثمانية الاف •

ثم لم تزل الابل تغلو وترخص الورق حتى جعلها اثني عشر ألفاً أو ألف دينـــــــار •

وقول توفي رسول اله صلى اله عليه وسلم والدية ثمانمائة دينار فخشي عمر الاختلاف من بعده فجعلها اثنى عشر ألف درهم أو الف دينار •

وقول حكم النبى عليه الصلاة والسلام بالدية مائة من الابل ولم يصح عنه انه حكم بذهب ولا ورق •

مســـــألة :

اختلف قومنا في الدية قال اصـــحاب أبى حنيفـــة عشرة ألاف درهم وزن ســـــبعة •

قال الشافعى اثنى عشر ألفا واختلف الرواية عن عمر فروي انـــه قضي بعشـــرة آلاف •

وروي انه جعلها اثنى عشـر ألفـــا •

قال بعضهم يجوزان يكون قد جعل وزن اثنى عشر ألف وزن ستة أو دونها أو فوقها بزيادة كقضاء زياد على أهل الكوفة بعشرة ألاف وكان وزنهم سبعـــة وقضي على أهل الورق اثنى عشر الفا وكان وزنهم ستة •

مســـــألة :

فان قيل روي عنه انه قضي من قتل خطأ فديته مائة من الابل ثلاثون ابن مخاض وثلاثون بنت لبون وعشرون حقه وعشرون ابن لبون ذكر •

قيل له خبر رواه عمر بن شعيب عن ابيه عن جده وهو صحيفة وقد روى ابن مسعود قال قال النبى صلى الله عليه وسلم : « في دية الخطأ عشرون حقه وعشرون جذعه وعشرون بنت مخاض وعشرون بنت لبون وعشرون ابن مخاض »•

واجمع من قال بهذا ان لا فرق بين ابن لبون وبين ابن مخاض •

والدية في الابل مائة من الابل فاذا كانت الدية مغلظة أخذت ثلاثا ثلاثون حقه وثلاثون جذعه واربعون خلفه في بطونها أولادها على خمسة اجزاء ثمان من الجذع وثمان من الثنيان وثمان من الربعان وثمان من السدس وثمان بازل عامها•

مسـألة :

والمخففة على أربعة اجزاء وخمس وعشرون بنات مخاض وخمسة وعشرون بنات لبون وخمس وعشرون حقه وخمس وعشرون جذعه •

مسـألة :

ودية الخطأ على خمسة اجزاء عشرون بنات مخاض وعشرون بنو لبون وعشرون بنات لبون • وعشرون حقه وعشرون جذعه •

وفي موضع بقيمتها في الغلا والرخص فاذا رخصت خفضت واذا غلت رفعت •

سـألة :

في صفة البعير الواحد في دية شبه العمد قال ربع جذعه وربع حقه وربع بنت لبون وربع بنت مخاض وهو أجمع القول •

وقول نصف بنت مخاض ونصف جذعه وهو ان يأخذ نصف الاعلى ونصف الاسفل ويترك الاوسطين وتركت الاعلى والاسفل •

وكذلك ان كان بعيران ان شئت اخذت الاوسطين وان شئت اخذت الاعلى والاسفل وكذلك ان كن ثلاثة اسنان كان الوجه ان يكون من كل سن ثلاثة ارباعه وان شئت اخذت بنت مخاض وجذعه ومن كل سن ربع من هذه الاسنان والله أعلم •

مسـألة :

عن أبى معاوية الدية عن ثمن نفس الحر دون المملوك يقال منه وداه يديه دية جعلت الهاء في المصدر عوضا من الواو الناقصة من وديت وكذلك المصدر فيما أوله واواذا انتقصت زيدت في آخره عوضاً منها مثل وعدت عدة ووزنت زنة وقال جميل •

وكيف ولا يوفي دماؤهم دمى •

أى وكيف يقتلونى •

مسـألة :

ويقال للدية العير لانها تعير من القود الى الرضي •

روي ان النبي عليه السلام قال لرجل : « قتل له حميم فطلب القود لا تقبل العير » •

قال الشاعر :

لنجد عن بايدينا انوفكم

ببرامة ان لا تقبلوا العيرا •

أراد الدية •

الكسائي العير اسم واحد وجمعه اعيار أبو عمرو والعير جمع عيره •

بـــــاب
في الابـــل واســـنانها وبيـــان ذلـــك

يقال لا تسبوا الابل فان فيها رقوا الدم أى تعطى في الديات فيحقن بهـــا الدمـــــا .

ويقال ارقا الله تعالى الدما أى اباح الله له قوما يطلبون قومه بدم فيقتلونه بصاحبهم ويقال في الدعا على الانسان لا يرقى الله دمعه اذا دعا بطول البكا .

ويقال رقا الدم يرقى رقوا اذا انقطع والترقوه ما ارتقأت به الدم أى قطعته ويقال رقا في الدرجة يرقا رقيا ورقيت الصبى ارقيه ورقأت دموعه رقوا رقوا اذا انقطعت دموعه .

قـــــال زهـــير :

ومـن هـــاب أســـباب المنيـــة (١) تلقـــه
ولـــو رأم أســـباب الســـماء بســـلم

والسلم يؤنث ويذكر .

قال تعالى : ﴿ **أم لهم سلم يستمعون فيـــه** ﴾ .

وقـــال آخر لنا سلم في المجد لا تبلغونها .

وليس لكم في سورة المجد سلم .

مســـــألة :

قال الشاعر يصف ابلا اخذت في دية :

فجـــاءت كســـن الظـــبى لـــم أر مثلهـــا
ســـنا قتيـــل أو حلوبـــة جائـــع

أى هى ثنيـــان .

وقوله كسن الظبى ان الظبى أخر سنه ان يكون ثنيا في السنة الثانية ثـم لا يزال ثنيا حتى يموت .

---

(١) في ومن هـــاب اســـباب المنايـــا يبلنه .

مسـألة :

وجدت ان ابن مخاض لسنة .

وابن لبون لسنتين .

وحق لثلاث سنين .

وجذع لاربع سنين .

والثنى لخمس سنين

وربـاع لست سنين .

والسدس لسبع سنين والبازل لسبع سنين والمخلف لتسع سنين وليس له بعد الاخلاق سن .

ولكن يقال بازل عام وبازل عامين ومخلف عام ومخلف عامين وكذلك مازاد .

مسـألة :

عن أبى على في القاتل اذا ورث الدية بعد أن سلمها أو قبل ان يسلمها فله أخذها (١) .

---

(١) قال عبد الباقى محمد على بن عبد الباقى في اسنان الابل شعرا :

مخاض لبون ثم حق وجذعه ثنى رباع ثم سدس وبازل

ومخلفة جاءت لتسع كوامل سنين فسلنى قداتيك المسائل

بـــــاب
في مـــدة الديـــات وادائهـــا وغـــير ذلـــك

والمدة في دية الخطأ ثلاث سنين رأس كل سنة يحل ثلث الدية الكبرى على العاقلة • وكذلك قيل كل شيء من الخطأ يبلغ نصف عشر الدية فهو على العاقلة في سنة وكذلك على الجاني في الخطأ اذ لزمته الدية في ماله •

مســـــألة :

وبلغنا ان عمر بن الخطاب رحمه الله أول من فرض العطا وجعل الدية في ثلاث سنين كل ثلث في سنة •

مســـــألة :

وما زاد على ثلث الدية فانه يؤخذ في سنة أخرى الى ما بينه وبين السنتين• ثم القضاء في سنة اخرى الى تمام الدية •

مســـــألة :

وفي الأثران كل من لزمته دية الخطأ أو ضـــمان أو غير ذلك فهى في ثلاث سنين الا ان يكون في ذلك صلح •

مســـــألة :

وقيل دية العمد حالة لا مدة فيها وقد مدد المسلمون أيضا في دية العمـــد ثلاث سنين والله أعلم •

قال الله تعالى فاتباع المعروف ان يقبل فيه ميسوره وينظر فيما عسر عليه وأمر الطالب ان يتبع قوله الدية بالمعروف برفق لصاحبه وأمر المطلوب ان يؤدى اليه باحسان قال الله تعالى : ﴿ **ذلك تخفيف من ربكم ورحمة**﴾يقول تخفيف من القـــل اذا قبل منـــه الارش •

مسـألة :

وقيل ان مدة الدية التامة الكاملة في الخطأ وعلى قول في العمد والخطأ ثلاث سنين فالثلث الاول من أول السنة الى آخرها والثلث الثانى من أولها الى آخرها والثالث كذلك وانما تؤدى في كل سنة ثلث قيل وفي كل شهر أم الذى لزمه بالخيار .

قال اذا أداها في السنة كان له ذلك وعلى قول من يقول ان دية العمد معجلة يراها بمنزلة المحكوم عليه بادائه على من لزمه .

بـــــاب
بيـــان ديـــات جســـد الانســـان

وقيل كل جارحة من البدن واحد ليس فيها غيرها فلها الدية كاملة .
وكل جارحتين في البدن فلكل واحد منهما نصف الدية .

مســـــألة :

فللنفس الدية كاملة .
وفي اللســان الديــة كلــه .
واذا ذهب الكــلام فلـــه الديـــة كاملــة.

وفي الانف الديـــة كاملة وان قطع مـأرن الانف فالديـــة كاملــة .
وفي الذكر الديـــة كاملـــة .
واذا ذهب جماعــة بجنايـــة فالديـــة كاملـــة .
واذا لم يستمسك بوله فلـــه الديـــة كاملـــة .

مســـــألة :

وفي اللحية الديــة كاملــة وان نبتت فسوم والمدة سنة .
وفي الصلب الدية كاملــة اذا انكسر وانحـــدب واذا امتنع الحمـــل فالديـــة كاملـــة .

مســـــألة :

واذا ذهب العقل فالديـــة كاملـــة .

وكذلك اذا ذهب السمع والبصر وفي العينين الديـــة كاملــة لكل واحد نصف الدية وفي الاجفان الدية ولكل شفر ربع الديـــة وكذلك في الحاجبين والاذنين واليدين والرجلين لكل جارحة من هذا نصف الديـــة .

مســـــألة :

وفي شعر الرأس اذا لم ينبت الديــة كاملة وانبت فسوم عدلين وفي الاسنان كلها الديـــة كاملـــة .

مسـألة :

ولكل جارحة مما له نصف الدية مثل العين والحاجب والأُذن واليد والرجل اذا لم يكن فيه غيرها وكانت الاخرى انما ذهبت في سبيل الله أو بعلة ذهبت منها بلا ان يأخذ لها ارشا فلها أيضا اذا ذهبت بجناية الدية كاملـة وسنفسر ذلك جارحه جارحة ان شاء الله .

مسـألة :

وكل نافذة في عضو فلها ثلث دية ذلك العضو كائنا ما كان من الاعضاء وخرم الاذنين وشترهما سواء ثلث ديتها ونافذتها ثلث ديتها .

والنافذة في الجنبين ثلث الديـة .

والنافذة في البطن ثلث الديـة .

والنافذة في الحلقوم ثلث الديـة .

مسـألة :

وكل جارحة اصيبت فذهبت كلها وخلعت ثم قطعت أو قطعت وهى ميته ذاهبة فلها ثلث الديـة .

مسـألة :

والموضحة في مقدم الرأس خمسة ابعره وهى نصف عشر الديـة .

والهاشمة ضعفها عشرة ابعره وهى عشر الديـة .

والمنقله خمسة عشر بعيرا على ما بلغنى عن النبي صلى الله عليه وسلم وهى عشر ونصف في الدية والمأمومة ثلاثون بعيراً ضعف الهاشمه .

والجايفه وهى التى تصل الى الجوف ثلث الديـة باجماع .

وقيل لا تكون الا في البطن والظهـر والجنبين .

وروى ان النبي صلى الله عليه وسلم أوجب فيها ثلث الديـة .

بـــــاب
في مــوت الجـــارح والمجــروح قبل الآداء

واذا قتل رجل رجلا عمداً ثم مات القاتل من قبل ان يقتص منه فان لورثة المقتول الدية في مال القاتل وهو قول أبى على وبه يقول الشافعى .

الحجة قوله عليه السلام « من قتل له قتيل فأهله بين خيرتين » وقول اذا كان عليه القود ثم مات من بعد ان صح اقراره قبل ان يقتص منه فقد بطلت الدية وليس الا القود قال أبو حنيفة لا تجب في ماله والرأى الاول أحب الى .

وهذا الاخير نظر الشيخ أبى محمد لان لهم في الاصل القود بالشخص فاذا عـــدم ســـقط .

مســـــألة :

رجل جرح رجلا جرحا عمداً أو خطأ ثم بقي الجارح مع المجروح زمانـــا لا يطلب اليه شيئا حتى توفي الجارح ثم طلب المجروح حقه الى ورثته انه لاشيء له عليهم الا ان يكون الجارح في حد لم يكن المجروح يقدر عى طلب الانصاف .

وقول عن هاشم ومسبح انه ليس للمجروح في مال الجارح شيء وان كان المجروح هو الهالك كان لورثته الارش على الجارح .

وقال الآخر منهما اذا لم يطلب المجروح الى الجارح شيئا حتى مـــات المجروح فلا يلزم الجارح شيء لورثته .
وان مات الجارح فلا سبيل في ماله للمجروح ولا لورثته .

قال أبو عبد الله لا أبطل جرح المجروح وان مات الجارح ففي ماله ارش هذا الجرح للمجروح وان مات المجروح فان لورثته الخياريين القصاص والارش.

وكذلك ان مات المجروح ولم يطلب لم يكن لورثته في ذلك مطلب الا ان يصح انه كان يطلب حتى مات الجارح أو المجروح .

مسـألة :

وعن أبى على اذا مات المجروح بعد موت الجارح من جراحته تلك فـان الدية كاملة في مال الجارح وذلك ان الجرح كان فيه القصاص فلم يطلب اليـه حتى مات والنفس عندنا غير الجرح •

وقلت ان مات بعد ان برىء فطلب الورثة ديته فما نرى لهم شيئا •

وفي الضياء قول ان لم يأخذ دية حتى مات فليس لورثته الا دية نفسه •

وان رفع في جراحته الى الحاكم وهو حى حكم له بدية كل جرح جرحـه واذا لم ترفع حتى مات فليس له اذاً ديـة •

مسـألة :

والمجروح اذا مات بغير تلك الجناية أو قتل قبل ان يقتص بجرحه لم يقم الاولياء مقامه لان الله لم يجعل لهم في الجروح حقا •

الدليل لو انهم عفوا لم يصح عفوهم مع وجود المجروح باتفاق الامة ففى الاجماع ان الحق له والجروح والدماء لا تورث والقائل ان الدماء تورث محتاج الى دليـل •

بـــــاب
في توبـــة القـــاتل ومـــا يلزمـــه

مســـــألة :

ومن تعمد لقتل مؤمن ثم تاب وندم واعطى الحق من نفسه واقر لولي الدم فان قتله فقد أخذ حقه منه وبرىء المأخوذ منه .

فان ترك القصاص ونزل الى الدية فذلك له ويبرأ المطلوب اذا أدى مـــا عليه من ذلك وان عفا عنه وأبرأه ولم يأخذ منه شيئا ففي ذلك الفضل العظيم والدرجة الرفيعة وهو قول الله تعالى﴿ **فمن تصدق به فهو كفارة له**﴾وفي ذلك خلاص للمعفى عنه اذا شهد الله له بصدق التوبة وعليه الكفارة .

مســـــألة :

فان قتل جماعة رجلا عمداً فأراد أحمدهم التوبة .

فان قتلوه على الفتك قتلوا جميعا وعليه اذا أراد الخلاص ان يقيد نفسه اذا كان عمدا على سبيل الفتك .

وان كان على سبيل النائره فللاولياء الخيار فان شاءوا قتلواه وكـــان على الباقي من القاتلين رد الدية على ورثة المقتول الآخر .

وان شاء اولياء المقتول الاول اخذوا من هذا التائب حصته ما يقع عليـــه من الدية ليس عليه غير ذلك .

بـــــاب
في كفـــــارة القتـــــل

قال الله تعالى : ﴿ **ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة فمن لم يجـد فصـــيام شـــهرين متتـــابعين** ﴾ .

فعلى القاتل في العفو واذا أعطى الدية ان يعتق رقبة مؤمنة فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين ولم نسمع في ذلك باطعام لمن لم يقدر على الصيام وقد امتنع قوم من تسمية ذلك كفارة لانه لا ذنب لـــه .

مســـــألة :

والرقبة المؤمنة مصدقة بتوحيد الله قد صلت الخمس ذكرا أو انثى كـل ذلك جائز في الانثى والذكـــر .

وفي موضع قول مسلم وصالح رقبة مؤمنه من أهل القبلـــة .

وقيل ان ضماما قال حتى يعتق رقبة مؤمنة كما قال الله وذلك يقر واللـه أعلـــم .

وقول يستحب لمن لزمه عتق رقبة مؤمنة عن دم ان ينسب عليه الاسلام ويأمره بقبوله فاذا قبل اشتراه واعتقه .

فان تم على ما قيل من الاسلام كان له وان نكث كان عليه وذلك حسن لمن أمكنـــه ان شـــاء اللـــه .

مســـــألة :

أبو محمد فان اعتق غلاما له غائبا في حدود عمان لم يجزه حتى يحضر ويعلمه انـــه قـــد اعتقـــه .

مســـــألة :

ومن أقر على نفسه بالقتل فاقاد نفسه فاذا قتل فلا كفارة عليه وكفارته اقادته لنفسه وانما عليه الكفارة اذا عفى عنه أو قبل منه الديـــة .

قال أبو محمد مثلـــــه .

مسـألة :

ولا يجوز عتق اليهودى والنصرانى عن كفارة القتل لقوله تعالى : ﴿ **فتحرير رقبـة مؤمنـة** ﴾ .

مسـألة :

واذا امرت امرأة رجلا أن يضرب لها خادمتها فضربها فماتت فعليهما الكفارة جميعا يعتق كل واحد رقبـة .

فان لم يقدرا على العتق صام كل واحد منهما شهرين فان لم يقدرا فاطعام ستين مسكينا قال أبو الموثر الله أعلم غير ان الذى أقول به ان اعتقا جميعا رقبة واحدة رجوت ان يجزى عنهما واما الصيام فنعم .

وأما اطعام ستين مسكينا فالله أعلم .

مسـألة :

ومن قتل عبد نفسه أو أمر به فعليه التوبة وعتق رقبة فان لم يجد فصيام شـهرين .

وقيل لا يجزى الا ان يعتق رقبة مثل قيمة العبد الذى قتل .

وقول لا يجزى عنه ولو اعتق غلامين أو أكثر حتى يكون مثل قيمة المقتول حتى يعتق رقبة مؤمنة واحدة كمثله .

وقول اذا اعتق رقبة تامة اجزى عنه .

مسـألة :

واما اذا قتل عبد غيره فليس عليه الا ثمنه لسيده والتوبة الى الله عز وجل ولا عتق عليـه .

وقول عليه العتق وبـه اخذنـا .

مسـألة :

واذا أمر السيد بضرب عبده فمات من ذلك فعلى السيد كفارة وعلى كل واحد ممن قتله كفارة وكذلك من أمر بـه .

مسـألة :

ومن ضرب امته فاسقطت فلا شيء عليه الا التوبة .

وان خرج حيا ثم مات فعتق رقبة وان ضرب امة غيره فأسقطت فعليه لسيدها نصف عشر ثمنها وان خرج حيا ثم مات فعليه ثمنه .

مسـألة :

محمد بن محبوب من قتل ذميا فعليه الدية ولا عتق عليه .

ومن قتل يهودية اعتق مثلها ويستغفر ربه .

ومن أمر رجلا يضرب خادمه فضربه الرجل فمات الخادم .

فليعتقان جميعا قال ذلك ابن محبوب قال أبو جابر محمد بن علي على كل واحد منهما عتق رقبة .

مسـألة :

اختلف اصحابنا في وجوب الكفارة على قاتل العمد فأوجبها بعضهم ولعل حجتهم انها اذا أوجبت في الخطأ ففي العمد أحرى انه تجب وبه قال الشافعى واحتج بظاهر الاية ﴿ **وان كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة الى أهله وتحرير رقبة مؤمنة** ﴾ ولم يفرق بين عمد ولا خطأ وقال بعضهم لا كفارة في ذلك وبه قال أبو حنيفة والله أعلم .

بـــــاب
البـــراءة والخـــلاص من الديـــات

أبو الحوارى فيمن جرح رجلا جرحا ثم استحله منه فاحلـــه فلم يقس الجرح ويعرف كم يقع له ولم يعلم من صاحب الجرح رجوعا حتى مات احدهما فالدما والفروج لا يجوز الحل فيها الا من بعد الاقرار لاهلها بها فاذا كان قد استحله ولم يقر له ان ذلك الجرح منه ثم رجع يطلب اليه جرحه فعليه ارش ذلـــك الجـــرح •

فان كان أقر له بالجرح ولم يعرف قياسه فاحل له وهو لا يعرف كم ارش ذلك الجرح ثم رجع يطلب •

فقول له الرجعة في ذلـــك •

فان كان استحله الى ارش مائتى درهم وارشه مثل أو أقل فاحله لم تكن لـــه الرجعـــة بعد ذلـــك •

بـــــاب
الصـــلح في الديـــة والارش والقصـاص

عن أبى علي فيمن جرح رجلا جرحاً ثم صالح عليه ثم رجع يقول لم أعلم كم يبلغ ارشـــــه •

فانا نرى له الرجعـــة مـــا لـــم يعلـــم •

مســـــألة :

فان صـــالح الجارح على أكثر من دية الجرح ثم احتج انى لم أعلم •

قال بعض الفقاء ان كان الجرح عمدا فالصلح جائز وان كان خطأ فالصلح منتقض ويرجع عليه بما فضل عن دية الجرح ان كان صالحه على دراهم وان كـان صـالحه على مـال أو متـاع فهو جـائز •

مســـــألة :

وكذلك ان صالحه على أقل من حقه على متاع أو مال فذلك جـــائز وان صالحه على دراهم فله الرجعة كان الجرح خطأ أو عمداً •

مســـــألة :

ومن قتل رجلين احدهما عمدا والآخر خطأ ثم صالحهما على مائـة الف فطلب صاحب العمد الفضل على دية الخطأ فقيل ان صالحه على دراهم أو دنانير تزيد على ديتها فانما لصاحب الخطأ دية صاحبه والباقى لصاحب العمد •

وان صالحه على مال أو عروض فهو بينهما نصفان •

مســـــألة :

ولا يجوز الصلح في جراحة لم تبرأ ولا يجوز لاحد الدخول على قوم في هذا لقول النبي صلى الله عليه وسلم : « لا قصاص يخرج حتى يبرأ » •

واذا دخل القوم في جراحة بينهم حتى اقتص بعضهم من بعض بعد قياس جراحتهم فهو على ولايته لان هذا حقوق للعباد .

وقد قيل عن منير انه كان يعطى القصاص والله أعلم .

ولا نرى هذا مثل الحدود في القتل وغيره من الحـــدود التى لا تقوم الا بالائمـــــة .

مســـــألة :

واذا نزلا الى الصلح فاصطلحا صلحا وابرأه الى قيمة معلومة ما يعلـم الجارح انه قد دخل ما عرفه وشرط عليه ما استحله منه في جملـــة ذلك اللفظ فانـــه يبرأ على هـــذه الصفـــة .

مســـــألة :

ومن قتل رجلا عمداً وطلب الى أوليائه أخذ الدية منه فقالوا لا نأخذ منه الا اربعين الفا أو مائة ألف فلهم ان يطلبوا ما شاءوا والا قتلوا .
وان سموا بالديات فليس لهم الا دية واحدة .

وان كان القاتل مستحلا لقتله فان السنة ان يقتل ولا يقبل منه شيء وكان مالك وقتاده يقولان لهم ان يصالحوا على ثلاث ديات .

مســـــألة :

ومن أمر بقتل رجل ادعى اولياؤه الى ان يعطى ديتين أو ثلاثا وقبلوا ذلك منه فقول انه يثبت له عليهم ذلك وقول لا يثبت عليه وليس لهم الا دية واحدة ولكن يؤمر ان أراد ان يفعل ذلك ان يقول اعطيكم كذا ولا يقول اعطيكم ديتين ولا ثلاثـــــا .

بـــــاب
الخنـــــاثى واحكـــامهم في الدمـــــا

فان قتل الخنثى رجلا فأراد اولياء المقتول قتله قتلوه واخذ من ماله ربع الدية وقول لا يؤخذ من ماله شيء اذا قتل •

مســـــألة :

وان قتله احد وأراد وليه القصاص قتل قاتله وأدى ربع الديـــة الى ورثـــة المقتول •

مســـــألة :

وكذلك ان قتل امرأة فأراد أولياؤها قتله قتلوه وردوا الى ورثته ربـــع الديـــــة •

مســـــألة :

وان قتلته امرأة فأراد وليه قتلها قتلها وأخذ من مالها ربع الدية •

وقول لا تبعـــة في مالهـــا •

مســـــألة :

ودية الخنثى ثلاثة ارباع دية الرجل وان قذف رجلا جلد •

وكذلك ان قذفـــه أحـد أخـذ لـــه الحـد •

مســـــألة :

وان كان الخنثى ولي دم ومعه في الدية من هما في الدم سواء •

فان نزلا الى الدية فالدية بينهما للخنثى الربع وللآخر ثلاثة ارباع وهمـا شريكـــان في الـــدم •

وان عفا الخنثى عن القود بطل القود لان له حصة في الدم •

ولعله تقسم الدية على سبعة اسهم للخنثى ثلاثة وللذكر اربعة ان كـان ذكرا أو خنثى .

مسـألة :

وان كان الخنثى اولى بالدم من غيره وغيره أبعد منه من الاولياء فـان الخنثى شريك في نصف الدية ونصف الميراث .

مسـألة :

والخنثى تعقل عنه عاقلته ويلزمه من العقل نصف ما يلزم رجلا من العاقلة لانه نصف عصبة .

وكذلك ان ورث ميراثا بعصبة فانما له ميراث العصـبة .

بـــــاب
النســـــاء وحكمهـــن في الدمـــا

والمرأة ديتها كنصف دية الرجل في كل شيء وبين الرجل وبينها القصاص الا زوجها فليس بين الزوجين قصاص في الجراحة وبينهما القصاص في القتل •

قـــــال غـــــيره :

قول لها في كل شيء من الديات نصف ما للرجل في كل شيء من الجوارح وغيرها وقول يستويان في الجروح ما لم يبلغ دية الموضحة فصاعدا •

وقول ما لم تبلغ ثلث الدية فاذا بلغت ثلث الدية كان لها نصف ما للرجل ولا نعلم خلافـــا قول مالك •
وخالفه أهل الكوفـــة •
وقول لها النصف في كل شيء الا في حلمة ثديها فلها ضعفه •

مســـــألة :

واذا جرحت المرأة غير زوجها من الرجل فانه يقتص منهـــا وقول يقتص منها الى منتهى جرحه وترد عليه المرأة نصف دية جرحه لأنها نصف الرجـــل في كـــل شـــيء •

وقول ان شاء الرجل ان يقتص منها جرحه ولا تبعة عليها وان شاء أخـذ دية جرحه تاما وكذلك في القتل أيضا على نحو هذا ولعل رأى موسى بن علـــى هـــذا الآخـــر •

مســـــألة :

وقيل للرجل ان يقتص من المرأة ما دون الفرج والفرج لاقصاص فيه لانها عورة ولا يقتص منها من موضع ليس فيه مثله •
وكذلك هى لا تقتص من فرجه قال أبو ابراهيم ولكن يقاس ولا تبطـــل حقوق النـــــاس •

واما المرأة فتقتص من المرأة والرجل من الرجل اذا كانت الجناية هنـــالك لعلـــــه يعنى في الفرج .

مســـــــألة :

واما اذا قتل الرجل المرأة فان أراد أولياؤها أخذوا منه ديتها وان ارادوا قتله بها فذلك لهم من بعد ان يعطوه نصف الدية الا ان يكون قتلها فتكا قتل بها قاتلها ولو كان أكثر من واحد ولا يردوا عليهم شيئا وقيل اذا قتل بالمرأة وليها من قتلها من الرجال على ان ترد عليه فوجد مالها قد اجتاحه دين عليها فان الدية تحاصص الديان وهى على المرأة اذا كان هو الوارث والله أعلم .

مســـــــألة :

وقيل ان كان الذي له دمها غير وارثها وطلب قتله فانما يرد نصف الدية من ماله وليس من مال المرأة الا ان يكون ذلك برأي وارثها .

مســـــــألة :

وان قتلت المرأة الرجل متعمدة فلاوليائه الخيار ان شاءوا قتلوها واخذوا من مالها نصف ديته .

وقول اذا قتلوها لم يأخذوا من مالها شيئا .

مســـــــألة :

وجناية المرأة الخطأ على عاقلتها وميراثها لورثتها .

ولا تعقل المرأة جناية غيرها فاما اذا اصابت هى من الخطأ فعليهـــــا من الدية مثل ما على واحد من عاقلتها وكذلك اذا وجد القتيل في دارها .

مسـألة :

واذا ركضت المرأة أو ضربت في فرجها فامتنعت الجماع فديتها كاملـة •

وان اختلطت فديتها كاملة وكذلك ان وطئها زوجها فخلطها القبل مع الدبر فعليه لها الدية كاملة وقيل انها تفسد عليه أيضا وان ضربت هنالك فخرج لهـا ريح أو نحو هذا فلها سوم عدلين •

مسـألة :

واذا قطعت المرأة الرجل عمداً أو جرحته ثم تزوجها على تلك الجراحة فقول ان برىء أو صح فمهرها ارش ذلك الجرح فان طلقها قبل ان يدخل بها كان لها نصف ذلك وترد عليه النصف نصف ذلك وقول اذا مات فلها مهر مثلها وعليها ارش ما اتت ولا ترثه لانها قاتلة • وقول اذا تزوجها على الجناية أو على الجراح أو ما يحدث فيه والنكاح جائز وقد عفا عنها ولا يكون هذا مهراً ولها مهر نسائها ولا ميراث لهالانهاقاتلة •

ولو طلقها قبل ان يدخل بها كان لها المتعة •

مسـألة :

وقيل المرأة في كل شيء لها نصف ما للرجل الا ارش حلمة ثدى المرأة فان لهـا عشـرا من الابـل •

وللرجل في ذلك خمس من الابـل •

فان لم يستمسك اللبن فللثدى نصف ديتهـا اذا قطع وكذلك اذا قطعت الحلمة فلم تمسك اللبن وان كانتا جميعاً فالدية دية المرأة تامة •

مســـــألة :

واذا لطم رجل امرأة فان لم تؤثر في وجهها فارشها ربع بعير .

وان اثرت اثرا لا يمكن الاقتصاص به فارشها نصف بعير .

قيل لسعيد بن المسيب من قومنا ارأيت ان قطع من المرأة أصبعا قال عشر الدية قلت فأصبعين قال عشران .

قيل فثلاث قال ثلاثة اعشار قيل فاربع قال عشرا .

فقال السائل لما اشتد جرحها وعظمت بليتها نقص عقلها قال اعراقى انت بذلك جاءت السنة وبقول مالك . واذا جرحت امرأة وهى حامل امرأة أو رجلا فان كان جرحاً يخاف عليها منه انتظرت حتى تضع فان ماتت في نفاســها فعن ابى بكر الموصلى لا يؤخذ من مالها ارش .

قـــــال غـــــيره :

يؤخـــذ من مالهـــــا الديـــة .

بـــــاب
المشـــــركين في الدمـــــا

وأعلم ان دية المعاهد والمجوسي واليهودى والنصرانى والصابى ثلث دية المســـــلم •

والمرأة منهم ديتها كثلث دية المرأة المسلمة •

وقول ان دية المجوسي ثمانمائة درهم فعلى قول من يقول ديـــــة المجوسي ثمانمائة درهم لا يقاد اليهودى بالمجوسي والنصراني وليس لاوليائه الا الدية ونرى ان يقاد المجوسي باليهودي والنصراني ويأخذون من ماله الفضل • وعلى قول من يقول كلهم سواء فلكل واحد منهم ثلث الدية التى للمسلم والقصاص بينهم جميعا قال وهذا الرأى أحب الي •

مســـــألة :

واذا لطم الذمي المصلي قطعت يده وعليه ارش اللطمة •

مســـــألة :

واذا جرح الذمي المصلي أو قتله فللمصلي القصاص في ذلك ويلحقه بثلثى ديـــــة تلـــك الجنـــاية •

وان أمر الذمي بالمسلم فقتل فاذا ثبت عليه القود بالمسلم قتل به قيل فيقتل ويؤخذ من ماله الدية التامة •

قال اذا كان ذلك يخرج به نقض العهد كان حقيقا بذلك •

وأحسب انه قيل اذا قتل الذمي المسلم قتل به بنقض العهد وأخذ منـــــه الديـــــة كاملـــــــة •

وقول يؤخذ منه ثلثـــــا الديـــــة •

مســـــألة :

واما اذا قذف الذمي المصلى فانه يجلد جلدا وجيعاً بلا ان يبلغ به الحد لانه ليس بينهم وبين المسلمين حدود في القذف .

مســـــألة :

قال محمد بن محبوب القصاص بين اليهود والنصارى والمجوسي اذا قتل بعضهم بعضا أو جرح بعضهم بعضا وكذلك ان كانوا احدثوا حدثا في المسلمين من ضرب أو قتل أو استكراه امرأة فان قتلوا قتلوا .

مســـــألة :

وان استكره رجل منهم مسلمة حرة أو امة قتل وان كان له مال أخذ من ماله مهرها وان كانوامحصنين رجموا .

مســـــألة :

وعن أبى علي في اليهودى والنصرانى اذا قتل احدهم مسلما ثم اسلم فانه يقتل به واما الذمى اذا قتل الذمى ثم اسلم القاتل لم يقتل به لانه لايقتل مسلم بمشرك ولا حر بعبد ولكن عليه ديته .

مســـــألة :

والذمي اذا جرح ثم اسلم قبل أن يأخذ حقه فجرحه جرح ذمى وان مات وهو مسلم بذلك فديته دية مسلم وقيل في الذمى يأمر بقتل مسلم ثم يسلم قبل ان يقاد بامره فلا يلحقه الاولياء باكثر من نفسه وحكمه حكم الاسلام .

مســـــألة :

والذمي اذاجرح ذميا ثم اسلم فانما عليه الدية ولا يقتص مشرك من مسلم .

مســـــألة :

ابن محبوب وأهل العهد من المشركين يقتلون باهل الكتـــــاب وبالمجوس ولا يقتلون بالعبيد من أهل الصلاة وأهل التوحيد .

وعلى من قتل العبيد من هؤلاء الادب .

مسـألة :

ولا يقتل الحر بالعبد من أهل الكتاب ولا من أهل العهد ولا من المجوس •

مسـألة :

ومن جرح مسلما ثم ارتد المجروح فله دية مشرك ويقتل بارتداده •

مسـألة :

اختلف قومنـا في ديـات أهل الكتاب قول مثل دية المسلم وهو قول عطا ومجاهد وأبى حنيفة واصحابه وغيرهم وقول نصف دية المسلم •

وروي عن عمر بن عبد العزيز وبه قال مالك وغيره وقول ثلث دية المسلم •

روي هذا عن عمر وعثمان وبه قال عطا والحسن والشافعى والنساء شطر ذلك وعن عمر ان دية المجوسي ثمانمائة وبه قال مالك والشافعى •

وقول الثورى نصف دية المسلم والنساء شطر ذلك •

مسـألة :

ومن جرح المرتد ثم رجع الى الاسلام فلا قصاص له في ذلك ولا ديـة ولا حد على من قذفـه •

وان جرحه وهو مسلم ثم ارتد ثم أسلم فقول له الدية ولا قصاص لـه وقول له القصاص اذا أسلم وان لم يسلم فلا قصاص •

وقول له دية مشرك اذا لم يسلم ويقتل •

مسـألة :

والمرتد اذا قتل انسانا فقتل به فلا يلحق ماله بشيء بعد قتله وليس هو في هذا الموضع مثل الذمي وان أراد ورثة المسلم ان يأخذوا الديـة من مالـه فلهم اذ هو يقتل على الارتداد •

بـــــاب
العبيـــد والامـــاء واشـــباه ذلـــك

وأعلم ان جراحات العبيد والاماء على قدر اثمانهم فكل جارحة فيها للحر الدية الكاملة ففيها للعبد ثمنه كلـــه .

وكل جارحة فيها للحر النصف ففيها للعبد نصف ثمنه وكذلك فيما دون ذلك من الجراحات كلها .

ولا قصاص بين العبيد وذلك الى أربابهم ان شاءوا اقتصوا وترادوا فضـــل الثمـــن .

مســـــألة :

وانف العبد وذكره ولسانه في كل عضو من هذا ثمنه كله .

ولعينه واذنه وحاجبه ويده ولسانه ورجله في كل عضو من هذه الاعضـــاء نصف ثمنه وكذلك في الاصابع والاضراس بحسب ذلك من ثمنه على ما يحسب من ديـــة الحـــر .

وفي موضع انفه ثمنه كامل وان قطع منه طائفة فيقاس من الارنبة الى قصبة الانف فما طلع منها فبحساب ذلك من ثمنه .

مســـــألة :

وقول ان من قطع اذنى عبد فعليه ثمنه ويصير العبد له وقول انه لسيده .
وان قطع اذنيه وقد عورت عيناه فعليه ثمنه اعور ان كان له ثمن والا نظر في ذلك بقدر ما يرى لـــه .

مســـــألة :

وكف العبد نصف ثمنه واصبعه عشر ثمنه وظفره عشر عشر ثمنه وابهامه ثلث دية يده وموضحته في مقدم رأسه نصف عشر ثمنه وهاشمته عشر ثمنه .

مسـألة :

ووجهه مضاعف على مقدم رأسه ولجراحته في البدن والقفا نصف مالها في مقدم الرأس •

مسـألة :

والعبد والأمة في ذلك سواء انما لهما من الارش على قدر اثمانهما •

مسـألة :

واذا ضرب العبد فاغمى فارش ذلك عشر عشر ثمنه •

مسـألة :

واللطمة في الوجه اذا اثرت عشر عشر ثمنه وان لم تؤثر نصف ذلك • ولضربته المؤثرة في بدنه نصف سدس عشر عشر ثمنه وفي الوجه ضعف ذلك • وللآمة ثلث ثمنه والجايفة ثلث ثمنه •

مسـألة :

وقيل ان ثمن العبد لا تجاوز أبدا دية الحر •

وكذلك ثمن الأمة لا تجاوز في الدية دية الحرة وقول ينقص من ذلك دينار وفي موضع دينار أو ديناران • وقول ينقص ولو درهم •

وقول ولو دانق رفع جميع أبو الموثر عن الوضاح بن عقبه •

وقول ينقص في العبد عشرة دراهم •

وفي الأمة خمسة دراهم وقول ان ثمن العبد ولو بلغ مائة الف لا يجاوز عند الارش دية المسلم ولا المسلمة • قال ولعل الرأى الأول هو المأخوذ به ان ثمن العبد لا يبلغ دية الحر • والامة لا يبلغ ثمنها في الدية دية المسلمة فهذا في الدية واما اذا أراد السيد بيع عبده باعه بما نقوله •

مسـألة :

ومن قطع اذنى عبد ثم انفه ثم يديه في موقف واحد أو مواقف فذلك سواء فدية الاذنين جميع ثمنه كذلك دية انفه جميع ثمنه ويديه جميع ثمنه واذا قطع جميع ذلك منه في موقف واحد فمات منه فليس فيه الا ثمن العبد وان لم يمت من ذلك فلكل جارحة ارشها على ما وصفت ولو لم ينقص من قوته شيئا ولا من عمله وكذلك ان كان قطع هذه الجوارح في مواضع شتى فمات منها أو لم يمت فلكل جارحة ارشها على ما وصفت لك من الحر والعبد .

مسـألة :

ومن أمر رجلا باخصاء عبده فخصاه فان العبد يعتق وعلى الخاصي ثمن العبد لسيده الآمر باخصائه . وكذلك لو أمر بقتله .

مسـألة :

ومن وجد عبدا في منزله وقطع ذكره من أصله وادعى انه وافقه مع جاريته يطأها ويرى الغلام فانى أرى قيمته صحيح الذكر وقيمته مقطوع الذكر فيعطى سيده فضل ما بينهما وكذلك جوارحه .

فان قال القاطع سلم الى الغلام وخذ ثمنه فليس له ذلك الا ان يشاء سيده.

مسـألة :

واذا جرح العبد ثم عتق ومات بذلك فديته دية حر . واما جرح ان صح فجرح عبد .

وكذلك اذا جرح وهو عبد ثم عتق واتسع ذلك الجرح فتلك الزيادة لها دية حر وجرحه الاول جرح عبد .

أبو عبد الله واذا قطعت اذن العبد ثم عتق من قبل ان يبرئ جرحه فدية اذنه له الا ان يشترط السيد انها له ومازاد من الجرح بعد العتق فهو للعبد وارش حر .

مسـألة :

واما المدبر فاذا قتله حر فعليه للسيد أجر مثل المقتول في كل شهر الى ان يمـوت •

وان قتله فان ذلك في رقبته على سيده ان يدفع اليه مثل غلامه فيستخدمه •

فاذا مات المدبر رجع هذا العبد الى سيده أو يدفع اليه بقدر غلة مثله الى ان يموت وعليه قيمةمدبر لسيده •

قال وذلـك أحب الي •

مسـألة :

ومن جرح عبدا أو استعمله ولم يعط الارش والاجرة حتى عتقالعبدفانه يدفع ذلـك الى سيده •

مسـألة :

ومن سرق عبداً صغيرا فقتله آخر فمولاه في الخيار ان شاء أخذ السارق أو القـاتل •

مسـألة :

وقيل في عبد قتل ابنا لرجل فلما جيء بالعبد ليقتل قال ولي الدم قد تصدق به لوجه اللـه انـه للمسـاكين •

مسـألة :

وعن عبد قتل ثلاثة نفر انه يدفع اليهم ويكون بينهم فان كان قتل واحدا فحكم به لولى المقتول ثم قتل آخر وآخر فانه يكون بين هاذين الآخرين •

وان جرح قوماً كان بينهم على قدر الجراحة •

مسـألة :

وقيل من رمى عبداً فوقعت الرمية وقد عتق ففيه القصاص اذا مات لانه انما جرحه وقد صار حراً .

مسـألة :

وبين العبد والامة القصاص في القتل والجراحات وذلك الى مواليهم على قدر أثمانهم .

والعبد اذا جرح عبداً ثم عتق لم يقتص عبد من حر .

وصغار العبيد ليس بينهم قصاص .

وجناياتهم في رقابهم ويقتص للصغير من الكبير برأى سيده فان مات المقتص منه من ذلك كانت قيمته في رقبة العبد المقتص له منه .

مسـألة :

وما كان بين الصبيان من الاحرار والعبيد من الجراحة لم يكن فيها قصاص اذا بلغوا وهى دية على عواقلهم .

مسـألة :

ومن قتل عبداً طلب بثلاثين ألفا فانه يقوم عبد مثله في السوق فيعطى مولاه مثل ثمن ما طلب به ذلك العبد في السوق وليس مما اعطى به الخواص في شيء .

ورب رجل يعطى في الجارية لو قومت في السوق لم تصل ثلاثة آلاف فله مثل ما يباع مثله في السوق .

ورب رجل يعطى بالعبد خمسة آلاف وثمنه في السوق خمسمائة وذلك لشيء عرفه من العبد فرغب فيه فليس للناس ثمن ما يطلبه الخواص ولهم ثمن ما يطلبه به العامة .

وكذلك من عقر دابة قد طلبت بثمن غال فانما عليه ما يزيد به العامة .

مسـألة :

الضياء الحر لا يقتل بالعبد والعبد يقتل بالحر باجماع قال بعض ان نبى الله صلى الله عليه وسلم قال : «أيما رجل جدع أنف غلامه جدعنا أنفه» ولا نعرف هذا وما قال النبي عليه السلام فهو حق لكنه يعتق ولا جدع على المالك الا للآية .

بـــــاب
جنايـــات العبيـــد في الاحـــرار وغـــيرهم

واما العبد فاذا جرح الحر أو قطع يده وأراد الحر ان يقتص منه فذلك له ويقطع يده بيده ويكون أيضا للحر في رقبة العبد ما بقى من دية يده بعد نصف قيمته لان يده التى قطعت لها نصف ثمنه •

مســـــألة :

وان قتل مملوك مسلم ذميا وكان ثمنه أكثر من دية الذمي فلا يكون لأولياء الذمى الا دية صاحبهم وان كره مولاه ان يفديه واسلمه الى أولياء الذمى لم يكن لهم ان يقتلوه لانه لا يقتل مسلم بمشرك ويؤمرون ببيعه من أهل الصلاة •

مســـــألة :

وان قتل العبد من غصبه خطأ انه لا شيء على العبد ولا على مولاه لانه غـــاصب •

فان قتله عمداً فان العبد يقتل به ويرجع مولى العبد على ورثة الغاصب في ماله بقيمة العبد يوم غصبه فان لم يكن ترك مالا فلا شيء له •

وقول ان قتله غيلة ففي الاثر انه لا شيء عليه قال ولا أعرف تفسيره •

قـــال غـــيره :

عن بشير ان مخيفى الطريق اذا أخذوا ما لا كان لمن فعلوا ذلك به ان يقتلهم عند تشاغلهم عنه باكلهم وشربهم ونومهم اذا لم يجد السبيل الى تخليص ماله والدفع لظلمهم عن نفسه الا بذلك من الفعل بهم فلعل سبيل العبد سبيل هؤلاء •

مســـــألة :

وان قطع يد ا لغاصب فقيل لا ارش للغاصب ولا قصاص لانه غاصب •

مسـألة :

وان جنى العبد على غير الغاصب فقيل الارش للغاصب ولا قصاص لانه غاصب .

مسـألة :

وان جنى العبد على غير الغاصب فان ذلك المجنى عليه يأخذ العبد بتلك الجناية ويرجع المولى على الغاصب بقيمة العبد أو ما ذهب منه .

وقول الضمان على الغاصب ولا يكون في رقبته والعبد المسلم الى سيده .

مسـألة :

والعبد اذا جنى جناية ولا يدرى لمن هو فان الحاكم يبيعه ويؤدى الى المجنى عليه حقه .

مسـألة :

وقيل في عبيد قتلوا حراً في نايرة بينهم انه يقتل به منهم حتى يستفرغ ديته .

قال أبو محمد يختار الاولياء من العبيد مقدار الدية .

مسـألة :

وما جنى العبد من عمد أو خطأ فكل ذلك سواء وهو في رقبته ولا يقضي عليه في ذلك حتى يبرا المجنى عليه أو يذهب بجنايته وعلى مولاه ان يسلمه أو يفديه بارش ماجنى .

وقول بقيمته اذا كانت الجناية تبلغ ذلك فان حدث له أمر من قبل الله ذهب فيه بصره أو جارحة فليس على مولاه الا ان يسلمه على حاله أو يفديه .

مسـألة :

واذا أقر المجني عليه انه حر فلا حق له في رقبة العبد لانه يزعم انه حر ولا حق له على المولى لانه لم يدع عليه حقا بعد الجناية .

مسـألة :

في عبد قتل رجلا خطأ ثم ان عبد المولى هذا العبد قتله خطأ فان القول فيه ان يقال للمولى ادفع هذا العبد أو افده بقيمة الاول .

مسـألة :

واذا قتلت الأمة قتيلا خطأ فلا يدخل كسبها ولا ولدها في جنايتها وانما ذلك في رقبتها .

فان جنى عليها جناية بعد ان قتلت فطلب أهل الجناية الاولى أخذها وأخذ الارش الذى وقع لها فقيل ان ذلك لهم الا ان يشاء مولاها ان يؤدى ارش ماجنت ويمسكها وارشها فذلك له والقول في الارش الذى وقع لها انه قبل الجناية التى كانت منها أو بعدها قول المولى مع يمينه اذا اختلف هو وأهل الجناية في ذلك والله أعلم .

مسـألة :

واذا اعتق العبد قبل أن يحكم عليه بجناية وهو عبد ثم مات فالجناية لازمة له وهو حر أملاه اذا صح ذلك باقراره بعد عتقه أو ببينه عدل ولا يؤخذ بما أقر به على نفسه وهو عبد .

مسـألة :

وان فقأ العبد عين الشاهد له بالعتق فان صدق السيد الشاهد اقتص من العبد وان لم يصدقه فليعطه الدية وهى في ثمن العبد .

مسـألة :

واذا قال عبد لعبد آخر اجرحنى فجرحه فان جرحه في رقبته .

مسـألة :

وقيل في عبد قتل ابنا لرجل فلما جيىء به ليقتل قال الاب قد تصدقت بـه لوجه الله • فهو للمساكين وان قال قد تصدقت بدم ابنى لوجه الله فهو للمساكين وقيل ان اعتقه فهو حر وثمنه عليه للمساكين •

مسـألة :

واذا قتل عبد حرا فعفا بعض الاولياء وابى بعض فانه يرجع الذى عفا على مولى العبد وليس عليه قتل •

مسـألة :

ومختلف في العبد بالعبد قول ان شاء مولى العبد المقتول أخذه به فاستعبده مكانه وليس على مولى العبد أكثر من دفعه بجريرته •

وقول يقتل به الا ان يقبل مولى المقتول قيمته فيدفع اليه ولا يعطى العبد مكان عبده لان القصاص ان يقتل القاتل أو يفتدى ان قبل صـاحب المقتول الفدية وليس في الحكم البدل •

مسـألة :

واذا قتل عبد حرا فعفا عنه قد احسن •

وناس يزعمون انه اذا عفا عنه فقد عتق وليس هذا القول بشيء اذا عفا فهو لمن كان له قبل ذلك وانما كان عفوه لمولاه الا ان يكون المقتول أخذه قبل موتـه وقبضه ثم عفا عنه هو أو اولياؤه من بعد ان قضى لهم به فهو حينئذ حر لانـه وهب لـه نفسـه •

مسـألة :

الوضاح بن عقبه في العبد يقتل العبد وقيمة القاتل أكثر من قيمة المقتول فان

شاء مولى المقتول ان يقتله قتله بغلامه ورد فضل قيمته على مولاه وان أراد قيمة غلامه فقيمة غلام القاتل يؤخذ بهـــا مولاه .

مســـــألة :

فان كان العبد يهودياً أو مجوسيا فانه يقتل بالعبد الموحد ويكون ذلك الى مولي العبد المصلي المقتول فان أرادوا قتل العبد الذمي بعبدهم قتلوه اذا كـــان قتله عمداً فان كان الذمي أكثر ثمنا فعلى من قتله رد الفضل وان كان مثلـــه في القيمة أو دونه وأرادوا ان يقتلوه فذلك لهم وان لم يريدوا قتله وأرادوا استخدامه فان شاء مولاه ان يفديه بثمنه فذلك له الا ان يكون ثمنه أكثر من قيمـــة المقتول فلا يكون عليه أكثر من قيمة المقتول .

وحفظ قول ان شاء فداه بقيمة المقتول فوقفنا عن الاول لحال الحفظ ورأينا ان الحفظ أولى .

مســـــألة :

وقيل في عبد قتل حرا خطأ وثمنه أكثر من دية الحر فلسيده ان يفديه بدية الحر وان كان سيده يتيما فيأمر الحاكم ببيعه ولليتيم ما فضل عن الدية .

فان كان ثمنه أقل فان شاء مولاه يفديه بدية المقتول تامة فله ذلك اذا كان خطأ وليس لليتيم ان يأخذه ولا لوصيه ان يفديه وان كان عبدا فلهم قتله ولو كان ثمنه أكثر من دية الحر وليس لهم ان يمثلوا به فان فعلوا عوقبوا .

قال الشيخ أبو الحسن فان شاءوا قتلوه وان شاءوا باعوه وان شـــــاءوا اســـــتخدموه .

مســـــألة :

وقول ليس ذلك لهم وانما لهم الدم فان احبوا قتله قتلوه وان عفوا رجع العبد الى سيده ولم يشركه ولي المقتول .

مسـألة :

والعبد أصل للحر في كل جناية ليس فيها ارش مقدر وانما فيها حكومة والحر اصل للعبد في كل جناية فيها ارش مقدر •

فان كان العبد يهودياً أو مجوسياً فانه يقتل •

مسـألة :

واذا جرح عبد حرا فاعتقه سيده بعد علمه بجرح الحر أو لم يعلم وكان جرح الحر أكثر من ثمن العبد فاما ان اعتقه بعد علمه بالجرح فان عليه ارش جرحه وان كان ارشه أكثر من رقبة العبد فليس عليه أكثر من قيمته يوم اعتقه ويتبع المجروح العتيق بما بقى من ارشه ولا يتبع المعتق بشيء وقيل ان اعتقه وقد علم جنايته فعليه دية الحر وان اعتقه ولا يعلم بجنايته فعليه رقبة العبد وهذا اذا قتل رجل خطأ •

مسـألة :

أجمعوا ان العبد غير مطالب بالقيمة من قتل الخطأ في حال رقه وان كان له مال والسيد غير مطالب في الخطأ بتسليمه أو فداه حكما •

الدليل ان العبد لو تلف لم يجب الى السيد شيء من الغرم غير ان المطالبة متعلقة بالعبد دون غيره لاجماعهم على ارتفاعها عند موته •

مسـألة :

واذا فقأ عبد عين حر فقال سيده هو حر ليلا يقع القصاص فهو عبد وليس عتقه شيئا ان شاء الذى فقيت عينه أخذ العبد بعينه الا ان يكون العبد اكثر ثمنا فادى مولاه دية العين وهو حر •

مسـألة :

واذا قتل عبد وحر رجلا حراً في نايرة فان الحر يقتل به ويأخذ أولياؤه العبد فان أراد سيده ان يفديه فيرد نصف الدية لان عليه النصف •

مســـــــألة :

وعن عبد جرح رجلا فلم يطلب المجروح ارشه هل على المولى ان يتخلص وكذلك اذا رأى رجلا جنى على رجل جناية ممن يعقله هل عليه ان يتخلص اليه اذا كان خطأ قاللليس على هذا الرجل ولا على هذا السيد شيء يلزمهما الا ان يطلب المجني عليه الى الجاني ويطلب الجاني الى من يعقل عنه ما يلزمه •

وكذلك العبد ليس على سيده شيء الا ان يطلب المجني عليه حقه الى سيد العبد فيمتنع عن ذلك •

مســـــــألة :

في العبد يقتل بأمر سيده ثم عتق قبل ان يحكم بجنايته هل يقاد العبد •

قال اذا ثبتمعنى الشبهة في القود في حال العبودية فاجدر ان لا يزول اذا انتقل الى حال الحرية وعلى قول من لا يرى القود على العبد فهو ثابت عليه عتق أو لم يعتق فان عتق العبد فقول انه يضمن الجناية كلها •

وقول يضمن جنايته في قدر رقبته في قيمته وقول انه حر هو املا منه وهو عبد ولا يضمن السيد ويلزمه ما جني هو فان دبره بعد الجناية وخاف الموت فعليه الوصية بذلك على قول من يلزمه ذلك لانه من الحقوق عليه •

بـــــاب
في جنايـــة الصبيـــان والمعتـــوه في الدمـــا

وكل شيء اصاب الصبي والمعتوه في جراحات الخطأ فهو على العاقله •

ومن جني جناية فادعى انه جناها ضايع العقل فانكرت عاقلته فان عليه البينة انه جناها وهو ضايع العقل الا السكران فلا تعقل العاقلة جنايته •

واما الذى يجن حينا ويفيق حينا فما جني في حال جنونه فهو على عاقلتـــه كان صغيراً أو كبيراً •

وما اصاب في حال افاقته وصحة عقله فهو في ماله اذا كان عمدا وأما الخطأ فهـــو علـــى العاقلـــــه •

مســـــــألة :

ابو زياد في صبي جرح رجلا فأدى والده دية الجرح من ماله ثم رجع يطلب على العشـــــيرة •

قال ان كان ادى دية الجرح طيبة بها نفسه وهو يعلم انها على العشيرة ثم ثم رجـــع يطلب فليس لـــــه ذلك •

وان كان اداها وهو جاهل لم يعلم انها على العشيرة ثم علم بعد ذلك فان ذلك له على العشـــــيرة •

مســـــــألة :

واذا كان صبيان يلعبون فاصاب بعضهم من بعض جراحة ولا بينة الا قول الصبيان فانه تكتب شهادتهم ويذكرون بها كل شهر ويسألون عنها اذا بلغوا فان رأى منهم الصلاح قبلت شهادتهم على ما حفظوا وان كانوا فساقـــا لم تقبل لهم

شهادة وهى خطأ اذا شهد لهم الغلمان على العشيرة ارشها والله أعلم .

مسـألة :

فيما جنى الصبى مما تعقله العاقلة هل يعقل عنه والده .

قال اما والدة العبد فلا تعقل عنه بذلك جاء الاثر ان العبد لا يغفل عن أحد لانه لا يملك شيئا . واما سيد العبد ففيه اختلاف اذا لم تكن امه من الموالي بسبب العتاقة من احد فقول انه يلحق ولد العبد الولي لسيد العبد فعلى هذا القول فسيد والده يعقل عنه وعشيرته ويعقل عنهم اذا لحقه الولا لانه جاء الاثـر ان مولى القوم منهم وقول لا يلحقه الولاء ما لم يعتق والده فاذا اعتق والده .

بـــــاب
في الجنايـــة على الصـبى والارش والقـود لـــه

ومن جرح صبيا فطلب والد الصبى ان يقتص من الجارح بجرح ابنه فذلك له وان شاء اخذ له ارش جرحه فاذا بلغ ابنه وطلب القصاص فليس له ذلك وقد جاز عليه ما فعل والده من قصاص أو ارش فان عفا الوالد عن القصاص والارش فاذا بلغ الابن رجلا ولم يرض بما فعل والده فان القصاص يبطل ويكون للابن ان يأخذ الجارح بارش جرحه ذلك فاذا بلغ الابن فلم يطلب شيئا حتى مات وخلف ولداً فليس لولده في ذلك شيء •

مســـــألة :

وقيل لوصي اليتيم ان يقتص له اذا جني عليه أو يصالح له على الارشوليس له ان يعفوا وكذلك ان قتل عبد اليتيم عمدا فليس له ان يقتص له ولا ان يصالح له على أقل من قيمته وله ان يأخذ له الثمن •

مســـــألة :

ويؤمر وصي اليتيم اذا جنى عليه ان ينظر لليتيم فاذا أراد أخذ الارش حكم له به فاذا بلغ الغلام فهو بالخيار ان شاء رد ما أخذ له وصيه واقتص وان شاء أمضى ذلـــك •

فان قال انه لم يدفع له وصيه شيئا فعلى الوصي تصحيح ذلك •

وليس للغلام ان يقتص حتى يرد ما قبضه وصيه وعلى الوصي تصـحيح دفعه اليه اذا انكره والمعتوه بمنزلة اليتيم في هـــذا •

واما الصبي الذى يتولى ذلك والده فجائز عليه •

وان أراد وصي اليتيم ان لا يقتص له شيئا وينظر بلوغ اليتيم فذلك له •

مسـألة :

ومن قتل وخلف يتامى فأراد وليهم ان يأخذ لهم الدية ونزل الى ذلك فجائز ويسقط القود أتم اليتامى بعد بلوغهم ذلك أو لم يتموا .

والولي ناظر لليتامى في الاصلح لهم من القود والدية وكذلك ان أخذ الولي القود كان له ذلك وان نزل الى الدية أو عفا عن القود كانت الدية لليتامى في الوجهين والله أعلم .

مسـألة :

واذا اصيب الصبي فليس له ان يقتص حتى يدرك لانه ليس له أمر ولا نهى.

مسـألة :

واذا قتل صبى صبياً ولا عاقلة له ولا مال فلهم ان يستسعوه اذا بلغ فان كان له مال وهو صبى فلا سبيل على ماله حتى يدرك فاذا ادرك كان الحق قبله واستسعى به يطلب ويعطي عن نفسه فان لم يكن له الا رجلين فقيرين أو غنيين فليس عليهما هذه الدية الا ان يطلبا ما قدرا عليه الى ان يدرك القاتل فيستسعى ويقومان معه ويطلب جهده حتى يوفي في نفسه .

مسـألة :

وجدت فيمن قتل صبيا حين وضعته امه لستة أشهر أو أكثر ان عليه القود .

وان وضعته لأقل من ستة أشهر فقيل يعتبر فان كان ممن يموت في حين ما ولدته أمه كانت عليه الدية تامة وان كان ممن يحيى عليه القود .

بـــــاب
في ديـــة الجنـين ومـــا أشـــبهه

الجنين الولد في البطن وقول هو المقبور •
وقول الولد الصـــغير •
قـــال عمرو بن كلثوم •
ولا شمطاء لم يترك سقاها • لها من تسعة الا جنينا •

أى قد اجنته الارض تحتها يقال قد جن عليه الليلأى ستره ومن العرب من يقول جنه الليل •

قـــال الشـــاعر :

يوصل حبليه اذا الليل جنه ليرقى الى جاراته بالسلالم

ويقال اجننت الشيء في نفسي اذا سترته •

والاصل في قوله الا جنينا أى مجنا فصرف من مفعول الى فعيل كقولـــه الكتاب الحكيم أى المحكم قال عمرو بن معدى كرب •

أمن ريحانه الداع السميع • تورقنى واصحابى هجوع أراد المسمع •

قال الخليل الجنين الولد في الرحم والجمع الاجنه ويقال اجنت الحـامل ولدا قـال الشاعـر :

وقـــد اجنت ولـــدا ملقوحـــا •
ضـــمنه الارحـــام والكسوحـا •
وقـــد جـن الولد وهو يجن جنـا •

مســـألة :

وروي عن النبي صلى الله عليهوسلم انه أوجب في السقط اذا سقط غرة عبدا أو امة والغرة قيمتها ستمائة درهم •

مسـألة :

قيل كاد عمر ان يقضي في الجنين بما يقضي الى ان روى احمد بن مالـك رجل من التابعين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى فيه بغرة عبدا أو امة فقال عمر كدنا والله ان نقضي ما رأينا .

مسـألة :

وكل من ضرب امرأة فافزعها فالقت جنينها فيه الروح ثم مات فديته كاملة فان خرج ميتا ففيه غرة فان كان ذكراً فالغرة ذكر قيمته ستمائة درهم .

مسـألة :

من كتاب شياخ عن الشيخ ابى محمد سألت ابا محمد عن رجل ضرب امرأة فالقت جنينا ميتا قال ديته عشر دية أمه قلت فان كانت الام امة .

قال ان كانت الام امة فدية جنين الامة عشر ثمن الام ولو كان الاب حرا .

قلت فان كان الاب عبداً والام حرة . قال دية جنين الحرة عشر ديتها كان الاب حرا أو عبداً .

قلت فان كانت الام ذمية قال ان كان مسلما فدية الجنين الذى هو ولـد المسلم من الذمية مثل دية الجنين الذى من المسلمة الحرة نصف عشر دية المسلم ان كان ذكـرا .

قلت فان كانت أمة ذمية وابوه ذمياً .

قال ديته عشر دية امه الذمية أو نصف عشر دية ابيه الذمى ان كان ذكراً وان كـان انثى فنصف ذلـك .

وان كان لم يستبن خلقه فثلاثة ارباع دية الذكر وان كان الاب عبداً والام امة فدية جنينها عشر قيمة امه الامة والسلام .

مسـألة :

وان طرحت نطفة فتسعون درهما .

وان طرحت علقة فمائة درهم وثمانون درهما وان طرحت مضغة فمائتا درهم وسبعون درهما .

وان طرحت عظاما فثلاثمائة وستون درهما .

وان القت مشكلا فاربعمائة وخمسون درهماً وذلك انه اذا كان تام الخلق ولم يستبن ذكراً أو انثى ففيه نصف قيمة الذكر وهو ثلاثمائة ونصف قيمة الانثى مائة وخمسون درهما فذلك اربعمائة وخمسون درهما وهى على خمسة احوال .

نطفـــه .

ثـــم علقـــه .

ثم مضـــغه ثـم عظـــام .

ثـــم لحـــم .

واستوى الخلق كل جزء تسعون درهما فاذا اســتبان خلقه ذكراً أو انثى فللذكر غرة ستمائة درهم والانثى غرة ثلاثمائة درهم .

وقيل ان قتلت الام ثم خرح الجنين من بعد ذلك ميتا فلا شيء فيه وان كان في بطنها جنينانخرج احدهما قبل موتها والآخر بعد موتها ميتين ففي الذى خرج قبل موتها غرة ولها ميراثها من الغرة منه ولا شيء لها من الذى خرج بعد موتها وان خرج بعد موتها ثم مات ففيه الدية وله ميراثه من دية امه ومما ورثت أمه من أخيه الذى خرج ميتا فان لم يكن لاخيه اب حى فله ميراثه من أخيه أيضا .

مسـألة :

ومن قطع الجنين الذى خرج ميتا بالسيف قال محمد بن محبوب فيه غره ويوجد عن ابى ساقط انه وقف عن ذلك وقال لا نعرف فيه شيئا سوى الوزر .

مسـألة :

والغرة التى تؤدى في الجنين هى غرة عبد أو امة وانما قيل انها غرة لانها غير ما يملك قال ابن احمر ٠

ان نحن الا اناس أهل سائمة ٠
وما لنا دونها جرب ولا غرر ٠

الاصمعى قال سمعت ابا عمرو بن العلا يقول لولا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ٠

أراد بالغرة معنى لقال في الجنين غرة عبد أو امة ولكنه أراد بالغرة البياض لا يقبل في الدية الا غلام ابيض أو جارية بيضاء ولا يقبل فيها أسود ٠

مسـألة :

والجنين اذا لم يستبن خلقه فلادية فيه وان استبان خلقه فان كان فيه الروح فديته كامله وان خرج ميتا فديته غـرة ٠

قـال أبو عبد الله اذا خرج حيا ثم مات من حينه ففيه الدية وان مات من بعد فلا شيء فيه ٠

مسـألة :

اوجب النبى صلى الله عليه وسلم الغرة في جنين الحرة دون الامة ٠

واجمعوا ان جنين الامة مخالف حكمه لحكم جنين الحرة وقالوا لا غرة فيه والحكم في جنين الحرة متوجه على العاقلة ٠
وفي جنين الامة متوجه على الجانى ٠

وجنين الكتابية والمجوسية والسامرية والصابية لا غرة في شيء من ذلك لان النبي صلى الله عليه وسلم حكم بالغرة في جنين الحرة المسلمة ولا أعلم ان احدا حكم في جنين غير الحرة المسلمة بغرة ٠

وفي الجامع ان ضرب ذمية حرة فاسقطت فعليه عشر ديتها ٠

مسـألة :

ومن ضرب امة قوم فطرحت جنينا فان كان ذكرا ففيه نصف عشر قيمة الام وان كانت انثى ففيه ربع عشر قيمة أمه يتصدق به على الفقراء فان سقط حيا ثم مات فعليه عتق رقبة •

مسـألة :

ابو علي فيمن ركض امة قوم فزعمت انها اسقطت لحمه فـان جعلوه في سعة فما نرى بأسـاً •

وان صنع معروفا فهو خير لـه •

مسـألة :

وان ضرب امته فاسقطت فلا شيء عليه الا التوبة وان خرج حيا ثم مات فعتق رقبـة •

قال غيره اختلف في جنين الامة اذا اسقطته عن ضرب فقول له نصف عشر قيمة امه ذكرا كان أو انثى أو خنثا •

وقول في الذكر عشر قيمة أمه وفي الانثى عشر قيمة أمهـا •

وفي النطفـة من جنين الامة نصف خمس عشر قيمتها وفي العلقة خمسان وفي المضغة ثلاثة اخمـاس •

وفي العظام اربعة اخمـاس غ

وفي الخلق نصف العشـر •

مسـألة :

من كتاب الاشياخ قلت رجل ضرب امرأة فولدت ولدا أعور •

قال لا شيء عليه في عور الولد حتى يعلم انه عوره كان من ذلك الضرب وعلى الضارب ارش الضـرب •

مسـألة :

واذا تعالج الرجل وامرأته في شهر رمضان فامتنعت حتى اسقطت .

فعليه دية السقط دونها ولا يرثه وان عالجها في غير شهر رمضان فامتنعته فعليها الدية دونه ولا ترثه وان تعالجاهما برأيهما حتى اسقطت فالدية عليهما ولا يرثانـــه .

ومن أراد زوجته في شهر رمضان وهى حامل فمنعته نفسـها حتى طرحت ولدهـا وقـد خلـق .

فان كان ذكراً فعليةستمائة درهم وان كانت انثى فثلاثمائة درهم .

وان كان نطفة أو علقة أو مضغة أو مشكلا فعلى ما قدمنا .

وكذلك لو راودها عن نفسها في الصلاة فانه يجب عليه غرة عبد أو امة وان منعته نفسها في غير رمضان وطرحت ولدها مخلقا ففي الاثر ان عليها الدية .

قال أبو محمد في النظر فليس عليها شيء .

مسـألة :

الضياء اختلفوا في الجنين يخرج بعضه من بطن أمه .

وقال مالك لا تجب فيه غرة .

قال مالك لا تجب فيه غرة قال الشافعى يجب فيه غرة احتجوا ان النبي صلى الله عليه وسلم أوجب الغرة في الجنين الذى القته المرأة وهذه لم تلق شيئا.

مسـألة :

في الحديث ان عمر ارسل الى امرأة بلغه عنها بعض الريبة وفي موضـع وجدت انها كانت مغنية فجاءت تمشي وهى فزعة من فرقه وحولها نسوة وكانت حاملا فالقت حملها من خوفه فجمع المسلمين جميعا واستشارهم فيما عنى به من أمرها فاجتمعوا ان لا شيء عليه وقالوا انما انت مؤدب وكان فيهم معاذ .

وفي موضع انه على ولم يكن ذلك رأيه .

فقال له ان كان القوم كتموك فقد غشوك وان كان هذا مبلغ علمهم فقد جهلوا الدية عليك وأحسب انهم قالوا جعلها دية خطأ على العشيرة وقسمت على بنى عدى فقال عمر لولا معاذ لهلك عمر عجزت النساء ان يضعن مثل معاذ رحمهما الله.

مسـألة :

من غير الكتاب وقال رفع في الحديث ان اليمان قتل في وقعة بدر وكان مع النبي صلى الله عليه وسلم قتله المسلمون خطأ اخطئوا به فقضي النبى صلى الله عليه وسلم بديته على المسلمين فتركها ابنه حذيفه للمسلمين ولم يأخذ منها شيئا .

وحذيفة بن اليمان هو حامل سر رسول الله صلى الله عليه وسلم انما استودعه سره بالوحى اتاه جبريل فأمره ان يحمل حذيفة سره فاستودعه رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يبد منه الا ما أمره رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يبديه رجع .

مسـألة :

فان شربت امرأة دواء وهى حبلى حامل فطرحت ما في بطنها فان كانت شربت الدواء لتقتل ولدها فخرج حيا ثم مات فديته لورثته وليس للام منه شيء.
وأن كانت شربته ولا تعلم انها حبلى فخرج حيا ثم مات فهو خطأ وهو دية على عشيرتها وان خرج ميتا فغرة عبدا وامة .

قال وعندنا انها اذا شربت دواء مما يشرب الناس تريد به الشفاء ولا تعلم انه مما يقتل فطرحت ولدها انه لا دية عليها ولو علمت انها حبلى .

وكذلك يوجد عن ابى على وقال ما أرى بأسا ان تصوم شهرين .

مسـألة :

في غير بابها رفع لي محمد عبد الله ان من خنق انسانا حتى بال أو احدث فعليه في البول بعير وفي الحدث بعيران .

بـــــاب
الجنايـــــة علـــــى الميـــت

قال ابو معاوية عن ابى عبد الله ان من قطع رأس ميت خطأ انه لا شيء عليه ولا علـــى عاقلتـــه •

قال أبو معاوية وقد قيل ان قطعه عمداً فعليه الدية مائة من الابل •

وان قطع شيئا من اعضائه فعليه دية كل عضو في ماله دية العمد •

وكذلك اليهودى الميت والنصرانى دية ما قطع منها •

وكذلك ان كانت امرأة فعليه دية ما قطع منها حية مسلمة أو يهوديـــة أو نصرانية ولا قصاص في الميت ومن قطع رأس ميت وعضوا من اعضائه •

قال ابو محمد كان عليه دية ذلك العضو ودية الميت لانه ارش الجرح ودية الانســـان •

فان قيل وهذا يسمى قاتلا •

قيل له القتل من ضرب رجلا قاصدا فالمه حتى خرجت روحه فهذا يسمى قاتلا له وهذا عليه ارش الجرح ودية العضو ولا قصاص عليه لانه غير قاتل وانما اوجب الدية في قطع رأس الميت وارش الجرح المذكور بدلالة قول النبي صلى الله عليه وسلم : « حرمة موتانا كحرمة أحيائنا » وقوله عليه السلام : « كسر عظام الميت ككسر عظام الحى » •

وقال : « كل شيء من الميت مثل الحى من الجروح وقطع الاعضاء » •

مســـــألة :

فـــان قيل لم تقده اذا قطـــع رأســـه متعمداً قيل لـــه من حرمة الحى ان لا تقاد بميت لا روح فيـــه •

فان قال لم الزمته الدية •

قيل له ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : «حرمة اموانتا كحرمة احيائنا» •

فقد جعل حرمة الميت في كل شيء من الاشياء كحرمة الحى •

فاذا قطع رأس ميت فقد وجبت عليـــه الديـــة •

فان قيل فيلزمك ان توجب عليه القود لان هذا حكم الحى وحرمته •

قيل له ان قسنا ذلك على ما اتفقنا عليه جميعا ان رجلا لو قطع يد رجـــل شلا لم يلزمه القصاص بل قلنا جميعا ان الدية في ذلك وهكذا أيضا اذا قطع رأس ميت فعليه الدية ولا قصاص لان اليد فيها آفة ولا آفة أكثر من الموت •

فان قطع رأسه خطأ قيل له لا شيء عليه فان قيل لم قلت وانت تلزم الحى الدية فساو بينهما للخبر •

قيل له ان في الخبر انتهاك الحرمة وليس فيمن قطع رأس الميت خطأ انتهاك لانه لم يقصد اليها وانما يكون المنتهك من قصد الى انتهاك ذلك واراده •

واما من لميقصد اليه فغير منتهك له الا ترى ان الدية في الخطأ على العاقلة وعلى القاتل كواحد من العاقلة •

وقد قال بعض العلماء انه لاشيء عليه أيضا لانه لم يقصد الى قتله غير ان الله تعالى أراد أن يعوض أهل المقتول لما نالهم من الالم عليه فجعل ذلك الشيء على العاقلة ثم الزم ذلك أهله وأقرب الناس اليه وأمسهم رحما وليس في قتل الميت ألم يجده الميت فحيث وجد الالم وانتهاك الحرمة وجب الحكم بهما أو بأحدهمـــا فان قيل فان قطع رأس عبد ميت عمدا •

قيل له لا شيء عليـــه •

فان قال من اين افترق حكمهما وهو مسلم وحرمته واحدة قيل له الفرق ان العبد انما يلزم من قتله قيمته فلما قطع رأسه وهو ميت نظرنا واذ لا قيمة له في حال موته ولان قيمته مختلفة تزيد وتنقص في حال الحياة من بين عشرة الى مائة•

والحر معلوم ديته لا تزيد ولا تنقص فلما كان العبد لا قيمة له في حال موته

لم يلزم القاطع شيء لان المالك انما يملك منه المنافع فاذا تلفت لم يبق له حق يتعلق به الا ترى لو ان رجلا قطع يد شاة حية لزمه قيمتها .

ولو قطع يدها وهى ميته لم يلزمه شيء لان الانتفاع بها قد عدم وهى الحياة واذا ماتت فقد بطل الانتفاع بهـــا .

مســـــألة :

ومن أحدر ميتا فضاق اللحد فدفعه رجـــاء ان يجوز فانكسر من شيء من اعضائه فلا ديـــة عليـــه .

مســـــألة :

ومن سحب ميتا يريد ان يقبره فقطع منه شيئا قال اذا لم يقدر على حمله فلا ضمان عليه لانه يقوم مقام الخطأ اذا لم يقدر على قبره الا بذلك وان كان يقدر ان يحفر له تحته وقبره بغير سحب فسحبه فانجرح ضمن .

مســـــألة :

وعن رجل ضرب رجلا حتى مات وبه جراحه فلما مات جز رأسه وقطع رجليه ويديه فعليه في القتل القود وعليه الارش والدية فيما اصابه بعد موته .

ومن غيره قال ابو المؤثر اذا قتل رجل رجلا ثم قطع رأسه بعد القتل أو قطع يديه ورجليه فليس عليه القود أو الدية اذا فعل ذلك في مقام واحد .

قال وأقول ان قتله وذهب عنه ثم رجع فمثل به فعليه القود في القتل وعليه الدية في المثلـــــة .

وقلت وان اصابه بذلك غير القاتل من بعد الموت فعل به مثل ذلك فعليه دية ذلـــك وارشـــــه .

بـــــاب
القتيـــل الـــذى لا يعـــرف لـــه وارث

واذا قتل من لا يعرف له وارث ولا أحد من زنجى أو هندى دفع ديته الى جنسه اذا كان من أهل الاجناس •

ومن غيره قال غيره اذا كان لا وراث له من أهل القبلة فقتله مسلم خطأ فالدية على عاقلته وعليه الكفـــــارة •

وقد اختلف في ديته فقال من قال يوقف ذلك ابداً حتى يصح له وارث من أهل القبلة ان أسلم من ارحامه أحد فيرثه •

وقال من قال ديته للفقراء من أهل القبلـــــة •

وقال من قال في بيت مال الله ولا تبطل ديته على حال •

بـــــاب
مـــا تعقلـــه العاقلـــة ومـــا لا تعقلـــه العاقلـــة

العقل الذى تعقله العاقلة وتؤديه هى دية المقتول الاصل في ذلك ان الابل كانت تجمع بفناء ولي المقتول ثم سميت الديـــة .

وان كان دراهم ودنانير عقلا بعد ذلك اذا كانت بدلا من الدية فاجرى على الدية اسم البدل بهـــا منـــه .

مســـــألة :

تقول عقلت المقتول اذا اعطيت ديته وعقلت عن فلان اذا الزمته دية فاعطيتها عنـــــــه .

قال الاصمعى : كلمت ابا يوسف القاضي في هذا عند الرشيد فلم يفرق بين عقلته وعقلت عنـــه حتى فهمتـــه .

وعن الخليل يقال عقل القتيل عقلا اذا اديت ديته لا من القاتل ولكن من القرابة قال انس بن مدرك الخثعمى شعرا .

انـــى وقتلـــى سليكـــا ثـــم اعقلـــه
كالثـــور يضرب لمـــا عـــافت البقـــر (١)

معناه ان البقر اذا وردت لا تتقدم حتى يضرب الثور فيتقدم قبلها .

مســـــألة :

قال بعض كانت الدية تحملها العاقلة في الجاهلية فأقرت في شريعتنا ولم تحمل العاقلة العمد لئلا يكون في ذلك فساد لان الخاطىء معذور وكل ذلك بأمر اللـــــه .

مســـــألة :

وعن محمد بن محبوب ولا تعقل العاقلة عمدا ولا عبدا ولا صلحا ولا اعترافا

---

(١) ويوجد في معنى البيت الثور دابة في الماء تنفر منها البقر عند الورود فلا ترد المـــاء حتى تطرد تلك الدابـــة منـــه .

ولا مالا ولا ما أكل الصبى ولا المعتوه بفمه ولا ما افتض من النساء أو وطئهن قســـــراً •

وذلك في مالهمـــــــا •

وفي موضع من الضيا اجمعوا انه لا تحمل مهر المثل ولا الجنايات علـــــى الأموال الا العبيد فانهم اختلفوا فيهم •

وروي عن عطا فيمن قتل دابة رجل قال هو على العاقلة وأبى ذلك سائر أهل العلـــــم •

مســـــــألة :

والسكران لا تعقل العاقلة جنايتـــــــه •

وأما الذي يجن حينا فما جنى في حال جنونه فهو على عاقلته كان صغيراً أو كبـــــــيراً •

وما اصاب في حال افاقته وصحة عقله ففي ماله اذا كان عمدا •

واذا شهد شاهدان على رجل انه قتل رجلا خطأ كانت الدية على عاقلته •

وان أقر القاتل بذلك لم يلزم العاقلة اجماعا لان المقر بقتل الخطأ الناس فيه على قولين قول يلزمه في مـــــاله •

وقـــول لا شيء عليـــــــه •

وكل الناس قد اتفق ان العاقلة لا تحمل اذا أقر بالخطأ •

واجمعوا ان لو قامت البينة بما أقر به الزمت العاقلة الدية •

مســـــــألة :

وعلى الجاني ان يتبع عشيرته فيأخذ ذلك منهم ويؤدي الى المجني عليه وليس على المجني عليه ذلـــــك •

ومن كره منهم ان يعطي حكم المسلمون عليه بذلك لانها واجبة عليـــــه ان يعطيهـــــــا •

مسـألة :

عن هاشم مختلف فيما يلزم العاقلة فقول خمسة دراهم .
وقول ثلاثة ونأخذ باربعة .

قال هاشم كل شيء كان من الخطأ من قتل أو جرح اذا كرهت العاقلة ان تؤدى فعلى الذى قتل أو جرح البينة انه اخطأ .

مسـألة :

أجمع الناس على ان الجناية اذا كانت ثلثى الدية وفي موضع ثلث الدية فما فوقها خطأ كانت على العاقلة وتنازعوا فيما دون ذلك الى نصف العشر .

قال أصحابنا اذا بلغت جناية الخطأ نصف عشر الدية فما فوقها كانت على العاقلة وما كان دون ذلك ففى نفس الجانى . وفي جامع ابن جعفر والعاقلة تعقل ما بلغ نصف عشر الدية الكبرى وهر خمس من الابل الى ما زاد على ذلك .

وقول انما تعقل ما زاد على نصف عشر الدية فما كان نصف عشر الدية الى ما دون ذلك فهو على الجانى وهى الموضحة في مقدم الرأس لها خمس من الابل .

وعن الربيع قال:الموضحة فما دونها في مال الجانى في الخطأ فما فوق ذلك على العاقلة .

وفي الضياء عن ابن محبوب ولا تعقل ما دون نصف العشر وفي نصف العشر اختلاف وما فوق ذلك لا اختلاف فيه اذا العاقلة تعقله .

وفي الجامع قال الربيع اذا جرح رجل رجلا خطأ فالدامية على ادنى الناس اليه .

والباضعة ترفع على الذين فوقهم يكونون فيها جميعا فكلما زاد شيء صعد الى من فوقهم فاذا بلغ دية الجرح ثلث الدية فهى على العشيرة جميعا .

قال والذى نأخذ به قد فسرناه في غير هذه المسألة والله أعلم .

مســـــألة :

وقيل انما يلزم العاقلة دية قتل الخطأ باليد فاما بالامر منه أو بدابته أو بخشبة يطرحها في الطريق فلا يلزم عاقلته ومن قتل في داره لا يدرى من قتله •

قال بعض الدية على عاقلته قال ابن محبوب ما على عاقلته هم يعقلون عنه قال الله أعلـــم •

مســـــألة :

والعقـــل الديـــــة •

وفي حديث ابن عباس قيل بينا ــ هو في الطواف اذا باربعة يحملون رجلا فوضعوه بين يديه فقالوا يا ابن عباس استشف لهذا فان به شيئا لا يدرى ما هو قال فنظر اليهفقال مالك فقال :

بنا من جوى الاخوان والحب لوعـــة يكاد لها نفس المحب تذوب

ولكن مـــا ابقى حشاشـــــة ما ترى على ما به عود هناك صليب

فقال ابن عباس ارفعوه فهذا قتيل الحب لا عقل له ولا قود •

مســـــألة :

ومن أقر بقتل رجل خطأ فعليه الدية فان لم يكن له استسعوه فان جحـــد فلوليه ان كان يعلم انه قتل صاحبه خطأ ان يأخذ من ماله فان فقأ رجل عين رجل خطأ فقدر الذى فقئت عينه ان يأخذ بها من مالصاحبه فان الدية عليه •

مســـــألة :

وتعلقوا بحديث ابى دمية قال جئت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت له يجنى الرجل من القبيلة افأوخذ به فقال عليه السلام : «من هذا معك» قال: ابنى اشهد به قال : «لا يجنى عليك ولا تجنى عليه» لقوله: ﴿ **ولا تزر وازره وزر أخرى كل نفس بما كسبت رهينه** ﴾ وقال : ﴿ **لتجزى كل نفس بما تسعى** ﴾ وبما

روى عنه عليه السلام : « انه لا يؤخذن احد بجريرة ابيه ولا بجريرة ابنه » .

مسـألة :

ويقال عقل الميت اذا أدى ديته قال زهيرا شعرا (١) :

فهلا أراهم أصبحوا يعقلونه علالة ألف بعد ألف مصتم

يعقلونه يدونه من العقل وهى الدية والعلالة الشيء بعد الشيء وهو انعلل والمستم التام الكامل والمسألة أجمع الصحابة وقيل قضي رسول الله صلى الله عليه وسلم بالدية على العاقلة وقضي بالغرة على العاقلة حتى قالت العاقلة يارسول الله كيف يؤدى من لا أكل ولا شرب ولا صاح فاستهل ومثل ذلك بطل وروي مثل ذلك يطل فقال عليه السلام : « اسجع كسجع الجاهلية . أو قول كقول الكهان » .

وقال عليه السلام : « في المقتول من خزاعه وانا والله عاقلة » .

مسـألة :

واختلف الناس في معنى قول عمر لعلى عزمت عليك ان لا تبرح حتى تضربها على قومك فقيل معناه على قومى ولكنه جعل قومه قوم على تبجيلا . وقيل معناه على قومك أى على قريش الذين هم عصبتى .

مسـألة :

وقال انس بن مدرك في قتله سليك بن السلكه :

انى وقتلى سليكا ثم اعقلـه كالثور يضرب لما عافت البقر

وذلك انهم كانوا اذا وردوا فلم تشرب اما لكدر الماء أو لقلة العطش ضربوا الثور ليقتحم الماء فضرب هذا مثلا يؤخذ بذنب المجنى لان البقر تتبعه كما يتبع الشول الفحل وكما يتبع ابن الوحش الحمار .

---

(١) في رواية فكلا اراهم اصبحوا يعقلونه صحيحات مال طالعات بمخرم .

قال نهشل بن الحارث :

ايترك عـــارض وبنوا عـــدى ويغرم دارم وهم بـــــراء
كـداب الثـور يضرب بالهراوى اذا ما عافت البقر الضمـاء

وقال عوف بن الجزع :

تمنت طيىء جهـلا وجبنـــا وقـد جاليتهم فابـوا جلائي
هجونى ان هجوت خيال سلمى كضرب الثور للبقر الضـــماء

مســـــألة :

أجمعوا ان ولد المرأة اذا كان من غير عصبتها لا يعقل عنها وكذلك الاخوة للام لا يعقلون عن اخيهم من أمهم ولا تنازع بين أهل العلم في ذلك •

مســـــألة :

واجمعوا ان الفقير غير داخل في الاداء ولا يكون ذلك في ذمته فيكون الفقير مخصوصا من العاقلة كما الصغير باجماع الجميع على ذلك •

واجمعوا انه اذا عسر فلا شيء عليه •

مســـــألة :

ان الذمى اذا قتل خطأ ان على عاقلته الدية وتقص كما تقص من المسلم •

مســـــألة :

ومن لم تكن له عاقلة تعقل عنه كانت الدية عليه في ماله وبه يقول أبو حنيفة فان لم يكن له مال استسعى بذلك كذا عن الشيخ أبى الحسن •

قال بعض اصحاب الظاهر اذا لم يكن له مال ولا عاقلة لم يجب عليه شيء ولا على غير العاقلة ولا على بيت المال •

قال والموجب للدية على احد هذه الوجوه محتاج الى دليل •

مسـألة :

وفي الجامع قال تعقل العاقلة عن المولى ويعقل مولى القوم عنهم كاحدهم فان اعتقه اثنان فانه يعقل عنهما جميعا وتعقل عنه عاقلتهما جميعا كل واحد من احدى القبيلتين يعقل عنه درهمين حتى يكون على اثنين من القبيلتين مثل ما على واحد. وكذلك ان أعتقه عدة كل قبيلة عقلت عنه كل قبيلة بقدر حصة صاحبهم منه.

والمدة في الدية ثلاث سنين .

مسـألة :

ومولى العتاقة يدخل مع العشيرة في دفع دية الخطأ كذا قال اصحابنا انه يعقل عنهم ويعقلون عنه .

قال وعندى في هذا نظر من قولهم لان الدية تتعلق بولد الزنا .

فان قيل لقوله الولا لحمة كلحمة النسب قيل له لو وجب ذلك بهذا القول لوجب ان يستحق الميراث معهم بهذا ولا أعلمهم يقولون بذلك ولا يقول به احد من اصحابنا لم يورثوا المولى ولم يورثوا منه بهذا .

مسـألة :

وفي موضع ان المولى اذا كان عربيا فانما تعقل عنه عاقلته من العرب دون موالبه والله أعلم .

مسـألة :

قال ابو الموثر اذا قسمت الدية على العاقلة ثبتت عليهم كالدين فان ماتوا فهى من اموالهم كالدين من رأس المال .

فان ماتوا قبل ان تقسم الجناية ولم يعرف كل رجل ما يلزمه منها فلا أرى على من مات منهم شيئا وهى على الاحياء دون الاموات قال لانى لا أرى على الاموات حكما يحكم عليهم من بعد موتهم .

مسـألة :

وقالوا في الذمى اذا لم تكن له عاقلة فالدية عليه في ماله اذا قتل رجلا خطأ ولا خلاف فيه لانه لا ولاية بينه وبين المسلمين ولا توارث فلا يعقل عنهم بيت المال لانـه مـال المسـلمين •

مسـألة :

وفي الجامع ان كان في عاقلته عبد فاعتق أو مشرك فاسلم •

قال ان كان بعد ان أدى الدية صاحبهما فلا شيء عليهما وان لم يؤدها وكان قد أدى بعضها وبقى بعضها فاقول انه يدركهما بحصته والله أعلم •

وكذلك الصبى المعتوه والاعجم في ذلك نظر لان الجناية يوم كانت لم تلزمهم منهـا شـيء •

قال اصحاب أبى حنيفة دية العمد تتحمله العاقلـة •

قال الشافعى بانه لا تتحملـه •

مسـألة :

عن قومنا الشافعى يدخل الاب والابن في تحمل العقل واحتج بما روي ابن مسعود عن النبي عليه السلام قال : « لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض لا يؤخذ الاب بجريرة ابنه ولا الابن بجريرة ابيـه » •

قال ابو حنيفة لهما مدخل فيـه •

وقال دية الخطأ تجب بكمالها على العاقلة لا يلزم الجانى منها شيء قـال أبو حنيفة يكون الجانى كاحد العواقل دليله انه على وجه النصرة والمواساة فأقل الاحوال ان يكون كاحدهم وقال يتحمل الموسر ضعف ما يتحمل المعسر •

قال أبو حنيفة يتساويان •

وقال يعتبر لهذا الحول من حين ما يموت المقتول قال أبو حنيفة من حين يحكم الحاكم وقال اذا مات بعض العاقلة بعد حلول الاجل لم يسقط عنه ما لزمه من العقل قال أبو حنيفة يسقط وشبهه بالدين المستقر وجوبه في الحياة •

بـــــاب
في العاقلـــة وصـفتها وقســـم الديـــة عليهـا

قضي النبي صلى الله عليه وسلم في قتل الخطأ على العاقلة •

وروي عن ابن الحسين ان النبي عليه السلام قال : « الدية على العاقلـــة الدية عى العاقلة الدية على العاقلة ثلاثا » •

اختلف لم سميت عاقلة فقول كانوا يعقلون ابل الدية على باب المقتول • وقول لمنعهم الجاني ممن اراده بشر •

ودية الخطأ على عاقلة الجاني ولا يصدق الجاني انه اخطأ فيمـــا يلزم العشيرة الا ما صح بشاهدى عدل أو اقرار العشيرة وكذلك اذا ادعى انه جناها ضائع العقل فعليه البينة فبعد ذلك تقسم الدية عليهم من أول فصيلة الاقرب فالاقرب من العشيرة الى ان تستفرغ الديـــــة •

ولا يؤخذ من كل رجل أكثر من أربعة دراهم ويرفع ذلك في قبائلـــه حتى تؤدى الديـــــة •

مســـــألة :

فان كانت قبيلته الاولى كثيرة بقدر ما يكون على كل رجل منهم أقل من أربعة دراهم قسمت الديـــة عليهم على عددهم وعلى الجاني مثل مـــا على رجل من العشـــــيرة •

مســـــألة :

ولا يؤخذ من العشيرة أكثر من أربعة دراهم اذا كان فيهم متسع اذا ارتفع فيهم وليس على النساء والصبيان من ذلك شيء واجمعوا ان النساء غير داخلات في العاقلة وهذا يدل على ان العاقلة هم العصبة •

واجمعوا ان الصغار من الذكور لا يعقلون ولولا الاجماع لكانوا بظـاهر الخبر داخلين غير ان لاحظ للنظر مع الاتفاق •

فان فرغت القبائل وبقى من الديات شيء فقول ان ما بقىكان على الجانى في ماله ولا يؤخذ من عشائره أكثر من أربعة دراهم لكل رجل منهم • وقول ما بقي يضعف عليهم حتى يفوا بها كلها وقول ما بقى في بيت مال المسلمين •

مسـألة :

فان لم يكن له من العاقلة الا رجلان فقول هما عاقلة وعلى كل واحد منهما ثلث الديـة •

وقول ليس عليهما عاقلة •

قال ويعجبنى ان تكون العاقلة من الثلاثة فصاعدا •

مسـألة :

وقيل انما تحسب على بنى ابى الجانى أربعة دراهم ثم ترجع الى بنى الاب الثانى الا ان يكون في حد يكثر القوم في عددهم وهم بنوا اب سواء فيجر الباقى من الديـة عليهم •

مسـألة :

ومن لم يطلب من العاقلة ذلك فلا يلزمهم •

مسـألة :

وان انكرت عشيرة الجانى نسبه فعليه البينة فان كانت فصيلته التى هو منها حيث يقوم احكام أهل العدل ولا ينال منهم الانصاف فان الدية تلزمه في مـاله •

مسـألة :

وليس له ان يأخذ من الفصيلة التى هى أبعد من الفصيلة الدنيا الا من بعد

ان يعلم ان فصيلة الدنيا لم يكن فيها وفاء لتمام الدية على قدر ما يلزم كل واحد منهم وهو اربعة دراهم فاذا علم ما بقى عليهم كان على الفصيلة التى من بعد .

مسألة :

والجانى هو الذى يتبع عشيرته حتى يؤدى ما عليه الا ان يكون الجانى صبياً أو معتوها .

فقول ان ولى الدم يتبع عاقلة الصبى أو المعتوه ويأخذ ما وجب له عليه وقول ان ولي الصبى أو المجنون والاعجم والمعتوه هم يتولون قبض ذلك ويسلمانه الى أولياء الدم .

قال والاول أحب الي .

مسألة :

والاعجم والمجنون لا يعقلان عن أحد من عشيرتهما ولو كان لهما اموال لان الاحكام قد زالت عنهما وانما يؤخذ الرجل بما ينوبه من الدية وليس على ماله سبيل الا ترى ان الصبى اذا زال ذلك عنه لان الاحكام لا تجرى عليه لم يكن لهم شيء فيماله .

مسألة :

الصبى والمجنون خطاؤهما وعمدهما على العاقلة والاعجم جنايته في ماله الا ان يعلم انه خطأ فالدية على عاقلته .

مسألة :

ومن لم يعرف له عصبة ولا موالي فلا أعلم أحدا يعقل عنه .

والجنايات لا تكون على الاجناس ولا يكون فيه القياس بسبب الميراث بالجنس لان الميراث قد يكون للنساء والنساء لا عقل عليهن .

مســـــألة :

ومن لم يصح له عشيرة بعمان فلا تلزم أهل عمان من لم يكن بعمان منهم وكذلك البصرة •

مســـــألة :

والمرأة لا تعقل جناية غيرها وان اصابت في جناية خطأ فعليها من الدية مثل ما على واحد منهم •

وكذلك اذا وجد القتيل في دارها فعليها مثل ما على واحد من العاقلة •

بـــــاب
القسامـــة وأصلهـــا وفيمـــن تجـــب

روي ان نبى الله عليه السلام حكم بالقسامة في خيبر والاصل فيما عمل به في القسامة ان عبد الله ابن سهل خرج يمتار من خيبر فوجـــد قتيلا في عين من خيبر فذكروا شأنه لرسول الله صلى الله عليه وسلم فكتب اليهم ان دوه أو آذنوا بحرب فكتبوا يحلفون ما قتلنا ولا علمنا قاتلا فوداه رسول الله صلى الله عليه وسلم من عنده وقيل ان ولي دمه جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر شأنه فقال تحلفون على قاتل صاحبكم فقال ما كنا لنحلف على ما لا نعلم قال فتحلفون يهودا قالوا ما كنا لنحلف يهوداً ما هم فيه من الشرك أعظم من ان يحلفوا فوداه رسول الله صلى الله عليه وسلم مائة من الابل .

وفي موضع فبعث اليهم بمائة ناقة حتى ادخلت عليهم الدار قال سهل لقد ركضتنى منها ناقة حمراء .

وقال قائلون جعلها عليه السلام دية على اليهود لانه وجد بين اظهرهم .

وقد عمل المسلمون بالقسامة وكذلك قيل في قتل هاشم ابن ضبابة لما وجد قتيلا في الانصار بقبا كتب اليهم النبي صلى الله عليه وسلم ان ادفعوا الى مقيس قاتل أخيه والا فادفعوا اليه الدية مائة من الابل فقالوا السمع والطاعه لرسول الله والله ما نعلم له قاتلا فدفعوا ديته مائة من الابل بعد ان حلفوا وقد عمل بها الائمة من بعده .

مســـــألة :

تنازع اصحاب الظاهر في القسامة .

داود القسامة ثابتة لثبوتها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا تكون الا للمسلمين على المسلمين ولا تكون للكافرين على المسلمين لأن النبي صلى الله عليه وسلم حكم بها للمسلمين على الكافرين .

وقال بعضهم لا تجب للمسلمين على الكافرين الى على الصورة التى حكم فيها رسول اللـــــه واجمعوا ان لا فرق بين المشركين مع اختلاف اديانهم في القسامة عليهم وتنازعوا في غير الكافرين فاثبتها قوم منهم ونفاها آخرون •

وقال بعضهم ان الاخبار في القسامة مضطربه ونفاها بعضهم وفي موضع روى سهل بن ابى حثيمه ونافع بن جريح ان محيصة بن مسعود وعبد الله بن سهل انطلقا قبل خيبر فتفرقا في النخل فقتل عبد الله بن سهل فاتهموا اليهود •

مســـــــالة :

والقتيل الذى لا يعرف قاتله يسمى في اللغة المفرح •

مســـــــالة :

وانما القسامة في الاحرار من المسلمين اذا وجد قتيلا في القرية ولا يدرى من قتله وفيه اثر •

وان وجد ميتاً لا اثر فيه فلا قسامة •

ولو وجد فيما يموت الناس فيه من طوى أو نهر أو بحر ميتا له تكن فيـــه قســـــــامة •

مســـــــالة :

ومما لا يلزم القسامة فيه ان يوجد في حريق أو هدم جدار فادعى ورثتـــه انه هدم عليه أو طرح في شيء من هذه الاشياء لم تلزمه التهمة •

مســـــــالة :

والقسامة في بنى آدم ولا قسامة في المملوك لانه مال الا ان يعرف قاتله فيؤخذ به وفيه اختلاف بين قومنا •

قال ابو حنيفة فيه القسامة قال ابو يوسف لا قسامة فيه •

قال عبد الباقى محمد بن علي نظرت فيما قاله رحمه الله والقسامة في بني آدم ولا قسامة في المملوك والمملوك هو من آدم كان ينبغى ان يقول والقسامة في الاحرار من بنى آدم الا المماليك لانهم مال من غير رد منى عليه بل بينهما والغلط مرفوع وغير متوقع والله أعلم •

رجع الى الكتاب •

مسألة :

وكل قتيل لم يكن فيه أثر فهو ميت ولا قسامة فيه واذا وجد الاثر فيه الا دم يخرج من أنفه فلا قسامة فيه •

وان كان الدم يخرج من اذنه ففيه القسامة وهو اثر وينظر في ذلك •

مسألة :

ومن وجد حيا وبه جراحة ثم مات من بعد فلا قسامة فيه ولا قسامة في الجروح ولا قسامة في شيء من الاموال ولا العبيد ولا الدواب وانما هى من الاحرار من المسلمين اذا وجد قتيلا في القرية ولا يدرى من قتله وفيه اثر فان وجد ولا اثر فيه فلا قسامة فيه •

مسألة :

واذا وجد في المحلة جنين أو سقط فلا شيء عليهم فيه الا ان يكون كان حيا تام الخلق وفيه اثر القتل ففيه الدية •

مسألة :

ومن وجد القتيل عنده أو مع دابة هو عليها فذلك عليه •

وفي الضياء واذا دخل رجل قرية يحمل قتيلا ويزعم ان قوما قتلوه فعن العلا ومسبح انه لا شيء عليه الا ان تقوم عليه بينة •

وان كانت الدابة تسير بالقتيل وحدها في محلة فهو على أهل المحلة •

مسـألة :

وان كان في سفينة فهو على الركاب وان كان في السجن فالقسامة على أهل السجن والايمان وقول قتيل الحبس على أهل القرية •

قال ابو الموثر اذا وجد رجل على جمل مقتولا حتى وقف في القرية فانه لا تكون قسامة على أهل البلد •

فان اصبح في القرية على دابة فان كانت تسير فلا أرى فيه قسامة وان كانت واقفة فالله أعلم وقول اذا وجد على دابة واقفة ففيه القسامة •

مسـألة :

واذا وجد يد القتيل أو عضو منه في قرية أو دار فقيل لا شيء عليهم حتى يوجد فيه أكثر من نصفه ولو وجد رأسه حتى تكون الرأس مع الاكثر منه •

وفي موضع في الاثر اذا وجد القتيل رأسه في دار قوم وبدنه خارجا فديته على أصحاب الدار •

وان كان رأسه خارجا وانما داخل منه من بدنه غير رأسه فالقسامة على أهل القرية •

مسـألة :

واذا ادعى الاولياء على غير أهل القرية أو المحلة التى وجد فيها القتيل فقد برىء أهل المحلة ولا شيء لهم على من ادعوا الا بالصحة •

واذا اتهم أولياء المقتول احداً فذلك لا قسامة فيه ويحبس لهم من اتهموه•

وعن ابى على رحمه الله في قتيل وجد في قرية فاتهم أولياؤه رجلا فحبس به ثم قال لا ادرى من قتل صاحبى وطلب القسامة •

قال فقد بلغنا انهم كانوا يردونه عليهم وعن موسى بن على رحمه الله اذا رجعوا كان لهم •

وعن غيره لم تكن لهم القسامة وقد نحب أن ينظر في ذلك .

وان قال الولي رأيته قتل أخى أو ما يشبه ذلك لم تكن له رجعة على غيره وان كان ذلك تهمة وظنونا ثم رجع الى طلب القسامة لم نحب ان يبطل دم أخيه والله أعلم .

مسألة :

ومن مر في قرية فأصابته رمية من دار أو غيرها لا تدرى ممن هى فلا شيء في ذلك حتى يدعى الى انسان بعينه وينصف منه واما اذا مات بذلك فله قسامة.

بـــــاب
اليمـــين في القســـامة وعلـى من يجبـــان

واذا وجد القتيل بين بلدين أو حيين حلف من كل قرية أوحى خمسون رجلا ما قتلنا ولا علمنا قاتلا ثم ادوا الدية فمن نكل عن اليمين كانت الدية عليه وحده دون الآخرين •

روي أبو سعيد الخدرى قال وجد قتيل بين قريتين فأمر النبي عليه السلام بذرع ما بينهما فوجد احدهما أقرب فالقاه عليه •

مســـــألة :

واذا وجد القتيل الى احد القريتين أقرب حلف من تلك القرية خمســون رجلا ثم ادوا الدية ولو لم يكن في تلك القرية الا رجل واحد ضعفت عليـــه الايمان حتى يحلف خمسين يمينا ثم يؤدي الديـــة •

فان كان في القرية أقل من خمسين رجلا حلف لهم من ارادوا من القرية خمسين رجلا كل واحد منهم يحلف يمينا فاذا اتموا ولم يكملوا خمسين يمينا خير أولياء المقتول فيهم فمن اختاروه ضعفت لهم عليهم الايمان على قدر عددهم حتى يكمل خمسين يمينا وليس على النساء ولا الصبيان ايمان ولا يكلفون ذلك ولو اراد أولياء المقتول ان يحلفوا وحلفوا رجلا أو رجلين من أهل القريـــة خمسين يمينا فليس ذلك لهم ولكن يختارون خمسين رجلا •

واذا حلفوا الا رجلا واحدا منهم فانه يحلف ما قتله وان ابى ان يقول ولا اعلم من قتله وقال انا رأيت فلانا قتله ولا يمكننى ان أحلف انى لا أعلم من قتله وانا أعلم من قتله فقوله هذا لا يبرئه من اليمين انه لا يعلم من قتله وليجبره الحاكم ان يحلفماقتلهولا يعلم من قتله ولا يضع عنه الحاكم اليمين هذا عن ابى المؤثـــــر •

وقال عمرو عليه كفارة يمين مرسل من أجل انه حلفه الحاكم انه لا يعلم من قتله وهو يعلم ان فلانا قتله •

قال ابو الحواري قد كنا نقول هذا الرأى الذى روي عن ابى الموثر •

واما اذا حلف جبراً من السلطان انه لا يعلم من قتله انه لا كفارة عليه •

وكذلك اذا هدده السلطان بضرب أو حبس •

مسـألة :

ابو عبد الله فان شهد عدلان من الخمسين عند اليمين انهما رأيا من قتل هذا الرجل ولا يعرفانه فانه يلزمهما القسامة حتى يشهدا على قاتله بعينه اذا كانا عدلين فهنالك لا يلزمهما ولا غيرهما شيء من دمه •

مسـألة :

واذا شهد اثنان من الذين اختارهم ولي الدم لليمين على رجل انه قتله جازت شهادتهما ولزمه اذا كانا عدلين •

وكذلك اذا قالوا نحلف ما قتلنا ولكن نعلم ان هذا قتله جازت شهادتهم في ذلك وقول اذا شهد عدلان من القرية على من قتل فشهادتهما جائزة •

وقول لا تجوز لانهما يدفعان الغرم •

وقول يعجبنى ان يكون ثلاثة فصاعدا ثم تجوز شهادتهم وان عنوا رجلا قد مات فالدية عليهم •

مسـألة :

عند اصحاب ابى حنيفة لا يجب في القسامة القصاص • قال الشافعى يحلف اولياء الدم يمينا ان القاتل هو الذى ادعوا عليه ثم يقتل الدليل قوله عليه السلام: «لو اعطى الناس بدعاوئهم تماما لادعى قوم دماء قوم واموالهم» الحديث•

مسـألة :

أبو هريرة عن النبى صلى الله عليه وسلم انه قال : «البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه الا في القسامة» قيل معناه اليمين على من انكر يمين واحده الا في القسامة فانها خمسون يمينا على من انكر •

مسـألة :

وعلى الامام والقاضي مثل ما عليهما من القسامة ولا ايمان عليهما لانهما اللذان يحلفان ولكن عليهما الحصة من الدية وقول لا ايمان عليهما ولا قسامة واما الوالي على ذلك البلد قال بعض عسى ان يكون عليه اليمين قال وذلك أحب الى •

مسـألة :

وعن ابى عبد الله ان القسامة على أهل السجن من كان من أهل البلد وان كان حصينا لانهيمكن ان يخرجوا منه ولو لم يكن فيه نقب ولا اثر انقحام ولا كسر باب •

وعلى الاعمى والزمن المقعد والمريض الثقيل عليهم الايمان ما قتل ولا علم قاتلا •

مسـألة :

قال وكذلك القسامة يلزم المجنون والاعجم وليس عليهما ايمان •

مسـألة :

قال وكذلك تلزم القسامة الغائب الا ان يصح انه كان في موضع في ذلك الوقت يمكن ان يصل الى هذا الموضع الذى وجد فيه القتيل ويرجع وانه كان في ذلك الموضع فيذلكالوقت الذى وجد القتيل فيه في هذه القرية وقد كنا رأينا أيضا انه لا قسامة على هؤلاء فينظر في ذلك •

وفي موضع والغائب عن قتل المقتول الذى غيبته في حين القتل فلا شيء عليه•

مسـألة :

محمد بن محبوب في الذى يوجد قتيلا في سوق صحار ولزمت فيه القسامة قال فانها تلزم من كان من الرجال الاحرار من المصلين الذين لهم بيوتات من حد وادىصلان على الدستجرد الكبرى والصغرى وصحار والجداله والعسكر والسوق وعوتب ولا يلزم أهل سر عوتب •

وانما تلزم من لزمه بناء المسجد الجامع وهؤلاء يلزمهم بناء المسجد ولا يلزم غيرهم ممن لزمه الجمعة وكان دون الفرسخين •

مسـألة :

وكذلك اذا وجد القتيل بسمد نزوى لم يلزم القسامة غير أهل نزوى خاصة وكذلك سعال ولا يلزم احدا من أهل هذه القريات بناء مسجد الآخرين الجامع •

مسـألة :

في قتيل المحلة انه على أهل المحلة دون غيرهم •

وقول على أهل البلد كلهم •

مسـألة :

قال بعض أهل الفقه ان القسامة انما هى على اصول أهل البلد وهم أهل الخط •

وليس على مشترى منزل ولا ساكن بجاره ولا طارىء وعلى الشيخ الكبير القسامة وهى على كل ذى عقل من الرجال من أهل الصلاة والاحرار وكذلك على المريض الشديد المرض لانه يمكن ان يكون أمر بقتله • واذا كان أهل القرية كثيرا اذا أعطى كل رجل اربعة دراهم بقى منهم من لم يعط قسمت عليهم كلهم ويكونون فيها سواء ولو وقع على كل رجل درهم وان كانوا قليلا قسمت عليهم ما كانوا ولحق كل رجل عشيرته بما زاد على اربعة دراهم •

مسـألة :

وكل من كان له في القرية منزل اصل هو له من العميان والمرضي والمقعدين أو اعراب حضار يحضرون القيظ فعليهم القسامة والدية كما هى على غيرهم الا المجنون فلا •

ومن لم يكن له أصل منزل ثم هو يغيب عنها ويسكن غيرها فقتل القتيل في البلد وهو فيهفهو من أهل البلد وكذلك المسجون •

مسـألة :

والسفر المجتازون والنازلون ابعد ان يكون عليهم من القسامة شيء •

مسـألة :

وأهل الذمة لا قسامة عليهم ولا دية والله أعلم •

قال ابو معاوية على أهل الذمة القسامة والدية ولا قسامة لهم هم •

قـال غـيره :

وقول لهم القسامة وعليهم •

مسـألة :

ولا يؤخذ في القسامة امرأة ولا صبى لم يبلغ الحلم ولا من لم يكن له في القرية دار يملكها من السكان الذين ليس هم من أهلها •

مسـألة :

وقال ابو عبد الله لا قسامة على النساء والصبيان ولا المجنون ولا العبيد ولا على أهل الذمة ولا الهند وأهل العهد وغيرهم من الهند •

مسـألة :

والفقير لا يحمل الديات في الخطأ اجماعا وقيل ان الفقير لا يعقل اجماعا وكذلك الصغير وان كان غنيا •

مسـألة :

والقسامة تكون في ثلاث سنين في كل سنة ثلث وعلى كل انسان ثلث ما يزمه في كـل سـنة •

مسـألة :

ومن لم يكن له وارث الاجنسة فهم يستحلفون أيضا من وجبت عليه القسامة فلهم الدية .

مسـألة :

عن قومنا اختلفوا في كيفية اليمين في القسامة قال مالك والله الذى لا اله الا هو لهوضربه ومن ضربه مات .

قال الشافعى يحلف بالله الذى لا اله الا هو ـ عالم خائنة الاعين وما تخفى الصدور لقد قتل فلان فلانا منفردا بقتله ما شركه في قتله غيره .

قال النعمان يحلف بالله الذى لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم الذى يعلم من السر ما يعلم من العلانية الذى يعلم خائنة الاعين وما تخفى الصدور واجمعوا على ان من حلف بالله انه حالف .

وقال اصحابنا يحلف بالله .

مسـألة :

قال الشافعى الايمان في الحقوق يمين واحدة وفي الدماء خمسون يمينا بالسنة في القسامة قال غيره من ادعى عليه جناية عمد كانت عليه يمين واحدة بقوله البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه وقول يبدأ بالمدعين في الايمان فان حلفوا استحقوا وان نكلوا حلف المدعى عليهم خمسين يمينا فان حلفوا برئوا وهو قول مالك والشافعى وغيرهم . وان النبي عليه السلام قال لحويصه ومحيصه وعبد الرحمن: «تحلفون وتستحقون دم صاحبكم» فقالوا من لم يشاهده كيف يحلف فقال : « تبريكم يهود بخمسين يمينا » فقالوا ليسوا بمسلمين فوداه رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ابو حنيه يبدأ بايمان المدعى اليهم .

بـــــاب
الفــرق بين المســلمين والمشركـــين في القســامة

واليهودى والنصراني والمجوسي يقتل في القرية ولا يدرى من قتله ففيه القسامة على قول ابى زياد •

وقال ابن محبوب لا قسامة لهم ولا عليهم الا ان يكون أهل تلك القريـــة التى وجد فيها القتيل كلهم منهم أهل عهد فان كانوا كذلك كان عليهم القسامـــة والايمان قال ابوالموثر اختلف فيه وقولنا لاقسامة فيه •

مســـــألة :

وفي الضياء قال ابو المؤثر اذا قتل من أهل الذمة أحد في القرية ولا يدرى من قتلهفأهل الذمة تبع لاهل البلد اذا كانوا من سكان البلد واما اذا كان القتيل فيهم فاللـــــه أعلـــم •

وقال بعض الفقهاء ليس لاهل الذمة على المسلمين قسامة •

وقال ابو عبد الله ليس على أهل الذمة قسامة •

الا أن يكونوا أهل تلك القرية أو الحى الذى يوجد فيه القتيل كلهم من أهل الذمة فانهم يلزمهم القسامة ولو كان القتيل من أهل الصلاة •

مســـــألة :

وان كانت تلك القرية كلهم من أهل الذمة الا بيت واحد من أهل الصلاة وكان القتيل من أهل الصلاة لزم أهل ذلك البيت القسامة وحده ويتبع هـــــو عاقلته ويحلف خمسين يمينا •

مســـــألة :

وكذلك لو وجد قتيل في قرية كلهم من أهل الصلاة الا بيت واحد من أهل الذمة فانه يلزم أهل ذلك البيت ويتبعون عاقلتهم •

مســـــألة :

واذا كان القتيل مجوسيا فانما يؤخذ به المجوس وحدهم ولا يؤخذ أهـــل الذمة بواحد من غيرهم في القسامة •

مســـــألة :

ولا يؤخـــــذ اليهودي بالنصراني ولا المجوسي ولا يؤخـــــــذ النصراني ولا المجوسي باليهودي •

بـــــاب
في القتيـــل يوجـــد في الـــــدور

واذا وجد القتيل في دار انسان فالدية على صاحب الدار خاصة وهى على عاقلته ان كان صاحب الدار يسكنها وان كان معه غيره فالدية على الساكن هو وغيره بينهم على عددهم الانثى والذكر من الاحرار والبالغين وقول غير هذا وهذا أكثر عندنـــا •

وقول القسامة على أهل المنزل تلزم عاقلتهم فان كان هذا القتيل ممن يرثه أهل هذا المنزل فانهم يرثونـــه •

مســـــألة :

وعن ابى علىفيمن وجد قتيلا في دار رجل قال:ديته على العشيرة وقول الدية على صاحب الدار •

مســـــألة :

ومن وجد في دار ابنه أو ابيه أو امرأة في دار زوجها فكذلك الدية علـــى عواقلهم واللـــه أعلـــم •

مســـــألة :

وان وجد في دار عبد فهو على عاقلة مولاه •

مســـــألة :

وان وجد في دار نفسه فلا دية فيه على احد حتى يعرف •

وقول ديته علىعاقلته ولعل الاول اكثر •

وان وجـــد في دار ذمى فالدية على عاقلته •

مسـألة :

ومن وجد في دار يتامى صغار فدارهم وعبيدهم ليس غيرهم فلا شيء على أولئـك .

وفي موضع ان وجد في بيت يتيم يسكنه فالدية على عاقلة اليتيم واليتيم والبالغ في ذلك سواء والله أعلـم .

مسـألة :

ومن وجد في داره قتيلا ولا سكان معه في الدار لم يؤخذ به احد وان كان معه في الدار سكان أخذوا به .

وان كان في القرية أخذ أهل القرية ثم قسمت الدية على عواقلهم الرجال دون النسـاء .

وان وجد القتيل في دار قوم فقالوا لم نقتله وشهدوا ان فلانا قتله لم يصدقوا لان هذا لازم لهم ولم تجز شهادتهم وهذا غير القسامة .

مسـألة :

ومن وجد في داره عبدا مقتولا أو في وزره دابة معقورة فلا غرم عليـه في ذلـك .

بـــــــاب
في القتيـــل يوجـــــد في نهـــر أو ســـوق أو غيره

وان كان القتيل في نهر صغير لقوم معروفين فعلى أولئك •

وان كان في نهر عظيم أو دجلة أو في البحر فلا شيء فيه •

وكذلك اذا وجد في فلاة من الارض وان وجد على ساحل قرية وفيه جراحة ففيه القسامة وانوجد في البحر في الماء فلا شيء فيـــه •

مســـــــالة :

وان وجد في سوق المسلمين أو في مسجد جامعهم أو قتيل الزحام في عرفة فذلك في بيت مال المسلمين •

قال أبو عبد الله في قتيل عرفه انه على أهل عرفه •

وقول اذا وجد في المسجد الجامع أو في السوق في بيت المال وقول فيـــــه القسامة على أهل البلد •

مســـــــالة :

أبو عبد الله واذا وجد القتيل في السجن لزمت القسامة من كان في السجن لا يدخل معهم أهل القرية وعليهم اليمين •

وكذلك اذا وجد في السفينة لزم جميع من كان في السفينة من الرجـــــال الاحرار كما يلزم سكان الدار ولا يلزم صاحب الدار الا ان يكون هو يسكن معهم قلت فان انكسرت السفينة بأهلها وتساقط اهلها فوجد رجل من أهلها قتيل ايلزم به القسامة أهل تلك السفينة بعد خروجهم منها قال لا الا ان يصح على احد قتله فيؤخذ بـــــه •

بـــــاب
في الشـــــجاج واســـــمائها ولغاتهـــا وصـــفاتها

أول الشجاج الدامية في اللغة الخارصة وهى التى تخرص الجلد أى تشقه قليلا ومنه قيل خرص القصار الثوب اذا شقه •

قال الشافعى الخارصة بالحاء فصحفت ويعبر عنها الدامية ثم الباضعة وهى التى تبضع اللحم بعد الجلد وفي الجامع ان الباضعة هى التى تستفرغ الجلد كلـــــه •

ثم المتلاحمه وهى التى أخذت في اللحم ولم تبلغ الســمحاق وهى جلدة أو قشرة بين اللحم والعظم وكل قشرة رقيقة فهى سمحاق •

ومنه قيل في السماء سماحيق من غيم وعلى ثرب الشاة سماحيق من شحم•

واذا بلغت الشجة تلك القشرة حتى لا يبقى بين اللحم والعظم غيرها فهى ســـــمحاق •

ثم الموضحة وهى التى تكشط عنها تلك القشرة ويبدو وضـح العظم وفي الجامع حتى يبصر بالعين ثم الهاشمة وهى التى تهشم العظام •

وفي الجامع واذا وقع في العظام صدع أو كسر فهى هاشمة •
وفي موضع والصدع فيالرأس بمنزلة الهاشمة وكذلك ابو عبد اللـــه في جواب ابى على •

ثم المنقلة وهى التى تنقل منها العظام ويخرج منهـا فراش العظم وهى قشرة تكون على العظم دون اللحم •

ومنه قول النابغـــة •
ويتبعها منه فراش الحواجب •
ثم الآمة وهى تسمى المأمومة أيضا وهى التى تبلغ أم الرأس يعنى بذلك الدماغ ويقال هى التى تهشم العظم حتى يبرز الدماغ وهو مخ الرأس والآمة

كل عضو فيه مخ فيخرج أو يكسر حتى يبدو المخ وينتظر فهذه الجراحـــات حتى ينظر ما ينتهى اليه امرها ليحكم به والمأموم الذى قد شج مأمومة وهو الاميم أيضا والاميم الحجارة الشى يشدخ بها الرأس •

قال بالمنجنيقات وبالاميم وقال الغرزدق في المأموم •

اصارخاً أم ضناه السيف يضربها • كضارب بقداح القسم مأموم •

مســـــالة :

واما المأموم فالبرسام ورجل موم •

قـــال ذو الرمـــه •

أو كان صاحب أرض أو به الموم •

قال الشاعر في الآمه وانشده :

فأمه امـــة بالفهر موضـــحة فوهـــا يفرق منها أصبع الآسي

الفهر الحجر ويفرق من التفريق والآسي الطبيب •

ويقال عبر الجرح يعبر عبرا اذا اندمل على لحم ميت أو على عظم أو على نعل ثم ينتقض بعد •

قال أبو عبيد وأخبرنى الواقدى ان السمحاق عندهم هى الملطاه بالهاء واذا كانت على هذا وهى في التقدير مقصوره •

قال وتفسير الحديث الذى جاء ان الملطاة يقضي بدمها يقول معناه حين شج صاحبه يؤخذ مقدارها تلك الساعة ثم يقضي بها بالقصـــاص أو الارش ولا ينتظر ما يحدث فيها بعد ذلك من زيادة أو نقصان وهذا قولهم وليس هـــو قول أهل العراق•

مســـــالة :

والجائفة التى قد صارت الى جوفـــه •

قال مسلت الرأس فيه جايفة لا يؤدها الفتل والفتل جمع فتيلة .

مسـألة :

والمنقلة اخذت من النقل وهى الحجارة الصغار .

والمأمومة اشتقاقها افضاؤها الى أم الداغ وهى جليدة البست الدماغ وهى الآمة ولا غاية بعدها .

والملطا ان يخرق احد حجابى البطن وله نصف دية الجايفة واذا خرق الحجابين جميعاً كانت جايفة ولها ثلث الدية والملطا وهو بوزن الحربا وتقديره فعلاء ممدود مذكر وهو الشجة التى يقال لها السمحاق .

ويقال شج فلان فلانا شجة ملطا والفعل ملط ملطا وملطة .

وكان الاحنف بن قيس أملط والملط الذى لا يرفع له شيء الا المى عليه فذهب سرقة واستحلالا والجمع الملوط والاملاط .

والفعل ملط ملوطا وقيل ملطى بالياى .

مسـألة :

والمفرشة من الشجاج التى تفرج العظم ولا تهشم ويقال ايضا أفرشت بى وانطبت بى أى صيرتنى بينهما طنيبا ويجوز ان يكون فرش من هذا .

مسـألة :

والكلام من هذا الجراحات التى احده كلم .

قال ابو بكر يرثى النبى صلى الله عليه وسلم :

اجدك مالعينك لا تنام كان جفونها فيها كلام

والكلام بالفتح اللفظ قال المومل :

فمنى علينا بالكلام فانما كلامك ياقوت وورد منظم

والكلام الارض الصلبة وهو بضم الكاف فيها حجارة وحصي صغار وهو ما غلظ من الارض وخشن قال بشر بن ابى حازم :

بارض يعرف الخيـــار فيهـــا كان كلامها زبر الجديـــد

مســـــألة :

والحماشه وهى من الجراحات ماليس له ارش معلوم مثل الخدش ونحوه• قال الخليل الخمش في الوجه وربما استعمل في سائر الجسد والخماشـــه الجيانة والجراحة والكدمة •

فصـــــل :

يقال قرح فلان فلانا يقرحه قرحا اذا جرحه القريح الجريح قال الهذلي :

لا يسلمون قريحا حل وسطهم يوم اللقاء ولا يسئون من قرحوا

يسؤن لا يبقون وقد قرحه بالحق اذا استقبله به وقـــد قرح يقرح اذا خرجت بـــه قروح •

فصـــــل :

وقد اسوت الجرح فانا آسوه أسوا اذا داويته وقد آسيت على الشيء فانا أسى عليه اساء اذا حزنت عليه •

مســـــألة :

والآ بفتح الالف الشجة الموضحة قال الشاعر :

فامه أمة بالفهر موضحـــة فوها يفرق فيها أصـــبع الآسي

والفهر الحجـــر •

فصـــــل :

والطعن الذى لا ينفذ يقال له وخض والذى ينفذ يقال صرد يقـال صرد يصرد صردا اذا انفذ واصردته اصرادا اذا انفذته •

فصـــــل :

والوخض الطعن أيضا ومن الطعن السلكى وهو ما كان على الجهة ومنه المذلوجة وهو يمنة ويسره •

وقال امرء القيس :

نطعنهم ســـلكى ومخلوجـه ككـر الامين على فايـــل

مســـــألة :

وقيل اذا ثبت جرح غير دامى كان له نصف الدامية •

مســـــألة :

قال أبو عبد الله الجرح اذا خرق الجلد ولم يخرج الصفاق فهو ملحم يكون له ثلث الدية فاذا اجاف وقطع الجلد والصفاق فهى جائفة •

واذا كان الجرح موضحا فوجد منصدعا فانه بمنزلة الهاشم •

مســـــألة :

الضيا عن الحسن بن اسماعيل من قومنا قال لا اختلاف ان الموضحة كل جرح أوضح عن العظم ثم اجمعوا ان الموضحة في الرأس أو في الوجه ولا تكون في عضو غيرهمافيصدر ولا ذراع ولا عضد ولا غير ذلك •

مســـــألة :

قال أصحاب أبى حنيفة الشجاج عشرة فاولها الحارصة قـــال الشـــافعى الخارصة بالخاء فصحف •

وثانيها الدامعة وهى التى يخرج منها مثل الدمع • وثالثهـــا الداميـــة •

ورابعها المتلاحمة واختلفوا فيها فقال محمد هى التى تلحم فيهـــا الدم ويسود والتحامه سميت متلاحمة •

قال أبو يوسف هى التى تشق الجلد ولا تأخذ في اللحم شيئا •

وذكر عنه انه قال انها دون السمحاق وفوق الباضعه وخامسها الباضعة وهى التى تأخذ شيئا من اللحم •

وسادسها السمحاق وهى التى يبقى بينها وبين العظم جلدة رقيقة •

وسابعها الموضحة وهى التى توضح العظم •

وثامنها الهاشمة وهى التى تهشم العظم وتكسره •

وتاسعها المنقلة وهى التى تنقل منها العظام •

وعاشرها الآمه وهى التى تبلغ أم الدماغ وقال بعض لم يذكر الفقهـاء الخارصة والدامية والدامعة •

لانها ليس لها اثر فلا يتعلق بها حكم ولم يذكروا الدامعة لان الغالب ان الانسان لا يعيش منها •

بـــــاب
الجـــــروح في الوجـــه وارشـــها

واذا كانت دامية في الوجه فهى مضاعفة على دامية مقدم الرأس لها بعيران اذا نمت راجبة الابهام عرضها في طولها وذلك في دية الخطأ كان لها قلوصـــان وهما ابنتا لبون والباضعة لها اربعة ابعرة ابنا لبون وحقتان •

مســـــألة :

والمتلاحمة ستة أبعره ابنتا لبون وابنا لبون وحقتان •

مســـــألة :

والسمحاق مضاعفة كما ضعفت المتلاحمة لها ثمانية أبعره ابنتا مخـــاض وابنا لبون وحقتان وجذعتان •

مســـــألة :

والموضحة عشر من الابل ابنتا لبون وابنتا مخاض وابنا لبون وحقتـــان وجذعتـــان •

والموضحة اذا أترقت العظم اذا تم طول راجبة في عرضها فان نقص شيء فبحساب ما نقص وان زاد فبحساب ما زادت •

مســـــألة :

والهاشمة في الوجه لها عشرون بعيراً فان كانت من الخطأ فهى على خمسة أجزاء أربع بنات مخاض واربع بنات لبون واربعة بنو لبون ذكورا وأربع حقاق وأربع جذع الا ان تكون هاشمة لا تبرى فهى منقله •

مســـــألة :

والمنقلة لها ثلاثون بعيرا وهى على خمسة أجزا في الخطأ ست بنات مخاض وست بنات لبون وستة بنو لبون وست حقاق وست جذع •

مســـــألة :

والنافذة في الوجه لها ثلث الدية الكبرى اذا نفذت في العظم الا ان تكون

نافذة في احد الحدين من أسفل مما يلى الحلق فان لهـــا نافذة لحى وهي ثلث نصف الديـــة •

وكذلك كل نافذة في عضو فلها ثلث دية ذلك العضو •

قال أبو علي ما نعرف في الوجه آمة واما في الرأس ففيها ثلث الديـــة اذا افضى الى الدماغ وللقفا مثل ذلك وانظر فيها وكذلك جرح اللحى مما يلى الوجه فجرحه جرح وجـــه •

وان كان مما يلى الحلق فجرحه جرح لحى واحد •

مســـــألة :

وموثرة الوجه بالعصى لها عشرون درهما وهى كل ضربة بالعصى في الفم واللسان وغيرها اذا اثرت واذا لم تؤثر فنصف ذلك •

مســـــألة :

واختلفوا في موضحة الوجه فمنهم من قال خمس ومنهم من قال سبع ومنهم من قال عشر •

وكذا عن أبى قحطـــــان •

للنقطة من دامية الوجه درهم واربعة دوانيق •

وللنقطة من باضعته ثلاثة دراهم ودانقان ولنقطة المتلاحم منه خمســـة دراهـــم •

وللنقطة من السمحاق ستة دراهم وأربعة دوانيق •

ولنقطة الموضحة منه ثمانية دراهم ودانقان وسواء كان الرجل أغم أو انزع والغمم كثرة شعر الوجه والقفا والنزعة انحياص الشعر عن جانبى الناصية •

قال هدبه بن الخشرم :

فلا تنكحى ان فرق الدهر بيننا اغم القفا والوجه ليس بانزعا

الغمم مكروه في الانسان يدل على سوء الخلق •

والنزع يدل على حسن الخلق •

والانزع الذى انحسر الشعر عن جانبى جبينيه فاذا زاد قليلا فهو اجلح فاذ بلغ النصف فهو اجلى ثم هو أجله •

مسـألة :

الجامع والوجه من مقص شعر رأسه العظم الذى في الوجه الى جنب الاذن أسفل من حيال العين فهذا مقدم الرأس وما خرج من ذلك من الرأس فهو من القفأ فان كان أصلع فحده الى منتهى التقبض من أعلى جبينه اذا رفعه وهو من الاذن الى الاذن •

مسـألة :

وقيل لو أن رجلا أخذ سكينا فوجأ بها رأس رجل فاوضحت العظم الذى هو في الوجه الى جنب الاذن أسفل من حيال العين فهذا مقدم الرأس وما حوى ذلك من الرأس ثم جرى السكين قبل ان يرفعها حتى شجه أخرى فان هذه موضحة واحدة عليه فيها القصاص ولو ان هذا كان خطأ كان عليه ارش موضحة واحدة ولو رفع السكين ثم وجأه على اخرى الى جنبها فاتصلت أو لم تتصل فان هذه موضحة أخرى يقتص منه في العمد وعليه في الخطأ ارش موضحتين لانه رفع يده •

وفي الجامع من جرح رجلا جرحا بضع في اللحم ثم اخلف الى جانب فقيل له ارش جرحه ذلك الباضع الى ما بلغ قيامه ثم ينظر الى ما أخلف الى جانب في اللحم فيعرف قياسه انه باضع ثم يكون له من الارش نصف ذلك وكذلك نحوه•

بـــــاب
الجـــراح وجملتهـــا في الأصـــل

كل موضحة في جارحة لها نصف عشر ديتها •
والدامية خمس الموضحة والباضعه خمساها •

والمتلاحمة ثلاثة أخماسها والسمحاق أربعة اخماسها • والهاشمة ضعفاها والمنقلة ثلاثة اضعافها والآمة ثلث الدية •

مســـــألة :

والجائفة ثلث الدية وان كانتا جايفتين فلهما ثلثا الدية وكان ابن عباس فيما روينا عنه يجعلها نصف الدية •

مســـــألة :

والجائفة لا قصـــاص فيهـــا •

مســـــألة :

واذا وضح من الجرح ولو مثل ثقب الابرة فهو موضح كلـــه •
وكذلك اذا هشم من العظم ولو مثل ثقب الابرة فهو هاشم •
واذا نقل منه شيء قل أو كثر فهو منقل •

مســـــألة :

ويقال ليس في عضو من الأعضاء نافذتان الا في البطن والذكر والحلقوم •

مســـــألة :

والجرح في الرقبة وفي صفحتها وفي الحلق مثل الجرح في القفا •
والجرح في ملتقى الضلوع وفي الصدر وفي فقار الظهر وفي الذكر مثـــل الجرح في مقدم الرأس •

مســـــألة :

والجرح في ثقب الذكر مثل الجرح في القفا •

والجرح في فرج المرأة مثل الجرح في قفاها والجرح في الدبر مثل الجرح في القفـــا •

مســـألة :

جاء الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من المنقلة خمســة عشر من الابل وفي المأمومة ثلثا الديــة » •

واجمعوا عليه الا مكحولا فانه قال اذا كانت المأمومة عمدا ففيها ثلثا الدية واذا كانت خطأ فثلث الدية وهو قول شاذ •

قال أبو عبد الله الجائفة الى البطن لها ثلث الدية فاذا نفذت من الجانب الآخر فلها ثلث الدية أيضا فيكون لها ثلثا الدية •

واما النافذة في الذكر أو الحلق من الجانبين كليهما فانما لها ثلث الديــة •

واذا نفذ من أحدهما الى مجرى البول أو مجرى الماء من الحلق فانما لــه نصف ثلث الديـــة •

واذا ضرب رجل رجلا في ساقه أو في فخذه فبلغت الى المخ فهى بمنزلة الآمه في الرأس •

مســـألة :

وقيل في جرح العين من والجها وجرح اللسان وما دخل من الشفتين يعجبه ان يكون جراحة ذلك بمنزلة جرح مقدم الرأس ليس بمضاعف في الوجه لان الوجه ما واجه بـــه •

مســـألة :

فيمن ضرب رجلا فأثرت في رأسه ووجهه انه ان كان اثرا فله الأوفر لأنه أثـــر واحـــد •

وان جرح فله في جرح الوجه ارشه وفي جرح الرأس ارشه يأخذ بهمـــا جميعاً قال وبينهما فرق والله أعلـــم •

بـــــاب
الجـــــراح في مقـــــدم الرأس وارشـــها

أول الجروح الدامية فلها في مقدم الرأس النصف مما لدامية الوجه فلها بعير وهي ابنـــة لبون •

وفي الجامع وهي اذا ادمت ولم تستفرغ الجلد فاذا كانت راجبة طولا وعرضا فلها في مقدم الرأس ما كان من مقص الشعر من حد الوجه ومن حد رأس الاذنين مما يلى الوجه الى أعلا الرأس والحد فيما بين شعر مقدم الرأس واللحيـــــة •

مســـــألة :

والباضعة بعيران ابن لبون وحقة •

والمتلاحمة ثلاثة أبعره وهي حقة وابنة لبون وأبن لبون ذكر والسمحـــاق أربعة أبعره ابنة مخاض وابن لبون ذكر وحقه وجذعه والهاشمة عشر من الابل وهي على خمسة أجزاء في الخطأ ابنتا مخاض وابنتا لبون وحقتان وجذعتـــان وابنا لبون ذكران •

والمنقلة خمسة عشر بعيرا وهى على خمسة أجزاء في الخطأ ثلاث بنـــات مخاض وثلاث بنات لبون وثلاث بنو لبون وثلاث حقائق وثلاث جذع •

والمأمومة لها ثلث الدية ثلاثة وثلاثون بعيرا وثلث بعير فان ذهب منهـــا العقل فالدية كاملة وهذا الذي ذكرنا في مقدم الرأس •

قال المصنف هذه الخمسة الاسنان وسطها ابنة لبون ودونه ابن لبون ودون الجميع ابنـــة مخاض •

وفوق ابنة لبون الحقه وفوق الحقه الجذعة فلذلك جعلوا للدامية الوسط ابنة لبون وللباضعة فوق الوسط وهي حقه ودونه وهو ابن لبون واسقطوا الا دون والافضل والوسط والمتلاحمة الاوساط الثلاثة وهي ابنة لبون والتى فوقها حقها والتى دونها وهي ابن لبون واسقطوا الافضل والادون ٠

والسمحاق الادونان وهما ابنة مخاض وابن لبون والحقة والجذعة واسقطوا الوسط وهو ابنة لبون وللموضحة جميع ذلك ٠

بـــــاب
جـــــروح القفـــا

أول الجروح في القفا الدامية ولها في القفا نصف ما للدامية في مقدم الرأس وذلك نصف ابنة لبون .

والباضعة بعير وهي نصف ابن لبون ونصف حقـــه .

والمتلاحمة بعير ونصف وهي نصف حقه ونصف ابنة لبون ونصف ابن لبـــون .

والسمحاق بعيران وهو نصف ابنة لبون .

وفي الجامع نصف ابن لبون ذكر ونصف ابنة مخاض ونصف حقه ونصف جذعـــه .

والموضحة بعيران ونصف وهو نصف ابنة مخاض ونصف ابنة لبون ونصف ابن لبون ذكر ونصف حقه ونصف جذعـــه .

والهاشمة خمس من الابل وهو ابنة مخاض وابنة لبون وابن لبون ذكـــر وحقـــه وجذعـــه .

والمنقلة سبع قلائص ونصف وهي على خمسة اجزاء في الخطأ بعير ونصف من بنات مخاض وبعير ونصف من بنات لبون وبعير ونصف من بني لبون ذكور وبعير ونصف من الحقائق وبعير ونصف من الجذع.

وأعلم ان كل جرح عمد في القفا أو في مقدم الرأس أو في الوجه أو في اليدين فان له مثل ما له في الخطأ من عدد الابل وانما يختلف في الاسنان والخطأ على خمسة اجزاء .

مســـــألة :

وفي الجامع والجروح في الفقا كنصف ماله في مقدم الرأس لا زيادة فيـــه ولا نقصـــــان .

وكذلك في المأمومة وقول ليس في القفا آمه .

بـــــاب
الجـــــروح في ســـــائر البـــــدن

أعلم ان الدامية في احدى اليدين أو الرجلين انما لهما مثل الدامية في القفا سواء نصف بعير والباضعة بعير والمتلاحمة بعير ونصف والســـمحاق بعيران والموضحـــة بعيران ونصف وجروح البدن كلها ســـواء وجروح الرجل كلهـــا سواء وجروح البدن كله سواء والهاشمة في اليدين أو الرجلين لها خمس من الابل والمنقلة لها سبع قلائص ونصف الا ان تكون هاشمة في احد الزندين من اليد فيكون لها نصف هاشمة وكذلك المنقلة في زند اليد لها نصف منقلة اليد ــ وكذلك الكسر في احد الزندين من اليد لها نصف كسر اليد وكسر اليد ــ اذا جبر على شين فاربعة أبعره اذا كسر الزندان جميعا والعضد واذا جبر على شـــين فبعيران والجرح في الترقوة والكتف مثل جرح اليدين والرجلين والقفا داميتها وباضعتها وملحمتها وسمحاقها وموضحتها مثل اليد والرجل والجنب والترقوة والكتف لا زيادة ولا نقصان وهذا في الجروح وفي الترقوة اذا قلعت والكتف اذا خلعت كل واحد منهما نصف الديـــة .

بـــــاب
اختـــلاف اســنان الابــل في الجروح في العمــد والخطــأ

وأعلم ان هذا الذى ذكرناه من اسنان الابل لكل جرح عمد في الوجه أو في مقدم الرأس أو القفا أو البدن فان له في الخطأ مثل ذلك في عدد الابل وانما تختلف في اسنانها كما اختلف في الدية الكبرى •

مســـــالة :

وللموضحة في الخطأ في مقدم الرأس خمس من الابل من هذه الاسنان وهو ابنة مخاض وبنت لبون وابن لبون وحقة وجذعه •

وكذلك في دية النفس الكبرى مائة من الابل على خمسة اسنان •

ودية العمد على ثلاثة اجزاء بينا في الديـــات •

مســـــالة :

فعلى ذلك يكون للموضحة في العمد في مقدم الرأس بنت لبون وحقـــة ــ ونصف حقة وخمسا جذعة •

وخمســـا ثنيـــة •

وخمسا رباعية وخمسا سدس وخمسا بازل عامها •

فذلك خمسة أبعره على اسنان العمد فمن ادى الدراهم قوم كل بعير من هذه الاسنان بقيمته في وقته ثم ادى ما كان عليه من ذلك على مثل هذا •

بـــــاب
في قيـــــاس الجـــــروح وصـــــفته

واذا طلب المجروح الى الحاكم قياس جرحه فانه يقاس بميل أو غيره ثم يخط في كتاب قياس طوله وعرضه ويكتب موضعه من البدن ومعرفته ان كان موضحـــا أو غـــيره •

مســـــألة :

والمرأة تقيس لها جراحة فرجها امرأة من نسائها واذا امر الحاكم المرأة ان تقيس للمرأة جراحتها أو تنظر عيبا في فرجها جاز قولها وحدها واذا نظرت أو قاست وحدها فهي شاهدة واحدة عليهم شاهدة أخرى عندها اذا كان مما لا يراه الرجـــــال •

مســـــألة :

فاذا برىء المجروح واراد القصاص فللحاكم ان يأمر من يثق به ان يقاصص بينهم وهو ان ينظر جرح المجروح الذى صح قياسه باقرار الجانى أو بشاهدي عدل ين هو من الجارحة التى أصيب فيها ثم يقيسه بخيط حتى يعرف هو انهـــا من نصف أو ربع أو ثلث أو أقل أو أكثر ثم يقيس موضع ذلك من المقتص منه فاذا عرف مكانه خط عليه في موضعه بنتح أو غيره ثم اخذ المقتص المبضع بيده ويضع الذى يأمره الامام يده فوق يده ثم يشقـــه على ذلك الخط حتى يقتص جرحه مثلا بمثل فان زاد لزمه ما زاد •

وان قال ان المسك على يدى هو الزايد له وانه جره بيده وانكر الامين فان الأمين لا يلزمه لانه أمين ويلزم ذلك المقتص •

مســـــألة :

وقيل يقاس الجرح قياسا رفيقا لا يشد ولا يفتح ولكن يقاس بحالـــــه بعد ان يغسل ولا يغسل بشيء يضمه ولا يفتحه •

وقول ان قيس بعد ان وقع عليه الدواء فلا بأس وكذلك اوضحه اذا لم يكن دواء يوسعه •

والذى نعمل به ان يقاس قبل الدواء •

مسـألة :

أبو معاوية في قياس الجراحة في الليل اذا خيف على صاحبها بنار أو سراج هل للمجروح ان يأخذ الدية من ماله فالقياس بالليل اذا استيقنوا على احكامه فجائز •

مسـألة :

ويبين الذى يقيس طول الجرح وعرضه وغرزه وكيف يختلف غرزه لانه ربما كان في موضع باضعاً وفي موضع ملحماً وفي موضع موضحا فيبين ذلك لحال القصاص لان القصاص انما هو مثل بمثل فاما الدية فهي على أكثر الجرح يحسب

مسـألة :

وان أراد الارش فان الراجبة يقاس طولها من ظهر راجبة الابهام من المفصل الى رأسها •

والعرض من بطن الابهام من اوسطها وقول قياس طول الراحية من بطن راجبة الابهام من حد الابهام من حد المفصل الى رأسها مما يلي الظفر روى لنا ذلك من رواه عن موسى بن علي انه قاس ذلك واراهم اياه على ما وصفنا في بطن الراحية•

وقول يكون القياس على راجبة الحاكم وقيل ان كان راجبة الحاكم الذى يحكم بينهم ناقصة أو زايدة حدا فقياس راحية رجل وسط ثم ينقط على قياسها طوال الراحية اثنتا عشرة نقطة نقطا معتدلا مستويا واثنتا عشرة نقطة في قياس عرضها •

مســـــألة :

واذا كـــان الجرح في موضع منه دام وموضع باضع وموضـــع ملحم وهو جرح واحد فاما في القصاص فمثل بمثل لا ينقص عن ذلك ولا يزيد عليه .

واما في الارش فالدية في ذلك بالاكثر اذا كان فيه موضع دام وموضـــــع باضع حسب للارش كله على انه باضع وكذلك اذا كان فيه موضع موضح أو هاشم حسب على الاكثر .

بـــــاب
ضـــرب نقــط الجــروح وتصـــحيحها

اذا اردت قياس الجرح بالنقط فانقط على قياس طول الراجبه اثنتى عشرة نقطة نقطا مستويا معتدلا واثنتى عشرة نقطة في قياس عرضـــها فـــاذا اردت الحساب فانظر الجرح كم هو من نقطة في العرض والراجبة اثنتى عشرة في اثنتى عشرة فذلك مائة واربعة واربعون نقطة وهي الراجية التامة وذلك عرض الابهام وطولها والنقطتان سدس والثلاث ربع والاربع ثلث والست نصف فما فوق ذلك فاذا كان الجرح طوله ثلاث نقطات وعرضه نقطتان فاضرب ثلاثا في اثنتين فذلك ست نقطات وهو ربع في سدس فذلك ربع سدس الراجية • وان شـــئت قلت سدس ربع الراجية وان كن هؤلاء النقطات في القفاء فلكل نقطة دانقان ونصف من الداميـــــــة •

ومن الباضعة خمسة دوانيق ومن المتلاحمـــــة درهم ودانق ونصف ومن السمحاق درهم واربعة دوانيق •

ومن الموضحة درهمان ونصف دانق وللست نقطات من الدامية درهمـــان ونصف ومن الباضعة ضعفها فذلك خمسة دراهم وان كن في مقدم الرأس فاضعف الخمسة خمس مرات فذلك خمسة وعشرون درهما من أجل ان مقـــــدم الرأس خمسة اجزاء وللقفا جزء واحد •

وان كن النقطات في الوجـــه فاضـــــعفهن عشر مرات من أجـــل ان الوجه مضـــاعف على القفـــــا عشر مرات فذلك خمســـــون درهمـــــا من أجـــــل ان النقطة في القفا خمسة دوانيق وفي كل يد وفي كل رجل أو كتف أو عضد أو ساق أو جنب أو ترقوة أو اذن فان النقطة في هذه المواضع خمسة دوانيق فـــاذا كان طول الجرح اربع نقطات في عرض ثلاث فذلك اثنتى عشرة نقطة لكل نقطة خمسة دوانيق اذا كان في الموضع التى أخبرتك وان كانت في المواضع المضاعفة فاضعفها في مقدم الرأس خمس مرات وفي الوجه عشر مرات •

مســـــألة :

وان كان طول الجرح ست نقطات وعرضه خمس فاضرب ستاً في خمس فذلك ثلاثون نقطة •

مســـــألة :

وان كان طول الجرح ثمان نقط في عرض ستة فذلك ثلثان في نصف وهو ثمان واربعون نقطة لكل نقطة ديتها •

مســـــألة :

وان كان طول الجرح تسع نقط في عرض ثمان نقط فذلك اثنان وسبعون نقطة لكل نقطة ديتها •

مســـــألة :

وان كان طول الجرح اثنتى عشرة نقطة في عرض اثنتى عشرة نقطة فذلك مائة واربعة واربعون نقطة •

ويكون لذلك بعير وقيمته مائة وعشرون وان كانت الراجبة في مقدم الرأس موضحة كان لها خمسة ابعره وهي ستمائة درهم •

وان كانت الراجية في الوجه موضحة فلها عشر من الابل الف ومائتا درهم وذلك اذا كانت راجبة في الوجه فهى مائة واربعة واربعون نقطة فاضعفها عشر مرات ثم تجمل لكل نقطة خمسة دوانيق •

وأعلم ان لها اسماء في الحساب مختلفة ولكن على النقط أجود لك بالتعليم•

فاذا قيل لك كم ربع الراجبة في ربعها •

فقـــل ربـــع الربـــع •

وهو نصـــف ثمن •

بـــــاب
زيـــادة الجروح وتعديهـا من شيء الى شيء

واذا جرح رجل رجلا دامية فزاد جرحه واستأكل حتى صار موضحـــة أو دون ذلك فانما يقتص منه دامية ويأخذ بالفضل دية ويطرح عنه ما اقتص وكذلك في كل الجراحـــات •

مســـــألة :

وان جرحه موضحة فاستأكل العظم حتى صار هاشماً فانه يقتص منه الى الموضحة ويأخذ بالفضل دية ويطرح عنه ما اقتص •

مســـــألة :

وان شجه موضحة في رأسه فذهب بصره وسمعه فله دية السمع والبصر والشجـــة •

مســـــألة :

وان جرحه في الاذن وذهب سمعه كان له دية السمع ولم يكن له بالجرح شيءوليس له ان يقتص منه بالجرح شيئا ويأخذ ارشا بشيء من جناية واحدة اذا كان في شيء واحد لا يجوز فيه القصاص سقط القصاص من جميعه •

مســـــألة :

واذا لطم رجل رجلا فعور عينيه وذهب سمعه فيقتص منه بالعين ويأخذ بذهاب السمع ديـــة كاملـــة •

مســـــألة :

واذا قطع اصبعا فشلت اخرى فانه يقتص الاصبع المقطوعة ويأخذ بالشلاء بالديـــــة •

مســـــألة :

ومن ضرب رجلا أو خنقه فغير صوته أو عناه بحح ففيه سوم عدل •

مسـألة :

وزيادة الجراحات مختلف فيها قال بعض الفقهاء دية الزيادة على العاقلة .

وقال بعضهم دية الزيادة في ماله وقد يخرج الجرح العنت في النفس مثل الفرج والعسم واشباه ذلك فيكون له دية ما خرج الجرح من العنت والعنت في هذا الموضع هو ما يعنت الجرح فيعنته أى يدخل عليه مشقة وزيادة والعظم المجبور نصيبه شيء فيعنته اعناتا والعنت في هذا الزنا ادخال المشقة على الانسان والتعنت سؤالك انسانا على شيء اردت به اللبس عليه .

مسـألة :

وان لطمه فعور عينه وذهب سمعه وبصره فيقتص بالعين ويأخذ بالسمع دية وهذا اذا كانتا جارحتين فاذا كانت واحدة مثل يد أو غيرها ضربه عليها وخاف ان يعنت وطلب ان يقتص بالجرح ويأخذ بالعنت الثانى الدية فقيل ليس له ذلك ولا يقتص في هذا حتى تبرىء اليد . فان سلمت اقتص بالجرح وان عنتت كان له ديتها وكذلك اذا كان على نحو هذا .

مسـألة :

واذا وقع العنت والشلل في اليد من جرح أصابها سقط القصاص وكانت الدية لا يأخذ بعضه ارشا وبعضه قصاصا في هذا .

مسـألة :

وان قطعت جارحة من مفصل ولم تبر فلها الارش أفضل الأرشين ارش الجرح والعنت ولا قصاص فيها ما لم تبر لانه يخاف عليها العنت .

مسـألة :

واذا جرح رجل رجلا فخاط أولياؤه جرحه أو غسلوه بخل أو صبار أو قصوا منه ثم مات فاما اخاطوه أو قصوا منه جلدة ثم مات قبل ثلاثة أيام منذ جرح فلا أرى فيه القود وانما فيه الدية لان هذا الذى فعلوه به زيادة حدث في

هذا الجرح فاما القود اذا مات من جرحه ذلك من قبل ثلاثة أيام منذ جرح وان مات بعد الثلاث فلا قود فيه وفيه الدية •

مسـألة :

وكل جرح احدث فيه صاحبه حدثا من كر أو ربط أو اشباه ذلك فمات لم يكن له الا ارش ذلك الجرح فان لم يحدث فيه حدثا ولم يزل يؤذيه حتى مات فديته كاملة الا ان يعلم انه احدث مرضا غير ذلك برساما أو بطنا أو شـيئا غير ذلك فانعلم ذلك لم يكن له الا ارش الجرح ان مات وان عالجه بالدواء ولم يحدث فيه حدثا فان الدواء لا يبطل الدية وكل شيء زاد واتسع في الدواء كان قياسه على الجارح في الارش •

مسـألة :

ومن ضرب رجلا فطحل وعظم بطنه وهو يجيء ويذهب من بعد ما مرض فعن أبى علي رحمه الله انه يعطى الضربة ويسام الباقي سوم عدل بقدر ما يرى من محالـه •

مسـألة :

واذا صح المجروح من جراحته ثم انتقض الجرح ومات منه فليس لـه الا ارش جرحه عليه اذا كان قد صح •

مسـألة :

والجرح اذا قيس ثم اتسع من بعد القياس وهو جرح عمد فانما القصاص في الاول والاتساع له دية وقال ابو الوليد كلما اتسع قيس وله دية وقال ذلك موسى وقال كان بشير يقول لا يقاس الاتساع •

مسـألة :

واذا ضرب رجل رجلا ضربة على يده فجرحه وكسر يده فله ارش الجرح وارش الكسر جميعا فان زاد اقتص بالجرح اذا ضربه عمداً وأخذنا بالكسر ارشا .

مسـألة :

ومن ضرب فذهب نكاحه أو عقله أو كلامه أو سمعه أو بصره فلكل شيء من ذلك الدية وان اجتمع كله ذلك من ضربة واحدة فلكل شيء منه الدية .

بـــــاب
الاشـــتراك في الجـــراح والدمـــا

واذا جرح رجل رجلا ثم جاء آخر وجرحه على ذلك الجرح الاول من قبل ان يقاس أو من بعد فالمأخوذ به من الرأى عندنا انهما شريكان في ذلك فـــان مات بذلك فهماشريكان في القود والدية وان لم يمت ويعرف منتهى جرح احدهما دون الآخر فعلى كل واحد منهما جناية وان التبس فهما شريكان ان شاء اقتص من احدهما وارتجع المقتص منه على صاحبه بنصف الدية وان شاء اخذ منهما الارش من كل واحد بالنصف •

وكذلك عن ابي علي رحمه اللـــه •

مســـــألة :

واذا توقع قوم على رجل فضربوه بالسيف ثم خلوا عنه وجاء قوم آخرون فضربوه ثم جاء بعد ذلك آخر فضربه فمكث الرجل يوما أو يومين ثم مات فان للمضروب على الذين ضربوه أولا ما أوجبه الحكم القصاص والارش •

كذلك والذين ضربوه من بعد وعلى الذي ضربه الضرب الاخير الذى مات به في اليوم واليومين القود أو ما يحكم به الحكم باختيار المولى •

وفي قول بعض الفقهاء ان الضرب اذا كان متقاربا في الاوقات وكان مثل الأول يثوى به المضروب حتى يموت في العادة وكل ضرب يقتل به المضروب في العادة واشكل الأمر واحتمل الاول والثانى والثالث به كان القتل والدية بين الجميع وسقط القود للاشكال والشبهة ومن ضرب رجلا ضربة فغمى عليه ثـــم ضربه آخر فمات قال فانهما شريكان فيه اذا لم يعلم من أيهما الاولى فان ضربه الاول بعصى فهوى منها ولم يكن به جرح ثم ضربه بالسيف وجرحه فمات فان كانت الأولى مثلها لم يجز القتل فانما عليه الدية والقتل على الآخر وان وقعت

الاولى في المقاتل فهما شريكان • وعن الفضل بن الحوارى ان لم يكن من ضرب احدهما خوف فالدية على المخوف ضربه الا ما ينحط عنه من ضرب الآخر كان أولا وآخرا •

قال وهكذا رأينا في مثل هذا استبان قتل المقتول بضرب احدهما كان القود وعلى الآخر دية ضربه وان اشتبه فكل قتلته شركاء •

مسـألة :

ثلاثة جرحوا رجلا فأقر كل واحد منهم انه جرحه جرحاً وفيه ثلاثة جروح بعضهن اكثر دية من بعض لا يدرى كل واحد منهم ما جرح فقيل تؤخذ منهم دية الجرح سواء ولا قصاص في ذلك •

مسـألة :

ومن لسعته دابة ثم ضربه رجل ومات فاذا كان الرجل الضارب هو الاخر فعليه الدية •

وفي موضع فعليه القصاص فان الاول ثم الدابة من بعد فعل الجاني أو الارش ضربه سواء وكذلك فيما يكون مثل هذا الا ان يكون جناية الرجل اذا كانت آخره مما يعلم انها لا تقتل وبحدث الاول هو الذى يقتل فلا أرى على الآخر الدية في هذا •

مسـألة :

وعن أبي علي فيمن ضرب رجلا فلم يقدر يمشي فجاء سبع فأكله فعليه حينئذ القتل •

مسـألة :

واذا ضرب رجلان رجلا بالسيف كل واحد منهما ضربه فعرف احدهما ولم يعرف الآخر فعلى الذى عرف نصف الدية •

مسـألة :

ومن كانت به قرحه أو جرح قديم فضربه عليه فرأينا في ذلك ان هو ادمى ان يعطى ثلث ارشه من قبل ان يزداد بضربته اتساعا فينظر ما زاد على الجرح فيقاس ويعطى ارشه على حده قال ولا نعرف في القرحة في الجرح القديم قصاصا.

مسـألة :

وعن أبى علي فيمن جرحه رجل فلم يبرىء حتى جرحه آخر ثم مكث قليلا ثم مات قال اذا كان هو من الجرح الاول الى ان اصابه الثاني ثم مات فهما شريكان وان كان يحمل جرحه ذلك ويخرج به حتى اصابه الثانى فهوى الى ان مات كانت الدية على الاخران لم يكن قود وعلى الاول ارش جرحه وقد كلن في الدية والقود اختلاف في مثل هذا .

مسـألة :

قال وان كان الجرح الاول منقلـة وجرح الآخر موضحة وقد مات فمـا عندنا في ذلك تفاضل وان امرهما عندنا لواحد اذا اشتبه أمرهما فيـه .

وفي الضياء اذا كان أرش جرح احدهما خمسة ابعرة وارش جرح الاخـر بعير ثم مات فانه يلزمهما دية كل واحد منهما نصف الدية اذا مـات بعد ثلاثـة أيـام .

مسـألة :

ومن كسر يد رجل ثم جاء آخره فقطعها فمات فان كان الكسر مما يخاف منه ذهاب النفس لزمهما جميعا يختار الاولياء احدهما ويرد الآخر عليه دية وان كان مما لا يخاف منه كان على الكاسر ارش الكسر وعلى الآخر القود .

مسـألة :

قوم التقواهم واناس فاقتتلوا فمنهم من ضرب ومنهم من لا يضرب وكان

واقفا وابى الا يضرب فاذا خرجـوا متكاتفين فكلهم شركاء في الدم من ضرب ومن لم يضرب لقول بعض الفقهاء من نظر الى سواد رأسه المقتول فقد اشركه في دمه اذا كانوا جميعا مجتمعين على قتل قوم فهم شركاء في الدية والقصاص لقول عمر في الفتك كذلك هؤلاء اذا اجتمعوا فتاكاً كان عليهم ذلك الدم جميعا •

وان كان نائرة بينهم فالقصاص على من ضرب وان كان دية فعليهم جميعا من ضرب ومن لم يضرب والله أعلم •

مسـألة :

ومن ضرب رجلا فاتقاه بصبي قال ان كان المتقي لم يتعمد الى الاتقـاء بالصبي فان ديته على الضارب خطأ وهى على العشيرة وذلك اذا كان أهـوى للرجل وان كـان المتقي اتقى به عمداً فان اولياء الصبي ان شـاء وقتلوا المتقي بصبيهم لانه قتله عمداً وكان على الضارب لاولياء المقتول بالصبي نصف ديته وان شاءوا قبلوا الدية وكان على الضارب نصف دية الخطأ وعلى المتقي نصف ديـة العمد وذلك اذا اتقاه به من بعد ما اهوى اليه بالسيف فان كان قبل ذلـك فهو عليهمـا جميعـا •

وهو العمـد وفيـه القـود •

مسـألة :

وفي الحديث عن علي انه قضي في القارضة والغامضة والواقضة بالديـة اثلاثـا •

قال ابو زيد تفسيره ان ثلاث جواركن يلعبن فركبت احداهن صاحبتهـا فقرضتها الثالثة المركوبة فغمضت فسقطت الراكبة فوقصت عنقها فجعل علي على القارضة ثلث الدية وعلى الغامضة الثلث واسقط الثلث لانه حصة الراكبة لانهـا اعانت على نفسها والوقص كسر العنق ومنه قولهم وقصت الشيء أى كسرته •

مسـألة :

قال بعض الفقهاء اذا قتل مسلم ويهودي مسلما فاختـار ولي المقتول ان يقتلهما جميعا فذلك له ويضمن لورثة المسلم نصف دية .

ويتبع اليهودي بسدس دية صاحبه وقيل اذا اختار ولي المقتول ان يقتل المسلم فان اليهودي يضمن لورثة المقتص منه ثلث الدية اربعة آلاف درهم وتبقى له الفان فان شاءتبع ولي المقتص منه اليهودي بالالفين الباقيين وان شاء تبع الذى اقتص من وليه والذى نحب من ذلك ان يرد اليهودي على ورثة المقتص منـه نصـف الديـة .

بـــــاب
في الشـــــعر وارشـــــه والقصـــــاص

وشعر الرأس اذا انتف أو حلق ولم ينبت الى سنة له الدية كاملة واذا نبت فله سوم عدلين وان كان بعضه أو جزء منه وكذلك ايضا لكل جزء منه ارش من الديـــــة •

مســـــالة :

وفي ذلك القصاص أيضا شعرة بشعرة وان نتف نتف وان حلق حلق •

وقول ان لم ينبت شعر المجني عليه فلا قصاص في هذا وان نبت فلـــــه القصاص وان لم ينبت شعر المقتص فله دية شعره تامة •

مســـــالة :

ومن ملأ كفيه من لحية رجل أو رأسه فانه ينتف له من لحيته ورأسه مثـــل مـــــا نتف •

ومن نتف شعر عانة رجل فنبتت أو لم تنبت فما عندنا فيه الاسوم عدل وكذلك شعر الصدر وشعر الجسد غير الوجه والرأس •

مســـــالة :

ومن عدا على رجل فحلق رأسه فانه يحلق رأسه ان شاء ويضرب ضربـــــا وجيعـــــا •

مســـــالة :

وان لم يرد الحلق اخذ له ارشا بنظر العدول •

مســـــالة :

وللحاجبين جميعا اذا قطع لحمهما مع الشعر الدية كاملة لكل واحد منهمـــــا نصف الدية فان التام اللحم مع الشعر فقيل لهما دية الجرح ما يبلغ ولهمـــــا في الشعر سوم عدلين •

وقيل قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحاجب اذا ذهب شـــعره نصـــــف الديـــــــة •

مســـــالة :

وفي الشعر في الحاجبين والاشفار القصاص شعرة بشعرة كبرت أو صغرت فهما وان لم يحط العلم بما نتف من شعر الحاجب نظر كم ذهب منه ثلث أو ربع فيعطى قصاصه من حاجب الفاعل الا ان يكون الذى فعل قصير حاجبـــه فيكون الثلث من حاجب المصاب نصف حاجب الفاعل فانه انما يؤخذ منه ثلث حاجبـــه وليس عليه غير ذلك والحاجبان لهما الدية كاملةاذا قطع لحمهما وشعرهمـــا وان قطع احدهما فنصف الدية وان نتف شعر الحاجب فلم ينبت الى سنة فالديـــة كاملة وان نبت فسوم عدلين •

وقول نصفدية الحاجب والسوم أحب الينـــا •

مســـــالة :

والجرح في الحاجب والشقة والانف كل هذا من دية الوجه يكون مضاعفا •

مســـــالة :

وتنازع الناس في الحاجبين فقال قوم لهما الدية كاملة وقال قوم في الحاجب ثلث الدية وقال قوم فيهما حكومة •

وقال عبد الله بن عبد الله بن عمر لاشيء فيهمـــا في الخطـــأ قال وكذلك في الشـــــعر في الخطـــــأ •

بـــــاب
في الاذنـــين وجراحتهمـــا وارش ذلـك والقصـاص

والاذنان لهما الدية ولكل واحدة نصف الدية اذا قطعت فان ذهب سمعه بها أو لم يذهب لايزاد شيئا وان قطع منها شيء فبحساب ما قطع •

مســـــألة :

وفي الاذنين القصاص الاذن بالاذن ان قطعت الاذن كلها أو ما قطع منهـا وجراحة الاذن ليست من جراحة الوجه وهى جراحة اذن بحسب على نصف الدية وهي دامية ثم باضعة ثم ملحمة ثم نافذة من أي جانب كانت جراحتها وهي سواء ولها كنصف ما مقدم الرأس •

مســـــألة :

وكل نافذة في عضو لها ثلث دية ذلك العضو فنافذة الاذن ثلث ديتها وهـو سدس الديـــة الكبـــرى •

وقيل ان شتر الاذن كنافذتها والنافذة في قطعة الاذن الصغير الذى يلى الوجه حتـى نفـذت أيضـا نافذة واحدة •

مســـــألة :

ومن كانت اذنه مخروقة من موضع القرط خرقا واسعاً فقطعها رجل اذنه سالمة فانه يقتصها وليس على المقتص ان يرد على المقتص منه ارش قدرها كان من اذنه مخروقا فقطع من الآخر سالمـا •

مســـــألة :

والاذنان من الرأس فان كان الجرح بين الاذن وشعر الصـدغ فذلـــك من الوجـــــه •

مســـــألة :

وحكم الاذنين سواء كان صمعا أو خطلا أو حدوا فالصمعا الصغيرة المنجردة الضيقة الصماع والخطلا الكبيرة الواسعة وبها سمى الاخطل •

والحدوا المنكسرة والمعتكة على الوجـــــه •

بـــــاب
ديـــة الســـمع ونقصـــانة والدعـوى فيـه

وللسمع أيضا الدية كاملة اذا ضرب فذهب سمعه كله .
وان ذهب سمع احدى اذنيه فله نصف الدية .

مســـــألة :

وان نقص السمع ولم يذهب كله فله بقدر ما نقص وقيل اذا ادعى المصاب نقصان سمعه وصدقه المدعى عليه فاذا ادعى ذلك من احدى اذنيه فانه يسد اذنه التى نقص سمعها ثم يصاح به من بعد بقدر ما يسمع ثم يسد اذنه الصحيحـــة سمعها ثم يصاح به فلينظر ما نقص من سمعها اعطي ديتها ويعتقد عليه باليمين ان هذا جهد سمعه بالاذن الناقص سمعها فاذا حلف اعطى دية مـــا نقص من سمعها من ديتهـــا .

مســـــألة :

واذا ادعى نقصان سمع كلتي اذنيه صيح بوليه من موضع بعيد بقدر مـــا يسمع ثم يصاح به فينظر بقدر ما نقص من سمعه عن سمع وليـــه اعطي من الارش بقدر ما نقص من سمعه من الدية كاملة ويستقصي عليه في الايمان انه كمـا ذكـر في ســـمعه .

مســـــألة :

واذا جرح في اذنه فذهب سمعها كان له نصف الدية وطرح ارش الجـرح

وان لم يذهب السمع كله ولكنه نقص منه كان له الاكثر من ارش جرح اذنهومـا نقص من سمعه ما نقص من سمعه ما لم يجاوز ارش جرحه ذلك فارش مانقص من سمعه نصف الدية وان زاد على ذلك سقطت تلك الزيادة .

بـــــاب
في العـــين وجراحتهـــا وارش ذلـــك والقصـــاص

جاء الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «في العينين الدية» واجمع على ذلك أهـــل العلم واجمعـــوا ان لا قصـــاص في بعض البصر اذ غير ممكن الوصـــــول اليـــــه •

مســـــألة :

وفي العينين القصاص فان فقأ رجل صحيح العين عين رجل أعور باحدى العينين فليس له ان يقتص عيني الجاني جميعا ولكن للاعور ان يفقأ عين الصحيح التى مثل عينه ويزداد منه نصف الدية دية عين كاملة واذا كانت عينه انما ذهبت من علة فان كان انسان اصابه واخذ ديتها فانما له دية عين واحدة •

وقال من قال وكذلك اذا ذهب في محاربة •

وكذلك عندنا في كل جارحتين من البدن فذهبت احداهما بعلة أو في سبيل الله بلا ان يكون له دية ثم أصابه انسان فذهبت الباقية فله بها وحدها الديـــة كاملة وان شاء اقتص بها وحدها واخذ نصف الدية فجارحته تلك تقوم ها هنا مقام الجارحتين وان ذهب بصر العينين وهما قائمتان فللبصر الدية كاملة ولبصر كل عين نصف الدية وان نقص ولم يذهب كلـــه فبحساب ذلك •

مســـــألة :

وقيل اذا اصيبت عين فنقص بصرها فانه ينصب له علم وينظر اليه بالعين السالمة ثم توثق ثم تطلق العين الناقصة فحيث بلغ بصرها قيس واعطى ما بين السالمة والناقص بصرها فان اتهم حلف •

مســـــألة :

وقيل ايضا اذا كان في العين اثر الجرح وادعى المصـــاب انه ذهب بصره فانه يؤخذ له بيضة ويجعل له فيها سواد وبياض ويسد على عينه الصحيحة ثم يرى البيضة سوادها وبياضها وتقلب له مادام يعرف السواد من البياض حفظ

ذلك عليه حيث تنتهى معرفته في سواد البيضة من بياضها فله اذا حفظ ذلك المكان حيث بلغ واستحلف يمينا انه هو جهد بصر عينه التى يدعى نقص بصرها ثم يفتح عينه الصحيحة فيرى البيضة سوادها وبياضها وتقلب له مادام يعرف السواد من البياض حفظ ذلك عليه حتى تنتهى معرفته في سواد البيضة من بياضها فاذا حفظ ذلك المكان حيث بلغ استحلف على ذلك يمينا بالله انه هو جهد بصر عينه الذى يدعي نقص بصرها ثم يفتح عينه الصحيحة فيرى البيضة أيضا سوادها من بياضها حتى يشبه عليه البياض من السواد فلا يعرف ويوقف به على ذلك الموضـــــع ويستحلف يمينا بالله ان هذا بصر عينيه جميعا يمينا واحدة ويعطى بقدر ذلـك من فضل ما بينهما من الذرع في الارض من الدية •

قال أبو عبد الله ويكون ذلك بحضرة الامام ويأمر ثقة تكون في يده البيضة وانما يلزم له الارش على هذه الصفة اذا استبان في عينه تغيير أو نقصان أو شيء مما يستدل به على دعواه وهكذا وجدنا في آثار المسلمين •

واما القصاص في العين فانه قيل يوضع على العين الصحيحة العجين والطين والخرف ويلف عليها ثم يحمى مرأة بالنار فاذا احميت اذنيت من العين التـــى تقتص منها حتى تسيل •

ويوجد عن ابن عباس انه نهى عن قياس العين في يوم غيم وفي الساعـــة الواحدة فلا يصح القياس •

وروي ان الذى حكم في العين بهذا الحكم على ولم يقل به أحد غيره والعين لا تعود في ذهابها باجماع ولها الدية كاملة باجماع •

ومن ضرب رجلا في الرأس فهوى من ذلك حتى ذهب بصره فان ذهب بصره بعد أيام اقتص بالجرح فأخذ بالعين دية ان ذهب بصره من حين ما ضربه سقطت عيناه أو ذهب البصر من حينه فالقول ان القصاص عليه في الضربة والبصر والله أعلـــــم •

بـــــاب
في الاجفـــــان وأشـــــفار العـــين

وفي الاشفار اربعة وهي الاجفان ايضا لكل جفن ربع الدية وعن موسى انه قال للجفن الاسفل الثلثان من الدية وللأعلى الثلث •

وقول سليمان ان للاعلى الثلث وللاسفل الثلثان •

وقال منير الجفنان في الدية سواء •

وقال مكحول في الأعلى نصف الدية دية العين وفي الاسفل ثلث الدية •

مســـــألة :

ولشعر كل شفر نصف دية وهي ثمن الدية اذا نتف ولم ينبت الى سنة وان نبت فله سوم عدلين •

وفي الاشفار القصاص وفي شعرها شعرة بشعرة •

محمد بن محبوب فيمن جرح رجلا جراحة في احد جفني العينين فذهب بصر العين من ذلك الجرح •

قال على الجارح دية العين عليه دية الجرح •

وان كان الجرح ليس في حدود العين أعلى من الجفنين أو أسفل ثم ذهب العين كان على الجارح دية العين وارش الجرح •

مســـــألة :

واذا فقأ رجل عين رجل وفي عين الفاقىء بياض فان المنفقئة عينه بالخيار ان شاء أخذ من عينه الناقصة وان شاء أخذ دية عينه وان كانت المنفقئة عينه هـــي الناقصة فليس فيها قصاص وفيها نظر العدول وان كان يبصر بها وفيها ضعف فديتها كاملة •

الاصمعى الفقؤ السمل يقال سمل عينه اذا فقأها •

قال وسمعت رجلا من بنى سليم يقول لطم رجل منا رجلا ففقأ عينه فسمى سـمالا .

ونسب أولاده في سـمال .

وفي ذلك يقول الشاعر :

ابنى سـليم كيف نأمن سربكم ودم المقطـع في بنى سـمال

قال أبو ذويب :

فالعين بعدهم كـان حداقهـا سملت بشوك فهي عورا تدمـع

مسـألة :

واذا ضرب رجل رجلا فمال انفه واحولت عينه أو حدث له نحو هذا ففى ذلك سوم العدول على ما يرون من ذلك .

بـــــاب
في الانـــف وارشـــه والقصـــاص في ذلـك

وفي الانف اذا قطع القصاص قال الله تعالى الانف بالانف وفيه اذا كسر فأدمى من المنخرين جميعا بعير وان ادمى من احدى المنخرين فنصف بعير وان نخش الانف فالدية كاملة .

وان نخش أحد المنخرين فنصف الدية والنخش ان يهيج ريحه .

وان قطع مأدنة الانف الى العصبة فالدية كاملة وفي الذي بقي ثلث الدية وان قطعت الارنبة وحدها فنصف ديـــة الانف .

والجراحة فيه مثل جراحة الوجه مضاعفة وهي دوام وبواضع ثم ملحمات ثم سمحاق ثم موضحات ثم هو اشم ثم منقلات ثم نوافذ والنافذة في الانف اذا انفذت من المنخرين كليهما والحاجز الذى بينهما فثلث الدية وان نفذت أحد الورقات فلكل ورقة من ذلك ثلث الدية .

وقال من قال النافذة في أعلى الانف اذا نفذت فيه فنافذة واذا نفذت من الحاجز الآخر فهما نافذتان ولها ثلث الديـــة .

وعن ابن محبوب ان الانف اذا نفذت الطعنه فيه فانه تكون نافذة واحـدة في موضـــع .

قال ابو عبد الله الانف على ثلاث ورقات لكل ورقة ثلث الدية اذا انفذها فان انفذت الانف كله فله ثلث الدية اذا انفذت الورقات ويقال انفت الرجل اذا ضربت انفه على مثال فعلت ولا يقال انفت على مثل فقلت .

وقال من قال ايضا في الانف اذا كسر سوم عدلين وقول بعير وقول ثلاثـة أبعـــرة .

واما الموضحة في أعلى الانف اذا نفذت فيه حيث العظام واذا قطع مـارن الانف الى القصبة فله دية الانف وان قطع من ذلك شيء فبحساب ذلك وما تبقى من الانف له ثلث الدية واما ما قطع منه فبحساب الثلث ذلك وما بقي من الانف له ثلث الدية وجرحه جرح وجه ولخرم الانف ثلث الدية من المنخر في قول بعض الفقهاء والمنخر نصف الدية دية الانف فلا يحد ريح شيء فثمن الدية ولعل في بعض القول ان في هذا سوم عدلين على قدر ما أصاب الانف وذلك احب الى.

مسـألة :

من كتاب بنى بيزن في الوثيرة ثلث الدية لانها ثلثه فلكل واحد ثلث والوثرة الحاجزين المنخرين ووتيرة اليد ما بين الاصابع والمارن مما لان مما انحدر عن قصبة الانف والقصبة عظم الانف واذا استوعب المارن ففيه الدية استوعب اسـتقصي اجـمع .

بـــــاب
في الشـــــــارب

والشارب اذا نتف فلم ينبت شعره الى سنة فارشه نصف دية الشفة وقول سوم عدل نبت أو لم ينبت وبالاول نأخذ وفيه القصاص شعرة بشـــــعرة ونتف الشعر شعر العانة والصدر أو شيء من الجسد غير الوجه والرأس ليس فيـــــه الا سوم نبت أو لم ينبت •

بـــــاب
في الشـــــــفتين

وفي الشفتين القصاص اذا قطعتا أو فيما قطع منهما على قدر ذلك وفيهمـا الدية كاملة ولا تنازع في ذلك ولكل شفة نصف الدية •

وقال بعض ان العليا أكثر من السفلى في الدية لانها تملك الكلام وهى اشين وعن سليمان في الاشفار ان للأعلى من ذلك كله الثلثان وللاسفل الثلث • وحكي عن زيد بن ثابت ان في العليا منهما ثلث الدية وفي السفلى الثلثان وجدت هذه الثلاثة الاقاويل عن ابى عبد الله في الضياء •

مســـــألة :

وجراحتها من أعلى على ما ذكرنا من جراحة الوجه الا انها تنتهى الى الملحمة ثم تنفر فاذا نفذت الى الضروس فلها ثلث الدية ديتها وهو سدس الدية وجرحها مثل نافذتها وان قطع من الشفة شيء فبحساب ما ذهب وما بقى فيه القصـــاص والدية وكل جرح كان في الشفتين داخل فانما هو كجرح القفا والبدن لانه انمـــا يحسب نصف الدية اذا كانت نافذة في الشفة ثم نفذت في لحم الاضراس فـــان في نافذة الشفة ثلث ديتهـــا •

وفي نافذة لحم الاضراس سوم عدلين •

مســـــألة :

والجرح في والج الفم وفي اللسان مثل مقدم الرأس •

مســـــألة :

كل مشقوق الشفة العليا يقال له اعلم ومشقوق الشفة السفلى يقال له افلج ويقال رجل اعلم وأفلج وامرأة علما وفلجا •

قـــــال غـــــيره :

وحليل غانيـــة تركت مجـــدلا تمكوا فريضته كشرق الاعلم •

مســـــألة :

ويقال لكل شق فلج وسمي الكفار فلاجا لانه يفلج الارض أى يشقها ويقال في المثل الحديد بالحديد يفلج أى يقطع ويشق •

قال قد علمت حبال بن الصحيح ان الحديد بالحديد يفلج •

وكل ثقب وثقبة جرت وسم قال تعالي في سم الخياط •

بـــــاب
في الضـــروس وديـاتهـــا والقصـــاص في ذلـك

على النبى صلى الله عليه وسلم انه قال:« في السن خمسة واسم السن يقع على الانياب والاضراس » ولم يفرق بين الاسنان والضروس كلها ســـواء وفيهن القصاص السن بالسن وانما يكون سن مثله في موضعه ذلك فان لم يكن في الجانى سن كمثل السن الذى قلع فلا يجوز ان يقتص منه غير ذلك وله بسنة الدية ودية كل سن خمسة ابعرة فان قلع واحد اسنان واحد فله بذلك القصاص أيضـــا سن بسن أو دية كل سن خمسة ابعرة كثرت الاسنان أو قلت فانظر كيف جـــاء الاثر المتبوع بالفرق في ذلك انه اذا قلع الاسنان كلها فانما له الدية كاملة مائة من الابل.

مســـــألة :

واذا قلعها كلها الا واحدا واكثر كان له لكل سن خمســـة ابعرة فاستوجب ثلاثين سنا مائة وخمسين من الابل .

قال ابو عبد الله يكون في ابن آدم ثمانية وعشرون ضرسا أو اثنان وثلاثون لا غير وربما نبت خلفها ضرس فسمي ضرس الحلم قال وانا في ثمانية وعشرون ضرسا وازيد في واحد في آخرها قيل له كانه لا ينبت الا في حليم .

وقال الله أعلم وفي بعض الاثار ان عدد الاسنان ثمانية وعشرون فان كان ثلاثين أو أقل من ثمانية وعشرين قسمت الدية على العدد .

قال بعض اصحاب الظاهر اذا قلع الرجل سن صبي لم يثغر لم يقتص منه عنيب القلع باتفاق وانتظر به سنة فان لم ينبت يجب القصاص وان لم ينبت وجب القصاص ولا قصاص في كسر السن وله بذلك الارش بقدر ما كسر من السن وان كسر على وجه اللحم فله بذلك الدية كاملة .

وان اسود بذلك السن من تلك الجناية انتظر به سنة فان انكسر أو بقى على ذلك فله دية كاملة وان ذهب ذلك منه كان له سوم عدلين فما حدث فيه وان ثبت مسوداً وكذلك كان فديته تامـــة .

مسـألة :

وما زاد من الضروس المتزايدة اذا كانت تامة مستوية فديتها كمثل الضروس ولا قصاص فيها واذا كانت متراكبة متقاربة فوق العليا أو اسفل من السفلى ففيها سوم عدل واذا قلع رجل سن رجل فاخذ المقلوع من اسنانه ورد ذلك في مكانه فينبت كان على القالع ارش ذلك تاما وقيل لذلك الارش ولا قصاص فيه والذى تقتص منه اسنانه اذا رد ما قلع منه الى موضعه لم يكن الذى أخذ القصاص منه انيمنعه •

واما سن الصبى الذى لم يثغر فبلغنا في ذلك اختلاف فقول في سن الصبي بعير •

وقال ابو الحسن والبعير أحب إليّ •

وان لم ينبت فديتها كاملة •

قال بعض ثلث دية السن وان كان قد ثغر فدية السن تامة والقصاص اذا بلغ الغلام •

واذا لم ينبت ضرس الصبي فديته كاملة ويقتص به ولكن لا من حينه حتى يبلغ به وقتا لا يرجى نبته ولنافذة السن سوم عدلين •

وقال ابو عبد الله وانما يكون في ابن آدم ثمانية وعشرون سنا واثنان وثلاثون سناً وليس عند ذلك شيء •

فان قلع واحد ضروس واحد كلها فانما يقلع منه مثل ما قلع •

فان كان المقلوعة له اثنان وثلاثون سنا وقلعها له رجل ثمانية وعشرون سنا• فانه لا يأخذ للأربعة الباقية ارشا •

واذا اسودت السن فديتها كاملة وان انقلع بعضها فلها نصف ديتها وان انكسر منها شيء فبحساب ما كسر وحساب ما بقى وان اسود الباقى فديتها خمس

من الابل وان انصدعت وهى ثابتـــة غير رايحـــة ولا خارجـــة ولا كسر فيهـــا الا الانصداع ففيها سوم عدل •

مســـــألة :

وكل ضرس كسرت من على اللحم فديتها كاملة •
وان قلع ضرس رجل ثم نبت فله نصف الدية •
قال اصحاب ابى حنيفة اذا نبتت سقط الضمان •
قـــال الشـــافعي لا يســـقط •

مســـــألة :

وان قلع فرده من حينه فرجع كان له فيه ثلث الدية •

مســـــألة :

واذا قلعت الاسنان كلها واحدة واحدة حتى اتى الجاني على جميعها فلـــه الدية الكاملة ولا يكون لكل واحد خمس من الابل كان ذلك ضربة أوبضرب مختلف•

مســـــألة :

والثنية اذا كسرت فيها سوم عدلين واذا قلعت خمسة ابعرة والاسنان كلها ســـــواء •

وعن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « في السن خمسة من الابل » •

مســـــألة :

قال ابو عبد الله اذا قلع رجل ثنية رجل ليس له ثنيه فطلب ان يقتص الرباعية فليس له ذلك كما لا يقطع يمينا بشمال •

مســـــألة :

سئل ابو عبد الله عن سن كسرت وكان ما يليها من بعد الاسنان متعلقا أو مكسور كيف يقاس قال الله أعلم يتحرى المعنى فيها العدل •

وقال فانما يقاس السن السفلى بنظيرها الى فوق وكذلك التى فوق بنظيرها الى اســـــفل •

مســـــألة :

الاسنان اثنان وثلاثون سنه منها اربع ثنايا واربع رباعيات الواحدة رباعية واربعة انياب واربع ضواحك واثنى عشر رحى ثلاث في كل شق واربع نواجذ وهى اقصاها والناجذ ضرس الحلم وهو اولى مسحلات الاصمعى والناجذ هى التـــى بين الناب والاضراس تقول العرب بدت نواجذه ومن كسرت ثنتيه فهو اهتم •

مســـــألة :

وفي الحديث ان ابا عبيدة كان انتزع نصالا من وجه النبى صلى الله عليه وسلم يوم اخذ ثنتيه سقطتا مما روي اهثم كان أحسن من أبى عبيدة •

مســـــألة :

ومن قلع ضرس رجل فاقتص منه بها فأخذ المقتص به ضرسه التى قلعت فردها فرجعت كما كانت من قبل قال ابو عبد الله فاقول كذلك الله يفعل ما يشاء وقد أخذ الآخر حقه وليس له غير ذلك اذا كانت قد بانت من موضعها •

مســـــألة :

قال بعض اذا قطع اذنه فاقتص منه فرد المقتص منه اذنه ولزمت لصـــــقت بالدم انه يرد على الذى اقتص ثلث دية اذنه أو ربع دية اذنه •

مســـــألة :

اختلف في السن ا ذا نزع فنبت فقول ديته كاملة وقول ثلث الديـــة وقول سوم عدل وكذلك اذا نبت في سنة •

واذا لم ينبت السن حتى تمضي السنة فديته كاملة ولو نبت بعد ذلك ولا يبين لى في ذلك اختلاف لان ذلك امره وأجله •

بـــــاب
في اللســـان والكـــلام والارش والقصـــاص

جاء عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه : « قال في اللسان الدية » واجمع أهل العلم على ذلك •

وفي اللسان اذا قطع كله القصاص واذا قطع منه شيء وعرف ففيه القصاص وتوقف من توقف عن القصاص فيما قطع من اللسان وفيه الدية كاملة اذا ذهب كلامه كله وان ذهب شيء من الكلام فبقدر ما ذهب وقبل معرفة ذلك في أبتثجحخ وفي جماعة الحروف فينظر ما فصح بكلامه من تلك الحروف وما لميفصح به حتى يستبين فيكون له من الارش والدية بقدر ما ذهب من هذه الحروف من نصف أو ثلث أو أقل أو أكثر •

مســـــألة :

واذا ذهب الكلام فللسان من بعد ثلث دية وكذلك لسان الاعجم ليس فيه قصاص الا ان يكون مثله وجراحة اللسان من أعلى وأسفل سواء وهى تنتهى من الدامية الى الملحمة ثم النافذة ولجراحته مثل ما لمقدم الرأس ولنافذته ثلث الدية•

مســـــألة :

واذا قطع لسان أحد فتكلم صاحبه فنصف الدية •

مســـــألة :

أجمع المسلمون ان في ذهاب الصوت دية كاملة •

مســـــألة :

وروي عن ابن عباس انه قال قلت يارسول الله فيما الجمال قال في اللسان •

مســـــألة :

قال الاصطخرى أبو سعيد انما يعتبر بالحروف السهلية لا الحلقية واللهوية والسقوفية لان ذلك ليس من حروف اللسان •

قال غيره بل جميعها معتبر لان صلاح تلك باستقامة اللسان •

قال الشافعى اذا ذهب منه حرف الا انه عطل عليه الكلمة كاليم من محمد فليس عليه الا ضمان الحرف دون الكلمة لا غيره •

مســـــالة :

على بن ربيعة قال كنا جلوسا في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم مع على اذا قبل رجلان قد لكم احدهما صاحبه فقطع بعض لسانه فلما نظر على الى عمر يريده قام فأعتقه وجلس بين يديه وقال الا ارسلت الى آتيك فقال عمر في مشيتى اليك فائدتان العلم والثواب انظر في هذه القصة فقد حبنت على الحكم بينهما فاقبل على الملكوم فكلمه فتلجلج في كلامه فدرسه حروف أ ب ت ث فنقص منها ثلاثة احرف لم يفصح بها فقسم دية كاملة على الحروف وهى ثمانية وعشرون حرفا فاعطى الملكوم بثلاثة أحرف بموجب القسمة فجزاه عمر خيرا •

بـــــاب
في اللحيـــة وارشـــها والقصـــاص في ذلـك

وفي اللحية كاملة اذا انتفت أو حلقت فلم تنبت الى سنة وماتتف منها سوم ســـوم عـــدلين •

مســـــألة :

وان نبتت بالمرأة لحية فنتفها أحد فالله أعلم بذلك وفيها القصاص شعرة بشعرة وبذلك قضي على فيما روي عنه •

مســـــألة :

ومن نتف من لحية رجل مائة شعرة أو مائتين فلم يستبن نقصان لحيتـــه ولم يكن في لحية الناتف شعره ثم الا مائتان أو أكثر قليلا فانه ينتف منه بقـــدر ما نتف عـــددا أو وزنـــا •

وقال بعض القصاص في اللحية في الاحرار ينظر الشعر الذى ينتف من المنتوف هو ان بعد ذلك وبعد ما بقى حتى يعرف كم هو فاذا عرف ثلثا أو ربعـا أو أقل، أو أكثر اقبض من لحية المقتص منه ذلك الجزاء •

مســـــألة :

ومن اللحية العارضان والعنفقة وجد شعر العارضين من شعر الرأس العظم الذى تصد الاذنين في الوجه وان ذهب شيء من اللحية فله ثمن الدية بقدر وقيل ليس لعنفقة من اللحية فان نتفها رجل فلم تنبت فليس لها الاسوم عدلين •

مســـــألة :

ولا يعجل في شعر اللحية فان نبت كان له القصاص بالاجزاء لا بعـــدده ولا بوزنه ولكن ينظر فيما نتف من لحيته فان كان سدسها أو أقل أو أكثر ثبت فيه الارش سوم عدلين •

قال ابو حنيفة اذا حلق لحيته فانما تجب عليه دية كاملة قال الشافعي بانه لا يجب مسألة •

بـــــاب
في الجـــــروح في الحنـــــك والكربـــــه

ودامية الحنك وباضعته فكل واحدة تمت راجبة طولها وعرضها في عضو فلها نصف عشر دية ذلك العضو وكان جامعا فنصف عشر ديته وان كان مما له النصف فنصف ذلك وللدامية خمس الدية دية الراجبة وللباضعة خمسان •

مســـــألة :

ولدامية الباه نصف بعير •

والجراحة في العنق مثل جراحة القفا والبدن والنافذة الى الحلقوم لها ثلث الدية وان نفذت من الجانب الثانى فلها الدية وهما نافذتان وقد وقف عن النافذة من وقف وقال بذلك من قال من الفقهاء •

مســـــألة :

ومن طعن رجلا في حلقه فخرق وريده وكربته وصح فما نرى في مثل ذلك قصاصا وديته عندنا دية الجائفة الثلث وقيل ان الطعنة في الوريد هي ملحمـــــة حتى تنفذه كله واما الكربة اذا انفذها فهى نافذة وليس في الغلصمة نافذة والغلصمة الحلقوم والحلقوم مخرج النفس •

ومن خنق رجلا فانكسر صوته وعناه بحح ففيه سوم ذوي عدل •

مســـــألة :

والجرح في نفس فقارة العنق مثل الجرح في فصة الظهر ومحار الصدر •

مســـــألة :

وقضي رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصعر الدية والصعر احتباس العنق وانكبابها فلا تبسط والصعر الميل في الحد عن النظر الى الناس تهاوناً وعن كبرى وعظمة قال الله تعالى : ﴿ **ولا تصعر خدك للناس** ﴾ •

قال شعراه قد باشر الحد منه **الا صعر العفر** •

يعني التراب •

بـــــاب
الكتـــف والفـــك والانخـــلاع في ذلـــك

والكتف اذا قلعت أو خلعت فبانت فلها نصف الدية .

واما جراحتها فمثل جراحة اليد وكذلك جراحة الترقوة وكسر الترقوة والكتف اذا جبر على شين فله اربعة وان جبر على غير شين فله بعيران .

مســـــألة :

والجرح في الكتف مثل الجرح في البدن فان جرحت اليد من المنكب وخرجت من الكتف فلها جرح يد وجرح كتف وهما سواء في الدية وان قطعت اليد واخـــذ ديتها ثم جرحت فدية الكتف كاملة .

مســـــألة :

ومن طعن رجلا على الكتف واللحم الذي تحتها حتى اوضع اضلعا فانه يقاس من اعلا ثم ينظر قائما كان اكثر ارشـــا من نافـــذة الكتف أو ارش الجرح أعطى الاكثر والنافذة في الكتف نافذة في نصف الدية .

مســـــألة :

واما الفك والانخلاع والصدع في الاعضاء كلها فقيل للصدع كل عظم اربعة اخماس دية كسره ولفكه خمس ونصف من دية كسره ولخلعه خمس دية كسره في العظام كلها وقول في الانخلاع والصدع سوم عدلين .

بـــــاب
في اليـــدين وجراحتهمـــا وارش ذلـــك والقصـــاص فيـــه

واليدان فيهما القصاص اليد التى كمثلها فان لم تكن لم يقتص بغيرها وانما القصاص من مفصل الكف فان كان القطع اكثر من ذلك في الساعد فله بالفضل دية وان كان المصاب انما قطعت يده من مفصل المرفق وكذلك من المنكب ولليدين الدية كاملة لكل يد نصف الدية اذا قطعت من الكتف من المفصل ولما يبقى من اليد بعد الكتف ثلث الدية الى المنكب وما قطع منها فبحساب ذلك من ثلث دية اليد .

وفي موضع واذا قطعت يد وبقيت منها بقية فانقطعت بسبب دواء أو غيره فهل فيها قصاص فليس فيها قصاص وفيها الدية الا ان تكون انما قطعت من موضع مفصله أو من المنكب أو المرفق وعرف قياس ما قطع منها وما بقي فله ان يقتص بذلك ويأخذ لما بقي ما قطعه الدواء ارشا وان كانت اليد عسماء أو شلاء فانما لها ثلث دية اليد وليس لها الا أن يكون جارحة كمثلها واما يد الاجزم فمختلف فيها فان كانت اصابعه فيها حياة وينتفع بها فلها الدية كاملة وان كانت الاصابع قـــد تفسخت وانقطعت فديتها ثلث دية السالمة وكذلك رجله ان كان بها شيء من الحياة وشيء ذاهب نظر العدول في ذلك وكان لها مارأوه من الارش واذا وقع في اليد نقص من الجناية قال بعض تقاس بخيط وتقاس السالمة ثم تعطى الناقصة ما نقصت عن الصحيحة وقيل في ذلك ايضا يرمي بحجر بيده المصابة ويرمي وليه بمثل تلك اليد حيث بلغ رمى الناقصة رمي وليه اعطي بقدر نقصانها وان اتهم حلف .

وان كسرت اليد من المرفق فجبرت سالمة الا انها مستقيمة لا تنعطف فنصف ديتها واما الكسر في عضد اليد فانه له اذا جبر على شين اربعة ابعره وان جبر على غير شين فيعبران وان كان الكسر في الساعد وكان في احدى زندي اليد فلكل زند نصف كسر اليد مثل ما للعضد وليس كسر الساعد من الزندين جميعا وكسر العضد سواء وللزند الواحد نصف ذلك وان كسرت اليد من مواضع فلها بكل كسر على ما وصفت لك.

مسـألة :

واما جراحة اليد فلجراحتها من الارش مالجراحة القفا وكذلك البدن الا ماد الظهر ومحار الصدر فللدامية اذا تمت راجية طولا وعرضـا نصف بنت لبون وللباضعة نصف ابن لبون ذكر ونصف حقه •

والمتلاحمة لها بعير ونصف والسمحاق بعيران •

مسـألة :

وللموضحة بعيران من كل سن حصتها على ما ذكرت لك في القفا وهـو مالمقدم الرأس وان كان الجرح في احدى زندي اليد •

وقال بعض الفقهاء وهو جرح زند وله كنصف ما لجرح اليد ايضا وقال بعض جرح الزند كمثل جرح اليد كلها وهو أحب اليّ وبه نأخذ •

مسـألة :

والعضد جرحها جرح يد تام لانه عظم واحد ثبت ان النبى صلى الله عليه وسلم اوجب في كل يد صحيحة نصف دية ولا تنازع في ذلك •

والكسر عندنا خلاف الجراحة في هذا لان الكسر في الزند هو عندما كسر زند وله نصف ما لليد والهاشمة والمنقلة في اليد لهما ما للهاشمة والمنقلة في الفقا خمس من الابـل •

والمنقلة سبعة ابعرة ونصف •

ومن كسرت يده ثم قطعت فعلى ـ القاطع دية القطع وعلى الكاسر ديـة وليس على القاطع بعد الكسر قصاص لانه انما قطع يد قد كسرت •

مسـألة :

واذا ضرب رجل رجلا على يده فجرحها وكسر يده فله ارش الجرح وارش الكسر جميعا •

وان أراد اقتص بالجرح اذا ضربه عمدا واخذ بالكسر ارشا •

مسـألة :

واذا قطع يد رجل من الكف ثم قطعها من المنكب ثم خلع الكتف واخرجها فعليه بقطع الكف القصاص أو دية اليد .

وكذلك عليه القصاص فيما بقي من المفصل فان اخذ الدية ففي باقي اليد بعد الكف ثلث ديتها فكل ما قطع منها شيئا فله بحصته من الثلث واما الكف فنجد ما يأتيه من البدن وفيها نظر لاهل الرأي وما يبعد منها نصف الدية وسل عنها .

مسـألة :

فان قطع واحد الكف وقطع آخر بقية اليد الى المرفق وقطع آخر الباقى الى المنكب فهو على ما وصفت لك على كل واحد القصاص أو الارش على قدر ما جناه وان قطع الكفثم قطع آخر نصف الذراع فانما لهارش ذلك تقاس يده الصحيحة وينظر ما نقص من الذراع فيعطى بحساب ذلك من ثلث دية اليد وكذلك الرجل .

مسـألة :

واذا اصيبت فلم تبلغ اخذ بعـيرا ان صحت القفا والمقعد فلها ديتها تامة ولهما فما اصابها بعد ذلك ثلث ديتها . وان قطع يد رجل أو رجله ثم قطع الزند الباقية منهمافمات فعلى الرجل دية ما قطع .

وان شلت اليد من حدث فلم تبلغ الفم والمقعدة ثم اصيبت يدا بداميه فلها ثلث دامية فذلك سدس بعيرة وكذلك الباضعة والمتلاحمة وغير ذلك لها ثلث ديـة جراحة يد وكذلك الموضحة خمسة اسداس بعير وكذلك الرجل .

مسـألة :

ومن ضرب رجلا في يده فلينظر سنة فتمم الشلل فاعطى ديتها ثم برئت فقيل يرجع الضارب على المضروب بما اخذ منه وله ما رأى العدول من ارش الضربـه وكذلك عندنا في كل ما كان من نحو هذا .

مسـألة :

وقيل اذا قطع رجل واحد يد رجلين اليمين من احدهما والسيار من الآخر قطعت يمينه بالذى قطع يمينه وللذى قطع شماله الدية لانه لا تقطع يداه جميعا وينظر في هـذا .

وانما في القطع الذى قطع أولا وللثانى الدية الا ان يتفقاهما على الدية كلاهما وان كان انما قطع اليمين من كل واحد منهما قطعت يمينه لهما جميعا وغرم لها ديـة يد في ماله لانه عمد وان عفا احدهما اقتص الثاني وقيل ان غاب احدهما فطلب الآخر القصاص فذلك له وللغائب الدية لانه ليس له مع هذا شرك ويقتص لهذا فان قدم الغائب كانت له الدية في مال القاطع الاول .

واذا اجتمعا جميعا فقضي بالقصاص ثم عفا احدهما كان عفوه جائزا وقال من قال لاقصاص للباقي وله الدية لانه قد قضي لهما جميعا بيد يقطعها وقد جاء في بعضها العفو وقال بعض بل للباقي ان يقتص ولا يضر عفو الذى عفى وذلك أحب الى .

مسـألة :

ومن قطع ايمان رجلين فقالا جميعا يأخذ كل واحد منا دية كاملة ولا يقطع يده فابى ذلك القاطع فانه يجبر على ان يعطي كل واحد منهما دية كاملة .

مسـألة :

وقيل لو ان عشرة اجتمعوا على رجل فقطعوا يده انه يقطع ايديهم جميعـا بيده اذا طلب القصاص ويرد عليهم ديات ايديهم الا دية يده .

مسـألة :

ومن قطع يـد رجل من المنكب ثـم ان الرجل القـاطع عرض لـه فقطع يده من الكف فقال القوم نرضي بقطع يده من المنكب كما قطع فلهم ذلك فان شاءوا واعفوا عنه وان شاءوا اخذوا دية ما بقي حكومة .

مسـألة :

وان قطع أكفهم فقالوا لا نرضى ان يقطع اصابعه ولا يقطع كفه فقول ذلك لهم فينظر في ذلك اذا طلبه المقتص منه •

مسـألة :

واذا قطع رجل يد رجل وفي يده ظفر اسود أو جرح أو شيء لا ينقصها فالقصاص فيها ولها دية تامة •

مسـألة :

ومن ضرب على يده فنقصت قوتها فانه يأمر وليه ادنى الناس اليه ان يرمي ثم يعرف رميته ثم يرمي المصاب بيده فينظر نقصان رميته من رمية وليه من بعد ان يزنوا ـ بالاجتهاد في رميته ويعتقد عليه في اليمين ثم يعطى بقدر ما نقص من رمية وليه من دية اليد •

وان كان لاولى له غير صبي فيؤمر الذي هو وليه بعد الصبي فان لم يكن له ولي غير الجنس فيرمي ثقة منهم وان لم يكن الا النساء فلا يرمين ولكن يرمي واحد من عشيرته ادنى القائل اليه •

مسـألة :

وان كان المصاب امرأة فانها ترمي ثم ترمي لها امرأة من أوليائها ولا ترمي النساء عن الرجال ولا الرجال عن النساء •

مسـألة :

وان كانت المصابة هي اليسار فيها يرمي ويرمي الولى ايضا باليسار وان كان المصاب اعسر رمي ورمي اعسر من أوليائه فان لم يكن يجد أعسر رمى وليه باليمن وجعلت يساره مكان اليمين •

مسـألة :

وان كان المصاب صبيا فانه يرمي ولي من اوليائه من الصبيان •

وكذلك وجدنا فيمن بلي بمثل هذا اجتهد النظر فيه ان شاء الله •

ولليد العسما والشلا ثلث دية السالمة والعنت اذا وقع في اليد من جرح اصابها فاذا وقع العنت أو الشلل سقط القصاص وكانت الدية لا يؤخذ بعضها ارشا وبعضها قصاصا في هذا الموضع •

بـــــاب
في الكـــف وديتـــه وجراحتـــه

واذا قطعت كف اليد فلها دية اليد كاملة .

مســـــألة :

وعن ابي عبد الله ومن طعن رجلا في اللحم المتصل بين الكف وبين راجبة الابهام السفلى فهي نافذة في الكف والجرح في راحية الابهام السفلي جرح كف .

مســـــألة :

والنافذة في اللحم المتصل بين الاصابع في أسفل الرواجب السفلى نافذة في الكف فان كانتا اصبعين متلقيتين في الخلق فنفذت بينهما فهي نافذة في الكف .

بـــــاب
في الاصـــــابع وديـاتهـــا وارش جراحتهـــا

يقال أصبع وأصبع واصبع كلها سواء •

مســـــألة :

والاصابع اصابع اليدين والرجلين الديات فيها مع اختلاف منافعها ســواء لما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه ساوى بين الاصابع في الدية وعنه قال « الاصابع سواء » ووضع الخنصر على الابهام قال هذه وهذه وروي ولو اختلف منافعها واستوت اروشها •

مســـــألة :

وروي عنه عليه السلام انه قال هي الاصابع عشر عشر من الابل والامـــة مجتمعة على ذلك واجتمعت الامة ان الرجل اذا قطع خمس اصابع من يد الرجل ان فيها خمسين من الابل •

مســـــألة :

وروي ان عمر كان يحكم في الخنصر بسته وفي ثانية الابهـام بعشر فورد عليه كتاب من النبى صلى الله عليه وسلم ان في كل اصبع عشر الدية وفي كل سن خمس الدية لعله خمس من الدية وفي الجميع الدية كاملة وفي موضع حكى عن عمر في الخنصر بستة من الابل وفي البنصر تسعة وفي الوسطى عشرة وفي السبابة اثنى عشر وفي الابهام ثلاثة عشر فذلك خمسون وذلك معنى قوله عليه الســـلام وفي اليديـــن الديـــة •

مســـــألة :

وكل أصـــبع عشر من الابل اذا قطعت من ثلاث مفاصل الابهام اليد فانها اذا قطعت من ثلاث مفاصـــل فلها ثلث ديـــة الكف وان قطعت من مفصلين كان لها عشر من الابل وان قطعت مع الاصابع التى يليها زالت عنها تلك الزيادة وكان لها ولتلك الاصبع عشرون من الابل لكل واحدة منهما ولو قطعت من ثلاثة مفاصل •

مسـألة :

وليس لابهام الرجل فضل على سائر الاصابع انما هي أصبع وفي موضع انما هي على ركنين لكل ركن خمس من الابل •

وفي موضع ومن قطع الابهام من ثلاثة مفاصل وقطع اصابعه الاربع فلـه بالابهام ثلث الدية وله بالاربع الاخرى اربعون لكل واحدة عشر من الابل وما بقي له بالحساب •

ومن كان له اصبعان متراكبتين يقبضهما ويبسطهما فطعنه رجل بينهما حتـى نفذت من بينهما فلها ارش نافذتي اصبعين فان كان لا يقبضهما فله ارش نافـذة أصبع وان قطع ما بينهما حتى بان كل واحدة منها من الاخرى فلها سوم وعدل •

مسـألة :

وان قطعت الاصابع غير الابهام من مفصلين فلها ستة ابعرة وثلثان لانهـا ثلاثة مفاصل ولكل راجبة ثلاثة ابعرة وثلث وكذلك الراجبة الاولى التي تلي الظفر ثلاثة ابعرة وثلث مع الظفر وليس للظفر ها هنا غير دية الراجبة وهذا في القطع •

مسـألة :

والاصبع الزائدة اذا كانت تامة مستوية فديتها تامة مثل الاصابع ولا قصاص فيها وكذلك يجعل نصف الدية للاصابع كلهن ستة أو سبعة فان كن ستا فلكل أصبع سدس فان كان سبعة فلكل اصبع سبعة •

في موضع الاصبع الزائدة اذا كانت مستوية بالاصابع ولها مفاصل فلهـا من الابل وان لم تكن كذلك فلها سوم وكذلك اذا كانت في الرجل وكذلك الاسنان الزايدة وقول في ذلك القصاص •

مسـألة :

وان كانت غير مستوية فسوم عدلين •

وان كان في الكف اربع اصابع سواء فللكف أيضا بهذه الاصابع نصف الدية وان قطعت منهن اصبع أو أكثر فللاصابع عشر من الابل .

مسـألة :

ولو قطع رجل اصبع رجل من المفصل الاعلى وقطع اصبع آخر كلها وذلك كله في اصبع واحدة اقتص صاحب المفصل الاول ثم اقتص الثاني بقية الاصبع من اصلها وكان لها بما ذهب منها للاول ارش .

وقيل في الذى قطع كفاً فيه ثلاث اصابع ان الدية كلها كاملة واحب في ذلك ان يكون في اليد ديتها ما كان فيها أكثر الاصابع وان لم يبق الا أقل الاصابع لم يكن له في ذلك قصاص وكان له من الارش ثلث دية اليد وما يرى العدول له ما بقي من الكف والاصابع وينظر في ذلك وذلك اذا قطع اليد كلها وان كان انما قطع الكف والكف وفيها شيء من الاصابع .

نظر العدول في ذلك وكان له ارشه .

مسـألة :

وان قطع أصبعا فشلت التى تليها فالدية فيهما جميعا وسقط القصاص بمكان الشلل وبه يقول اصحاب ابي حنيفة .

وفي موضع ومن قطع اصبعا فشلت اخرى فانه يقتص بالمقطوعة ويأخذ بالشلاء دية وبه قال الشافعي .

بـــــاب
في جراحـــــات الاصـــــابع وكسرهـــــا

واما الجراحة في الاصابع فقال بعض ان جرح كل مفصل من الاصبع فديتها ثلث دية جرح الاصبع من أجل انها ثلاثة مفاصل وقال من قال كل جرح في اصبع في اعلاها وأسفلهـــا فجرحه جرح أصبع تام وهذا أحب اليّ •

مســـــألة :

وجرح الاصبع خمس جرح اليد لانها خمس أصابع فلدامية الاصبع خمس دامية اليد وكذلك الباضعه خمسان وللمتلاحمه ثلاثة اخماس وللسمحاق اربعـــة اخماس للموضحة خمسة اسداس الدامية في اليد •

مســـــألة :

واذا كانت الدامية في اليد راحية تامة فلها بعير بنت لبون وللموضحة بعيران ونصف فلموضحة الاصبع خمس ذلك نصف بعير وعلى هذا جراحة الاصابع ان يعطى كل جرح خمس ما يقع لمثله في الديـــة •

مســـــألة :

فان وضحت الاصابع جميعا فكان في كل اصبع موضحة فلهم جميعا موضحة اليد بعيران ونصف وانما تعتبر الاصابع باليد فان كان جرح في الاصبع فستـــة بجرح اليد فاعطه خمس دية الجرح من أجل ان الاصابع خمس اليد فهذا في القطع والجـروح في الاصـــــابع •

مســـــألة :

والهاشمة في الاصبع خمس هاشمة اليد لها بعير من أجل ان هاشمة اليـــد خمس من الابل فتلك في الاصبع لها خمس هاشمة اليد والمنقلة في الاصبع لهـــا خمس منقلة اليـــــد •

والمنقلـــة في اليد بعير ونصـف •

مسـألة :

واما الكسر في الرواجب ان كسرت الاصبع من المفصـل الاول الذى يلي الكف فلها كسر اصبع تام وهو خمس كسر يد وان كسرت من المفصل الثاني فلها ثلثا كسرها وهوثلثا خمس كسر اليد وان كسرت من المفصل الثالث الذي يلي الظفر فلها ثلث كسرها وهو ثلث خمس كسر اليد .

مسـألة :

واما الابهام من الاصابع في اليد فان كسرت من ثلاثة مفاصل والثالث الذى يلي الرصغ فلها ثلث كسر اليد وان كسرت من مفصلين فخمس كسر اليد وان كان من مفصل واحد وهو الذي يلي الظفر فنصف خمس كسر اليد .

مسـألة :

والنافذة في اليد لها ثلث ديتها وكذلك نافذة الاصبع فيها اختلاف واحب أن يكون لها نافذة اصبع خمس نافذة اليد .

مسـألة :

فان ضربه على اصابعه من يده أو رجله فان كان ضربه ضربة واحدة فنالت جميع اصابعه فانما في ذلك اذا اثرت عشرة دراهم لجميع الاصابع فان كان ذلك الاثر في كل اصبع فمن ضرب بشيء فلكل اثر اصبع عشرة دراهم والمؤثرة في اصبع واحدة ليس مثل الجراحات فيكون لها خمس مؤثرة ولكن لها عشرة دراهم تامة .

بـــــاب
في الاظفـــــار وديـاتهـــــا وجراحتهـــا

وفي الاظفار القصاص الظفر بالظفر كمثله وقال لاقصاص فيها ودية كـل ظفر بعير اذا قلع فلم ينبت وان نبت فنصف بعير وقول ثلث بعير وان نبت اسود فقيل ان ديته تامة اذا ضرب الظفر فاعر نجم أو اسود فديته تامة بعير وانمـا تكون ديته اذاانتظر به سنة فلم يرجع وان صح فله سوم عدلين بما وقع فيـــه ولنافذة الظفر سوم عدلين وقيل اذا اقتص المصاب بظفرة فان نبت ظفر المقتص منه ولم ينبت ظفر المقتص رجع المقتص منه بدية سوم العدول .

الفصل ما بين نبات الظفر وغير نباته وأن نبت ظفر المقتص ولم ينبت ظفر المقتص منه كان على المقتص دية الظفر تامة للذي اقتص منه لانه قد اخذ حقـه فحدث منه حدثغير حقه فعليه فيه الدية وانا واقف عن هذه .

وعن ابي عبد الله قال لنافذة الظفر ثلث دية فاذا انفذت الى اللحم فلها نافذة في الظفر ولها ارش ما قطعت من اللحم يقاس الجرح من على الظفر فان نفذت في الظفر والاصبع فهى نافذة في راجبة سواء فليس لها نافذة في الظفر .

وعن ابى على رحمه الله في رجل قطع ظفر رجل عمدا فاخذت في اصبعـه الاكله فاكلت يده الى المرفق فلا نرى فيما أكلت قصاصا وفيه الديـــة .

مســـــألة :

واذا قطع الظفر فلم ينبت أو اصابه انسان أو اسود أو تعرجم فديته قلوص فان نبت فنصف قلوص وقول ثلث قلوص ونصف .

بـــــاب
في جراحـــة الصـــــدر والثديـــين

والجرح في هارى الصدر والجرح في الظهر بمنزلة جرح مقـــدم الرأس لموضحته خمس من الابل وكذلك الدامية والباضعة فما فوق ذلك وان كان الجرح في احدى الجنبين أوزالا عن محار الصدر فمن حساب نصف الجرح الذي يكـــون محار الصدر وان زال في احدى الجنبين فانما له دية جرح جنب أو دية كسر ضلع.

واذا رض المحار فله كسر الجنب نام وان زال فنصف الكسر .

مســـــالة :

والنافذة من الصدر الى الابط هي نافذة في نصف الدية والترقوة في الوريد قال هو جرح عندى .

مســـــألة :

ولحلمة ثدى الرجل اذا قطعت خمس من الابل .

ولحلمة ثدي المرأة عشر من الابل وهي في هذا المكان واحدة تضاعف علـــى الرجـــــل .

مســـــألة :

وان ذهب الرضاع من ثديها فلها نصف ديتها بكل واحدة ولكل ثدي أيضـــا قطع من المرأة من أصله نصف ديتها .

مســـــألة :

والمرأة اذا قطعت حلمتى عجوز او صبية صغيرة أو شابة فهو سواء وعليها القصاص فان قطعت ثدي امرأة فلا يقتص منها اذا كانت مرضعا ولا يؤخذ لولدها مرضعة حتى يفصل .

وكذلك في القتل والرجم لا تقتل حتى يفصل الا ان يوجد لولدها مرضعة .

واذا قطعت حلمة ثدي المرأة فلم يمسك اللبن ففيه دية ثدي كامل نصف ديـــة المرأة وان أمسك المرأة ورضع الصبي منه فربع دية الثدي وقول عشر من الابل وقول الحكومة والبطن وقول ثلث دية يديها .

بـــــاب
في الجنـــــين والضـــــلوع

وللجنبين الدية كاملة ولكل واحد منهما نصف اللديـــة .

مســـــألة :

والكسر في الضلوع جرح جنب ولو كان على ضلع واحد وهو مثل جرح القفا والبـــــدن .

مســـــألة :

والكسر في الضلوع فلكل ضلع كسر ارش ذلك الكسر وحده وللجنبين لكـل واحد اذا كسر وجبر على شين اربعة ابعرة وان جبر على غير شين بعيران كـــل جنب فيه اثنى عشر ضلعا ولكل ضلع كسر فله حصته من ديـــة الجنب وهو نصف السدس فاذا جبر على غير شين فسدس بعير لكل ضلع وقيل الضلوع التى عند الفؤاد هي ارجح وكلها عندنا سواء .

وقيل اذا كان في الضلع المكسور عنت أو عتم اعطى دية الكسر وانتظر بذلك العنت سنة فان تم أعطى عنته وانما يكون الاجل يوم اصيب في هذا ومثله .

مســـــألة :

وجروح البطن مثل جروح البدن وجرحه دام ثم باضع ثم متلاحم ثم نافذ فاذا أنفذ الى البطن فله ثلث الدية الكبرى وان نفذ من الجانب الآخر فنافذتـــان وفي ذلك ثلثا الدية وقيل ان عدد الضلوع اثنى عشر ويوجدان الذى علـــى الفؤاد أفضل ولا أعرف لذلك حدا .

وروي ان عمر قضي في الضلع بجمل والله أعلم .

مســـــألة :

ومن ضرب رجلا فطحل وعظم بطنه وهو يجيء ويذهب من بعد ما مرض فعن أبي علي فانه يعطى للضربة ويسام للباقى سوم عدل بقدر ما يرون من حاله .

بـــــاب
في الظهـــــر والصـــــلب

واذا جبر الصلب منحدبا فالدية كاملة .

واذا ذهب الجماع فالدية كاملة . وان جبر وفيه انحداب وهو يجامـــع فينظر بقدر ما نقص ويعطى دية ذلك .

قال بن محبوب واذا لم يحدب ولم يشنه فله خمس عشر الدية وان شانـــه فاربعة اخماس عشر الدية وقيل اذا جبر ولم يحمل فله الدية كاملة وان حمل لـــه نصف الدية زداره بن أبى وفي اذا لم يمنعه من المشي فلا شيء فيه وان اضعفه .

مســـــألة :

واذا كسره وذهب ماؤه فالدية واجبة ولا تنازع في ذلك .

اجمعوا ان في كسر الصلب اذا منع المشي دية كاملة فاذا كسر كسراً لا يمنع من المشي ففيه تنازع قال بعض حكومة .

وقول اجتهاد الامام وقول زداره فاذا لم يمنعه من المشي فلا شيء فيه وان اضـــــعفه .

وان كسره فذهب ماؤه فالدية واجبة ولا تنازع في ذلك .

مســـــألة :

واذا كسر صلب الرجل فصح الا انه انما يمشي محنيا فله الدية كاملة .

بـــــاب
في الذكـــــر وارش جراحتـــــه وديتـــــه

والذكر فيه القصاص وله الدية كلها فان قطعت الحشفة ففيها الدية وما بقى من الذكر فثلث الديـــــة •

مســـــألة :

فان ذهب عنه الجماع ولم يقع فله الدية بذلك وفيه من بعد ذلك ثلث الدية وكذلك ــ الخصي ثلث الدية •

مســـــألة :

وفي جراحة الذكر القصاص وجرحه كجرح مقدم الرأس وهو دامى ثـــم باضع ثم متلاحم ثم نافذ وفيه نافذتان اذا نفذ من الجانب الآخر وليس فيـــه سمحاق ولا موضحة لأنه ليس فيه عظم •

مســـــألة :

واذا نفذت الطعنة من ظاهر الذكر الى باطنه من الجانبين كليهما فهى نافذة •

مســـــألة :

واذا قطع رجل ذكر صبي في المهد فالقصاص واجب بينهما باجماع الامة • فان كان ذكر الطفل لا يساوى ذكر الرجل في النفع قـــال عروة لاشيء في قطعه ــ خطأ وهو لا يصح عندنا •

مســـــألة :

جاء الحديث في الاداف الدية والاداف الذكر سمي ادافا بالقطر يقال ودفت الشحم اذا قطر دسمها وانما همزوا أول الحرف للضمة كما يقال في الوجوه اوجه•

مســـــألة :

اجمعوا ان في قطع الذكر الصحيح الدية كاملة مائة من الابل فان كـــان عنينا ففيه تنازع قول الدية كاملة وقول ثلث الدية واجمعوا ان الواجب (١) •

---

(١) بيـــاض بالأصـــــول •

بـــــاب
في البيضتـــين والدبـــر وارش ذلـــك

وفي البيضتين الدية كاملة ولا تنازع في ذلك وفي كل واحدة نصف الديـــة وقول ان لليسرى الدية كاملة وقول لليسرى الثلثان لان فيها الولد ورأينا انهمـا سواء وفيهما القصاص أو احداهما •

قال الشعبي في اليمنى الدية كاملة لان شعر اللحية بها فاذا قطعت تناثر شعر اللحية وفي اللحية الدية كاملـــة •

وصفة الجرح في الانثيين دام ثم باضع ثم ملحم ثم نافذوقيل انما يـكون نـافذة اذا انفذ احدى البيضتين واما اذا جاوزت الطعنة ذلك الجلـد ودخلت البيضة فهي ملحمة لان البيضة لحمة وجرحها كجرح مقدم الرأس وكذلك قيـل الدامية ماسفل منها بعير اذا تمت موضحة بين البيضتين والكوة •

والنافذة في احدى البيضتين هي نافذة في نصف الدية •

مســـــألة :

وان نزعتا البيضتان واخذ ديتها ثم اصيبتا بعد ذلك فلهما الثلث وقيـــل ما اصابها بعد ذلك فانما هو جرح ينظر فيه ذوا عدل من المسلمين وفي جراحة الدبر القصـــاص •

بـــــاب
في الفخـــــذين والرجلـــــين

والرجلان لكل واحدة نصف الدية وفيهما القصاص •

والقصاص في كل الاعضاء من المفصل والجروح في الرجلين من اعلاهمـــا واسفلهما كلهما سواء مثل جرح القفا والبدن الا جروح الاصابع من الرجلين فان كل جرح في اصبع فهو جرح اصبع فله خمس جرح الرجل واصابع اليديـــــن والرجلين سواء لكل واحدة اذا قطعت من ثلاثة مفاصل عشر من الابل والمفصلين ثلثا ذلك وللمفصل الواحد ثلث ذلك وابهام الرجل وغيرها من اصابع الرجل سواء ليس لهـــا زيادة مثل ابهـــام اليـــد •

مســـــــألة :

واظفار الرجل مثل اظفار اليدين لكل ظفر اذا قلع فلم ينبت بعير واذا نبت فنصف بعير والنافذة في اليد في اي مكان منها ثلث دية الاصبع ولكسر الرجل مثل ما لكسر اليد ان جبر على شين فاربعة ابعره وان جبر علـــى غير شين فبعيران واكسر اصابع الرجلين على ما وصفنا في اصابع اليدين •

واما الركبة فاذا جبرت سالمة غير انها مستقيمة لا تنعطف فلها نصف ديـــة الرجل وكذلك المرفق واما الفخذ والساق فاذا كسر احدهما فنقلت العظام من ذلك فذلك ستة ابعره ونصف مثل ما لنقله الفقاء عن ابي الحسن سبع قلائص ونصف منقلـــــة القفـــــا •

مســـــــألة :

واذا خرج مخها ووهى عظمها فلا يجمع فلها مأمومة الرأس ستة عشر قلوصاً وثلثـــــــان •

مســـــــألة :

ومن ضرب رجلا بضعه الساق فقطع اللحم حتى أوضح •

قال موسى هو عندنا موضح دية نصف دية موضحة مقدم الرأس •

مسـألة :

ومن طعن رجلا في رجله من نصف الساق فانفذ من الجانب ولم ينظر العظم فرأينا انها نافذة واذا اصيبت الرجل فارتفعت من الارض اثنتى عشرة اصبع فلها دية تامة واما ما اصابها بعد ذلك فانما لها ثلث ديتها واذا اصيبت الرجل فارتفعت عن الارض قليلا أو كثيرا فلها دية الرجل تامة وان مس شيء من القدم الارض قيس القدم فنظركم مس منه الارض الثلث أو الربع فطرح عن الجاني من ديـة الرجل بقدر ما مس منها الارض واعطى ارش الباقى .

مسـألة :

والرجل اذا قطعت قدمها فلها ديتها كاملة ولما بقي منها ثلث ديتها فان قطع منها شيء فبحساب ذلك .

بـــــاب
ديـــــات الجـــــوارح المعتلـــــه

كل يد شلا وعسما أو رجل عرجا أو سن سود أو عين عوراء أو لسان عجما أو ذكر خصي أو اصيب فانما لكل واحد من ذلك ثلث دية السالمة من مثلها من يـــد سالمة ورجل سالمة وسن سالمة وعين سالمة ولسان سالمة وذكر سالمة للغـايب من ذلك كله ثلث دية السالم من هذا سواء اصيبت في سبيل الله أو اصابتها عاهـــة أو اصابها احد فاخذ بها قصاصا أو ديـــة •

مســـــألة :

قال اصحاب ابى حنيفة لا يقطع ذكر الصحيح بذكر الخصي •

وقال الشافعي فانه يقطع والدليل عليه ان المنافع التى من ذكر الصـحيح معدومة في ذكر الخصي وهو الا تزال وغيره فلا يقطع به من استجمعت فيه هذه المنافع الدليل عليه الصحيحة بالشلا •

مســـــألة :

وقالوا في العين العوراء واليد الشلاء والسن السوداء اذا كان بهن من حدث فيستحقن بالحدث دياتهن وان اصبن من بعد ذلك فأقل واحد منهن ديتها •

واما السن فاذا كان ذلك من غير حدث فان لها ديتها كاملة خمس من الابل •

مســـــألة :

رجل عورت عينه فأخذ ديتها ثم جاء آخر ففقأها فقول تلزمه ثلث ديتهـــا وقول خمس ديتها •

مســـــألة :

والاجذم فمختلف فيه فان اصيب يد الاجذم أو رجله وكان لها حياة ينتفع بها فدية يده أو رجله كاملة فان كانت الاصابع قد تفسخت وتقطعت فديتها ثلث الديـــة ديـــة يـــد السالمـــة •

وكذلك الرجل وان كان بها شيء من حياة فينظر اهل العدل من العدول من ذلك كذلك حفظنا عن موسى بن علي •

بـــــاب
الكســـر في العظـــام والاعضـــاء

كل عظم كسر من يد أو رجل أو ترقوة أو جنب فجبر على غير شين بعيران فان جبر على غير شين فاربعة ابعرة الا ان يكون كسر في احدى زندي اليد فان لـــه نصف ديـــة كسر اليـــد •

وان كسر في احدى الجنبين حسب له ما يفع له من اربعة ابعرة ان جبر على شينواعطيت كل ضلع حصتها من اربعة ابعرة •

والضلوع اثنى عشر ضلعا في كل جنب للضلع الواحد اذا جبر على شين ثلث بعير وان جبر على غير شين فلها سدس بعير وان كسر الجنب كله فله اربعة أبعره ان جبر على شين وعلى غير شين بعيران ما لم يكن فيه عنت ولا عتم فان كان في شيء من هذا عنت أو عتم اعطى دية الكسر فانتظر بالعنت والغيم سنة فان تم عنته اعطى عنته وديةغميه وهكذا في الكسر •

مســـــألة :

ومن كسر ذارع رجل من موضع أو ثلاثة فلكل موضع دية الكسر المعروف من كسر العظام •

مســـــألة :

ومن كسر ذراع رجل فجاء آخر فقطعه من موضع الكسر فعلى الكاسر دية الكسر وعلى القاطع دية القطع ولا قصاص على القاطع في هذا لانه قطع مكسورا ويقتص منه صحيحا • وان قطع الذراع من على الكسر فلذلك أيضا ديـــة ولا قصاص فيـــــه •

مســـــألة :

وليس في العظم اذ كسر قود لانه يخاف على المقتص منه الموت ولكن فيـــه الديـــــة •

مسـألة :

وكل اصبع ثلاث مفاصل وكسر كل مفصل ثلث خمس كسر اليد فان كان عللى شين فهو خمس وثلث خمس بعير وان كان على غير شين فهو ثلث خمس بعيرين .

مسـألة :

وأعلم ان كسر كل عظم اربعة اخماس نصف عشر الدية .

مسـألة :

قيل ان رجلا كسر منه عظم فاتى عمر يطلب القود فابى ان يقيده فقال الرجل هو اذا كالارقم والارقم الحية وجمعه اراقم والارقم لون الحية الارقم وانما هى رقشة من سواد ولغته وهو اسم للذكر ولا يقال للانثى رقما ولكنها رقشا .

وقوله ان يقتل ينتقم ان قتلته كان له من ينتقم منه .

وكانوا في الجاهلية يزعمون ان الجن يطلب بثأر الجان وربما مات قاتله وربما أصابه خيل .

بـــــاب
في الســـــوم وارش لـــــدغ الـــــدواب

اختلف في السوم فقول انه خمس العضو وقول ان السوم ثلث الديـــة ديـــة العضـــــو •

مســـــألة :

واذا ضرب رجل فمال انفه واحولت عينه أو حدث لـــه نحو هذا ففى ذلك سوم العدول على ما يرون من ذلك وكذلك اذا دفعه فانقطع منه عرق •

مســـــألة :

فيمن طرح في بدن رجل عقربا فلدغته قال سوم عدلين يسومانه من أهل العلم•

قيل له فالسوم كيف يكون قال انه ينتظر ولا يسام فكلما تولد منه من ضرر مما يوجب له من دية معروفة حكم له بها وما لم يكن الا ما يوجب السوم سيم •

وكذلككلما عارض ذلك من لدغ الدواب •

قال وكذلك الجروح انها تسام بعد الصحة ومعرفة ما تولد من ذلك •

مســـــألة :

فان طرح فيه حية فقول ما كان مما هو معروف بالقتل فمات في ثلاثة أيام مذ لدغه أو اصابه ففيه القود وان مات في اكثر من ثلاثة ايام ففيه الدية وقول فيه الدية على حال واما ما لم يعرف ان مثله يقتل فان فيه الدية اذا مـــات من سببه ذلك ولو كان في اقل من ثلاثة ايام •

بـــــاب
في الغميـــــة وصـــــفتها وارشـــــها

والغمية ان يغمى على انسان حتى يظن انه قد مات ثم رجع حياً والغمية الامر المهم وقيل المشكل وقيل الامر الفضيـــــع •

ويقال انه لفي غمية من أمره اذا لم يهتد له •
وكذلك الغمى الخصلة الشديدة وانشد الشاعر :

اغر مفـــــرج الغمى عنـــــه كـــــان حبينـــــه لالاء شـــمس

قال الفرا يقال رجل غم مثل غم وامرأة غماء اذا اغمى عليها •

وعن ابى عبيدة رجل غمى وهو المشرف على الموت وكذلك يقال للمرأة والاثنين والجمع على لفظ واحد والغمم كثره الشعر في الرأس يقال رجل اغم اذا كان شعر رأسه كثيرا وامرأة غماء وجبهة غماء كثيرة الشعر غم نعم غماً وكذلك في القفا •

قـــال هدبة شعراً :

فلا تنكحى ان فرق الدهر بيننا أغم القفا والوجه ليس بانزعـــا
ولا تنكحى الا امرؤ ذا نبالـــــة وضيء القفا والوجه انزع أقرعا

والاغم الكثير شعر الوجه وقيل هو دليل على سوء الانسان والانزع الـــــذى انحسر الشعر عن جانبي جبهته فاذا زاد قليلا فهو اخلج فاذا بلغ النصف أو نحوه فهو أجلى ثم هو اجله وقيل هو دليل على حسن الخلق يقال رجل انزع وامرأة نزعا وقوم نزع والاقرع التام الشعر وامرأة قرعا والجميع القروع وقيل ان رجـــلا اتى عمر رحمه الله فقال يا أمير المؤمنين القرعان خير أم الصلعان فقال بـــــل القرعان خير من الصلعان وكان ابو بكر أقرع كثير الشعر وكان عمر اصلع •

مســـــألة :

والغمية ان يضرب الرجل حتى يذهب عقله ويغمى عليه واختلف المسلمون في ديته اذا قام صاحبها سليما •

قال قوم ديتها بعير ما لم تذهبه صلاة فاذا ذهبته صلاة فله ثلث دية النفس اذا ذهبته صلاة وقال قوم اذا ذهبته صلاة فما فوقها فديتها ثلث دية النفس •

وقال اخرون اذاذهبته صلاة يوم وليلة فديتها ثلث الدية وان ذهبته صلاة أو صلاتان فبحساب ذلك من الثلث ويخرج على هذا القول ثلث لكل صلاة خمس ثلث الدية وقال بعضهم اذا ذهب عقله ولو ساعة واحدة ولو لم تذهبه صلاة فهى غميه وديتها ثلث دية الغمية بعير ابو زياد عن محمد بن محبوب عن موسي بن على عن هاشم بن غيلان رحمهم الله في الغمية انها بعير بالغه ما بلغت وللمراه نصف ما للرجل والعبد مثل ذلك من ثمنه •

مسـألة :

ومن ضرب رجلا في رأسه فذهب منه الكلام فانه ينظر سنة فان لم يتكلم اعطى ارش الضربة ودية الكلام تامة فان لبث سنين ثم تكلم فعليه ان يرد وينظر له بقدر ما لم يتكلم بسوم العدل وليس عليه في ارش الضربة رد وكذلك السمع والبصر والجماع مثلـه •

مسـألة :

ومن كان يتحرك ويتهمهم ويتاوه ويزأر ولايتكلم فهى غميه وفيه ارش الغمية• والغمية عندنا اذا غمي عليه حتى لا يعقل فان شهد شاهدا عدل انه أغمـي عليه في الوقت الذى اصابه فيه الضرب حتى ذهب عقله فالغمية عندنا ذهـاب العقل في تلك الحالة ولو كان تاوه وتنهم وتحرك •

فاما اذا تكلم فليس هو بمغمى عليـه •

وان صح انه جثم عليه صاحبه فاخرج من تحته وهو لا يتكلم ولا جرح فيه ولا اثر فارى عليه اليمين انه تغاشا عمداً بلا غشاء وان كان كحلب شاة أو أقل أو أكثر ثم تكلم وتنفس أو زأر أويتؤه أو تنهم بلا كلام ثم أغمي عليـه مـرة أخرى مثل ذلك فيكون منه في اليوم مثل ذلك مرارا وكل هذا انما يكون فيـه ارش غمية واحدة • ومن افزع فذهب عقله فالدية كاملة •

وان ادعى انه أغمي عليه وانكر الجانى وحلف الجانى انه ما يعلم انه أغماه بجنايته ولا ذهب عقله من جنايته هذه أو يرد اليه فيحلف لقد غاب عقله من هذه الجنايـــــة ثم لـــــه ديتهـــــا •

مســـــــألة :

روي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : « في العقل الدية » لانه اذا ذهب زال معه التكليف فاشبه النفس فاذا ذهب بعض عقله فبحساب ذلك بقسطه ان أمكن معرفة ذلك وطريق معرفتها ان يجن يوما ويفيق يوما •

بـــــاب
في اللطمـــة وصـــفتها وارش ذلـــك

يقال لطم خده ولثم نحره ولكم صدره •

مســـــألة :

اللطمة لا قصاص فيها قال بعض قومنا فيها القصاص وديتها ان اثرت عشرون ومئة درهم وان لم تؤثر فستون ودية اللطمة بعير ومن لطم نفسه لم تلزمه دية ويســـتغفر ربـــه •

وقال بعض في اللطمة سوم عدلين ومنهم من قال بعير اذا اثرت في الوجه واذا لم تؤثر فنصف ذلك والاثر هو ان يحمر أو يخضر ويعرف •

وعن أبى عثمان ان اللطمة باللطمة والكسعة بالكسعة ليس لها دية وكل ضربة بعدى أو وجبة أو دمية أو قعدة فاثرت في الوجه فهى مضاعفة على سائر الجسد لها عشرون درهما وقول سوم عدلين والسوم قد رفع الى انه خمس الدية ديـــــة العضـــــو •

وان لم تؤثر فعشره وفي جميع البدن غير الوجه له نصف ذلك •

مســـــألة :

ويوجد في اللطمة اذا اثرت كان لها بعير وصفة اثرها ان تؤثر الخمس الاصابع والراحة آثارا متفرقة غير مختلطة فان اختلطت الاثار كان لها عشرون درهما لانه يحكم فيهن باثر واحد في الحكم والله أعلم •

فان اثرت الاصابع دون الراحة فلكل اثر عشرون درهما •

مســـــألة :

واللطمة اذا كسرت الانف واثرت فيه فللكسر مائة وعشرون درهما وللاثـــر ايضا مائة وعشرون درهما •

مســـــألة :

واللطمة في البدن اذا اثرت كنصف لطمه الوجه •

مسـألة :

ومن لطم رجلا فعور عينه وجرحه فاثر فيه بضربة واحدة فان كان ذلك في غير موضع واحد فله دية العور والجرح واللطمة اذا كان الجرح في غير العين والاثر في غير موضع الجرح فله بجميع ذلك •

وان اثرت اللطمة جرحا يمكن القصاص به كان القصاص بينهما الا ان يختار الديـــة •

وفي موضع ومن لطم فذهبت عينه فله دية العين وتبطل دية اللطمةبرأىهاشم•

مسـألة :

ومن لطم رجلاً لطمتين احدهما على الاخرى فتؤثر فيه فرأينا مؤثرتين الا ان تقوم بينه ان احديهما غير مؤثرة •

مسـألة :

قال أبو الموثر ارى ان يعطى ارش لطمة مؤثرة وارش لطمة غير مؤثرة الا ان تقوم بينة انهما مؤثرتان جميعـا • وللـــه أعلـم •

مسـألة :

ومن ادعى على احد انه ضربه فاقر انه لطمه فانه يلزمه لطمة في الوجه حتى يصح انها في غير الوجه وتكون اللطمة غير مؤثرة حتى يصح انها مؤثرة •

وقول له ارش مؤثرة ونصف ارش غير مؤثرة •

مسـألة :

واما ان شهدت عليه البينة بلطمة فلا يحكم بشادتهم الا ان يحدوا موضـع اللطمة وما هى مؤثرة أو غير مؤثرة •

مسـألة :

الرواية ان جبلة بن الايهم الغسانى سأل عثمان ان يقطع يد اللاطم فأبى ذلك عمر فعندها غضب وتنصر •

قال عبد الباقى محمد بن على بن عبد الباقى ابقاه الله في طاعته واعانه عليها عافيا له غافرا له راضيا عليه أمين ولكافة المسلمين والمسلمات أمين لعمر رحمه الله وجبله قصة غير هذه وساوردها أو بعضها على الصحة في هذا الكتاب ان شاء الله تعـالى والسـلام •

بـــــاب
في انـــــواع الضـــرب وارش ذلـــك

مســـــألة :

وضربة السوط والراطبية والركضة والركبة اذا اثرت فعشرة دراهم وان لم تؤثـــــر فخمســـة •

وفي موضع وارش الاثار في جميع البدن سواء الا في الوجه فانه مضاعف •

مســـــألة :

والركضة اذا اثرت فارشها ارش مؤثرة ان كانت في البدن فعشرة دراهم وان كان في الوجه فعشرون درهما وان لم تؤثر فخمسة دراهم وقول ان لم تؤثر فسوم عدلين ولا قصاص فيها وقول لها ثلاثة ابعرة •

مســـــألة :

والصفعة لها خمسة دراهم •

قال المصنف اذا لم تؤثر وان اثرت فعشرة في البدن •

مســـــألة :

والعضة اذا دمت أو جرحت فارشها ما بلغ قياسها وان كانت تجرح واثرت خضرة أو حمرة فارشها كالركضة وكذلك الركبة اذا اثرت فارشها كذلك •

وان لم تؤثر فخمسة دراهم •

مســـــألة :

والوكزة في الوجه اذا اثرت عشرون درهما وليس ارشها مثل ارش اللطمة •

مســـــألة :

وان كسعه فاثرت فعشرة دراهم وان لم تؤثر فخمسة دراهم •

وان كـــــانت هى اشـــــنع •

قال ابو عثمان الكسعة بالكسعة ليس لها ديـــــة •

مسـألة :

وكل ضربة بعصى أو وجيه أو رميه أو قعدة اثرت في الوجه سوم عدلين .

وفي جميع البدن غير الوجه نصف ذلك اذا اثرت عشرة دراهم وان لم تؤثر خمسة .

مسـألة :

وسواء كانت الاثار سوداء أو صفراء أو خضراء وحمراء قال فان انقشر الجلد أو مات فأقل ما يكون دوامى فتنظر ارش المؤثرة والدامية هنالك فأيهما كانت أفضل فارشها .

مسـألة :

ومن ضرب رجلا بحبل مضاعف على اضعاف فأثرت فيه اثارا كثيرة وهى ضربة واحدة فلكل اثر من هذه الاثار اثر وله ارش مؤثرة وتفسير قوله تعالى لنبيه أيوب عليه السلام : ﴿ **فخذ بيدك صغثا فاضرب به ولا تحنث** ﴾ .

ويقال انه ان يأخذ مائة شمراخ من النخل فيضرب به ضربة واحدة وقد بر قسمه وقول انه امره ان يأخذ مائة عود من فصفص وهو القت فيضرب به ضربة واحدة وانما اقسم ان يضرب زوجته مائة فجعلت الضربة بمائة شمراخ أو بمائة عود قت هى مائة ضربةهكذا عن ابى عبد الله في جواب منه .

مسـألة :

ومن وجأ رجلاعشروجئات ودفره عشرين دفرة ولببه حتى اختنق واجثا على ركبتيه وجثم عليه فاذا اثر الوجى فلكل وجيه عشرة دراهم واذا لم تؤثر فخمسة واذا اثر الدفر فله مثل ذلك وان لم يؤثر فسوم عدلين وكذلك الخنق واما اجثاؤه على ركبتيه فسوم عدل .

مسـألة :

وعن محمد بن محبوب ولا قصاص في القعدة والكسعة وفهن الارش .

بـــــاب
بيـــان اســـماء الضرب وتفســـيره من لغـــة العـرب

اللطم ضربك الخد وصفحات الجسد وتبســـط اليد والفعل يلطم لطمـــا والملطم الخـــد •

مســـألة :

والكدم ضرب المرأة صدرها وعضدها في النياحه والاكتدام فعلها بنفسها تقول كدمت صدرها واكتدمت ويقال ليطا وليط فلان بفلان الارض اذا صرعه صرعـــا عنيفا وهو يليط ليطا وليط بفلان اذا صرع من عنى أو حمى أو امر يغشاه شبـــه مفاجـــأة •

واللكم اللكز في الصدر يقال لكمه يلكمه لكما صتله والوكزه الطعن يقول وكزه واللكم بجمـــة كفـــه •

ومنه قوله تعالى : ﴿ **فوكزه موسى فقضي عليـه** ﴾ •

مســـألة :

قال أبو عبيده فوكزه وقال لكزه ايضا بمنزلة نهزه في صدره بجمع كفه فقضي عليـــه أى فقتلـــه •

والنكـز طعن بســـنان الرمـح •

مســـألة :

والكدم العض بادنى الفم كما يكدم الحمار والكدم اسم اثر الكدم يقول به اثـــر كـــدم •

مســـألة :

والركل الضرب برجـل واحـــدة •

مســـألة :

اللهز الضرب بجميع اليد في الصدر والحنك والفصيل يلهزم امه اذا صرعهـا بفيه ليرضعها في ليرضـــع •

مسـألة :

والنهز يقول التناول للشيء والنهوض التناول جميعاً والنهز الدفع يقول نهزته عنى اذا دفعتـه دفعـا عنيفـا .

مسـألة :

والنحز كالنخش والنخش اندف في السحق والراكب ينحز بصدر واوسـطه الرجل قال ذو الرمه شـعر :

اذا نحز الادلاج يومـا بعـزة على ان مسترخى العمامـة ناعس

ولم اجد الا اللكز منكروا والوجى طعنة غير نافذة وخزه يخزه وخزاً .

مسـألة :

والنفر ضرب بالرجل أو بالعصي والغمز العض باليد والغمز بالجفن والحاجب اشـارة .

والغمز في الدابة من قبل الرجل والفعل الغمز والزج دفعك انسانا في هذه يقول رجحت في قفاه والحلق ضربك الشيء بالدرة أو شيء عريض والبعج كسر الرأس شدخا وكذلك الفضخ كسر الشيء الاجوف مثل الرأس .

والنطح والشدخ كسر الشيء الاجوف كالرأس ونحوه والقسم والنظم والصفع في لعب الصـبيان .

والخشم كسر الخيشوم وهو الانف .

والفقد صفع الرأس ببسط الكف من قبل القفا يقول فقدته فقدا والصفع ان تضرب انسانا بجميع كفك ضربا ليس بالشديد يقال فلان اصفعه .

ورجل مصفعان يفعل له ذلك .

مسـألة :

والجدع والكسر والتكبكب والكشم اسماء في قطع الانف يقال ابتلاه اللـه بالكشم والجدع ويقول كشمه كشما وجدعه جدعا وسلبه سلبا والمصح من العيب مصحنى فلان مضحا والمضح عقر الاذن بعود أو بنحوه .

مسـألة :

والبرح ان يضرب بفاعس الظهر تقول نزحت ظهره بالعصى نزحـا والدمع كسر الصاقورة عن الدماغ والصاقورة في الرأس باطن القحف المشرف فوق الدماغ فانه تعرقصعه .

مسـألة :

والكسع والنكع ان يضرب ظهر قدمه على دبره .

مسـألة :

والسطع ان تسطع انسانا براحتك واصابعك ضربا .

مسـألة :

والنحوان تضم كفك ثم تخرج الاصبع الوسطى ثم تضرب بها رأسه فضربك المنخـر .

مسـألة :

والكبكبة ان تكب انسانا لوجهه تقول كببته فانكب والكبكبة الدهوره قال الله **تعالى :** ﴿ **فكبكبوا فيها** ﴾ أى دهوروا ثم رمى بهم في هوة من النار نعوذ بالله منها.

مسـألة :

والبك دق العنق والمك مص المخ تقول مككت المخ اذا مصصت .

مسـألة :

والوقص غمز الرأس غمزا شديدا وربما اندقت منه العنق .

مسـألة :

والقرص بالاصابع قبض على الجلد باصبعين وغمزه حتى يؤلمه ويوجعـه والقبض التناول باطراف الاصابع والبعج الاصابع والبعج شق البطن .

يقول بعج فلان بطن آخر .

والهرت الشق نحو الاذن وهو ان يشقه ويوسعه بذلك القلع الشق نحو الاذن وهو ان يقول قلع يقلع رأسه بالحجر اذا شقه .

بـــــاب
في ارش البـــــول والغـــائط

ومن ضرب رجلا حتى احدث من دبره أو قبله فانما عليه ســـوم عدلين من المسلمين فلا قصاص فيـــه •

وروي عن عثمان انه قضى في الرجل يضرب حتى يحدث بثلث الديـــة •

مســـــألة :

وان وجاءه فاثرت فيه وبال عند الوجيه فله ارش الوجيه عشرة وله بالبول ســـــوم •

أبو عبد الله وسومه عندى عشرون درهمـــا •

وان خرج الغائط فله ضعف ما للبول ولكن اذا وجأه على الذكر فانما لـــه عشـــرون درهمـــا •

أكثر ارشها لان الجناية والحدث في موضـــع واحـــد •

مســـــألة :

واذا خنق رجل رجلا فاحدث ففيه سوم على قول ابن محبوب وقـــال غيره فيـــه ديـــة مجايفـــة •

مســـــألة :

واذا نخس رجل رجلا بخشبة فضرط فعن بعض ارشها اربعون درهما •

قال أبو عبد الله ارشها سوم عدل والله أعلم وبه التوفيق •

قـــــال المحقـــق

تـــــــم

تم الجزء المبارك وهو الجزء الحادى والاربعون من آخر اجزاء المصنف في الدماء والاروش والجراحات •

معروضا على نسختين الاولى بخط محمد بن سليمه بن محمد بن عمر السليمى فرغ منها عام ١١٥٨ •

والثانية بخط خميس بن سليمان بن عمار الحارثى الابروى فرغ منها عـــام ١٢٣٢ هـ •

وكتبه سالم بن حمد بن سليمان بن حمد الحارثى
بتاريخ ٢٠ رجب الاصم سنة ١٤٠٣ هـ ٣/٥/١٩٨٣ م

وهذا آخر أجزاء المصنف ويليه الجزء الثانى والاربعون جمعت فيه فهارس الاجزاء كلها تسهيلا للمراجعة والحمد لله الذى بنعمته تتم الصالحات والصـــلاة والسلام على أشرف المخلوقين ونور الكوفين ابى القاسم محمد رسول اللـــــه صلى الله عليه وسلم •

الموضـــــوع	رقم الصفحة
باب، في القتل وتحريمه وما جاء فيه	٥
باب، في أقسـام القتـل وأحكامـه	١٩
باب، في الفتك والغيله والقود والدية في ذلك	١٩
باب، الاشتراك في القتـل	٢٢
باب، في موت المقتول وقطع جوارحـه	٢٣
باب، في قتـل الخطـأ وتعريفـه	٢٥
باب، في قتـل من اهـدر دمـه	٢٨
باب، في قتـل المبتدى بالتعدى وجراحتـه	٢٩
باب، في قتـل الرجـل من يطـأ زوجته أو سريته	٣١
باب، في جنايـة القتـل بالجمـاع	٣٢
باب، فيمن عرض أحـداً للقتـل	٣٥
باب، ما تولـد منـه القتـل	٣٩
باب، الأمـر بالقتـل والضـمان فيه وما أشبه ذلك	٤٠
باب، في القتـل والجراحـه بأمـر المجـروح	٤٩
باب، في الشهادات على القتل من الجراحات والعفو والرجوع	٥٢
باب، في الدعوي في القتـل والجراحـات	٦١
باب، في الاقـرار بالقتـل والرجـوع عنـه	٦٤
باب، الأوليـاء بالـدم والديـة	٧٠
باب، في صـفة القصـاص في الجراحات وتفريعه	٧٦
باب، منـه عن قومنـا	٨٣

الموضـــــوع	رقم الصفحة
باب في القصاص والجراحات بين الوالد والولد	٨٦
باب في القصـاص بين الزوجـين	٨٨
باب في القـود وصـفته وبيانـه	٩١
باب في القصـاص في الجـوارح	١٠١
باب في العفـو عن القصـاص والديـه	١٠٥
باب في عفـو الأوليـاء	١٠٨
باب في عفو المقتول عن القصـاص والقـود	١١٠
باب في الشـهادة على العفـو	١١٤
باب في عفو بعض الاولياء واقتصاص بعضهم	١١٧
باب في سقوط القود بمشـاركة من لا قود عليـه	١١٩
باب في ما قيل في القتيل اذا لم يؤخذ به قود ولا ديـة	١٢١
باب في الديـة وأصلهـا وشرحهـا	١٢٦
باب في الابـل واسنانهـا وبيـان ذلك	١٣٠
باب في مدة الديـات واداهـا وغير ذلك	١٣٢
باب بيـان ديـات جسـد الانسـان	١٣٤
باب في موت الجـارح والمجـروح قبـل الاداء	١٣٦
باب في توبـة القاتـل وما يلزمـه	١٣٨
باب في كفـارة القتـل	١٣٩
باب البراءة والخـلاص من الديـات	١٤٢
باب في الصـلح في الديـة والارش والقصـاص	١٤٣
باب الخناثى وأحكـامهم في الدمـا	١٤٥

الموضـــــوع	رقم الصفحة
باب النســـاء وحكمهن في الدمـــاء	١٤٧
باب المشـــركين في الدمـــاء	١٥١
باب العبيـــد في الدمـــاء	١٥٤
باب جنايـــات العبيـــد في الاحرار وغيرهم	١٦٠
باب في جنايـــة الصبيـــان والمعتوه في الدمـــا	١٦٧
باب الجنايـــة على الصبى والارش والقود لـــه	١٦٩
باب ديـــة الجنين ومـــا أشـــبهه	١٧١
باب الجنايـــة على الميت	١٧٨
باب في القتيـــل الذى لا يعـــرف لـــه وارث	١٨١
باب ما تعقلـــه العاقلـــه وما لا تعقلـــه	١٨٢
باب ٨ العاقلـــه وصـــفتها وقســـم الديـــة عليهـــا	١٩٠
باب في القسامـــة وأصلهـــا وفيمن تجب عليـــه	١٩٤
باب اليمين في القسامـــه وعلى من يجبـــان	١٩٩
باب الفرق بين المســـلمين والمشركين في القســـامه	٢٠٥
باب في القتيـــل يوجـــد في الدور	٢٠٧
باب في القتيل يوجد في نهر أو سوق أو غيره	٢٠٩
باب في الشـــجاج واسمائها ولغاتهـــا وصـــفتها	٢١٠
باب الجروح في الوجـــه وارشـــها	٢١٦
باب الجراح وجملتهـــا في الاصـــل	٢١٩
باب الجراح في مقدم الرأس وارشها وما جاء فيها	٢٢١

الموضـــــوع	رقم الصفحة
باب جـــروح القفـــا	٢٢٣
باب الجروح في ســـائر البـــدن	٢٢٤
باب اختلاف اســـنان الابل في العمد والخطـأ	٢٢٥
باب في قيـــاس الجـــروح وصـفته	٢٢٦
باب ضرب نقط الجـروح وتصحيحهـــا	٢٢٩
باب زيادة الجروح وتعديهـــا من شيء الى شيء	٢٣١
باب الاشـــتراك في الجراح والدمـــاء	٢٣٥
باب في الشـــعر وارشـــه والقصـاص فيـــه	٢٤٠
باب في الاذنين وجراحتهمـــا وارش ذلك والقصـاص	٢٤٢
باب في دية السمع ونقصـانه والدعوى فيـــه .	٢٤٤
باب في العينين وجراحتهما وارشهما والقصاص في ذلك	٢٤٥
باب في الاجفـــان واشفـــار العينين	٢٤٧
باب في الانف وارشه والقصـــاص في ذلك	٢٤٩
باب في الشـــــارب	٢٥١
باب في الشـــفتين	٢٥٢
باب الضروس وديانهـــا والقصـاص في ذلك	٢٥٤
باب في ديـــة اللسان والكلام والارش والقصاص	٢٥٨
باب في اللحيـــة وارشهـــا والقصـاص في ذلك	٢٦٠
باب الجروح في الحنـــك والكريـــه	٢٦١
باب في الكتف والفك والانخلاع في ذلك	٢٦٢

الموضـــــوع	رقم الصفحة
باب في اليدين وجراحتهما وارش ذلك والقصاص فيه	٢٦٣
باب في الكف وديته وجراحته	٢٦٩
باب في الاصـابع وديـاتهـا وارش جراحتهـا	٢٧٠
باب في جراحـات الاصـابع وكسرهـا	٢٧٣
باب في الاظفار وديـاتهـا وارش جراحتهـا	٢٧٥
باب في جراحات الصـدر والثديين	٢٧٦
باب في الجنبين والضـلوع	٢٧٧
باب في الظهـر والصـلب	٢٧٨
باب في الذكر وارش جراحتـه وديتـه	٢٧٩
باب في البيضـتين والدبـر	٢٨٠
باب في الفخـذين والرجلـين	٢٨١
باب ديـات الجوارح المعتلـه	٢٨٣
باب الكسر في العظـام والاعضـاء	٢٨٤
باب في السـوم وارش لدغ الدواب	٢٨٦
باب في الغميـة وصـفتها وارشـها	٢٨٧
باب اللطمـه وصـفتها وارش ذلك	٢٩٠
باب في انـواع الضرب وارش ذلـك	٢٩٣
باب بيـان اسماء الضرب وتفسيرها من اللغة	٢٩٥
باب ارش البول الغـائط	٢٩٨